



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا

فتح وانتخابات المجلس التشريعي الأول عام 1996 والثاني عام 2006

أحمد حسني خليل البطش

رسالة ماجستير

القدس . فلسطين

1432 هـ / 2011 م



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

فتح وانتخابات المجلس التشريعي الأول عام 1996 و الثاني عام 2006

إعداد:

أحمد حسني خليل البطش

بكالوريوس اجتماعيات

جامعة القدس المفتوحة . القدس . فلسطين

المشرف الرئيس

الدكتور محمود محارب

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الإقليمية

قسم الدراسات العربية / جامعة القدس

القدس . فلسطين

1432 هـ / 2011 م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا

إجازة الرسالة

فتح وانتخابات المجلس التشريعي الأول عام 1996 والثاني عام 2006

اسم الطالب : أحمد حسني خليل البطش
الرقم الجامعي : 20724015

المشرف : الدكتور محمود محارب

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ : 14 / 5 / 2011 من أعضاء لجنة المناقشة
المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم :

1. رئيس لجنة المناقشة : د. محمود محارب التوقيع:
2. ممتحنا داخليا : د. احمد ابو دية التوقيع:
3. ممتحنا خارجيا : د. عبد الرحمن الحاج ابراهيم التوقيع:

القدس . فلسطين

1432 هـ / 2011 م

الإهداء:

إلى زوجتي وأولادي يحفظهم الله ، الذين كانوا دوما دعما وسندا لي .

إلى من ناضلوا من أجل أن تصبح فلسطين دولة عربية مستقلة .

إلى أساتذتي في جامعة القدس .

إلى كل الذين ساعدوني وقدموا لي المتاح لديهم لإخراج هذا العمل إلى النور .

إليهم جميعا اهدي هذا الجهد المتواضع .

الباحث

أحمد حسني خليل البطش

إقرار :

أقر أنا مقدم الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وإنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة، أو أي جزء منها لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر .

التوقيع :

الاسم : أحمد حسني خليل البطش

التاريخ : 2011 / 5 / 14

شكر وعرعان :

الحمد لله الذي أعانني على إتمام هذا البحث المتواضع، وبعد فإنني أتقدم بجزيل الشكر والعرعان إلى أستاذي الدكتور محمود محارب على تفضله بالإشراف على الرسالة وعلى توجيهه الدائم لي خلال إعداد الرسالة.

كما أتقدم بالشكر أيضا إلى كل أساتذتي الأفاضل في برنامج الدراسات الإقليمية العربية، لما بذلوه من جهد مميز ومتابعة حثيثة لي أثناء الدراسة .

كما أتقدم بالشكر إلى الإخوة أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح، وإلى رؤساء المجلس التشريعي الأول والإخوة الأعضاء والعاملين بالمجلس، وإلى جميع من ساعد وساهم في توفير المعلومات المطلوبة .

مصطلحات الدراسة :

حركة فتح:

هي اختصار معكوس لحركة التحرير الوطني الفلسطيني، وهي جزء رئيسي من الطيف السياسي الفلسطيني ومن أكبر فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وهي اول حركة وطنية مقاتلة للكيان الصهيوني وما تزال، أعلنت انطلاقتها في 1. 1. 1965 منذ تفجير الثورة الفلسطينية.(1)

الميثاق الوطني الفلسطيني :

أقرت تسمية الميثاق الوطني الفلسطيني في الدورة الرابعة للمجلس المنعقدة في القاهرة، في 10. 7. 1968 ليؤكد على القرارات والمبادئ والأهداف العربية الفلسطينية بدءا من المؤتمر الفلسطيني الأول المنعقد في القدس عام 1919 . وقد حصل على إجماع الفلسطينيين كافة دون أية معارضة، وهكذا صار الميثاق هو البرنامج الاستراتيجي الشرعي الوحيد لنضال الشعب الفلسطيني لتحرير فلسطين كل فلسطين . وهذا يعني أن أي تعديل أو إلغاء لأية مادة فيه يحتاج الى اغلبية ثلثي اعضاء المجلس الوطني ، وهو وحده صاحب الحق في ذلك . (2)

مجلة فلسطينيين نداء الحياة :

هي مجلة أصدرتها حركة فتح في بداية نشأتها في بيروت، وظهرت "فتح" من خلال منبرها الإعلامي الأول، مجلة فلسطينيين . نداء الحياة، قامت هذه المجلة التي أدارها توفيق خوري بمهمة التعرف بحركة "فتح" ونشر فكرها ما بين عام 1959 الى عام 1964 حيث استقطبت من خلالها عدد من المجموعات التنظيمية الثورية . (3)

لجنة الانتخابات المركزية :

شكلت هذه اللجنة بمرسوم رئاسي، وتتمتع بالاستقلالية السياسية والإدارية والمالية، وتوكل إليها مهمة الإشراف على الانتخابات بكافة أوجهها .(4)

المجلس التشريعي الأول :

هو هيئة منتخبة تمثل الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، انبثق عن انتخابات سياسية حرة ونزهة جرت في 20 .1. 1996 بناء على اتفاقيات اوسلو.(5)

هيئة المكتب للمجلس التشريعي الأول :

تتألف هيئة مكتب رئاسة المجلس، من رئيس المجلس التشريعي، ونائبين للرئيس، وأمين السر، ويتم انتخابهم بالاقتراع السري مع بداية كل دورة من دورات المجلس . (6)

الملخص

تناولت هذه الدراسة مشاركة حركة فتح في الانتخابات التشريعية الأولى عام 1996، ومشاركتها في الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006، وقد جاءت الانتخابات التشريعية الأولى نتيجة لاتفاقية أوسلو، فازت فتح بمعظم مقاعد المجلس التشريعي الأول (68) مقعدا من أصل (88) مقعد التي لم تشارك فيها معظم الفصائل الفلسطينية بعكس الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006 التي تميزت بمشاركة معظم الفصائل الفلسطينية . اعتبر المجلس التشريعي الاول انبعاثا لأول تجربة برلمانية ديمقراطية، لبناء مؤسسات الشعب الفلسطيني على أجزاء محررة من أرض فلسطين، في ظل تجربة فريدة من نوعها في تاريخ حركات التحرر العالمية. حيث جرت الانتخابات الرئاسية والتشريعية في ظل واستمرار الاحتلال الإسرائيلي في مدن الضفة الغربية وقطاع غزة .

واجه المجلس التشريعي الأول منذ انتخابه عقبات ومصاعب جمّة من قبل الاحتلال الإسرائيلي من جهة، ومن قبل السلطة التنفيذية من جهة أخرى، فقد بقيت معظم القوانين مدة طويلة دون المصادقة عليها من قبل الرئيس الراحل ياسر عرفات، مما أفرغ هذه القوانين من محتواها وجعلها غير قابلة للتطبيق .

لقد ركزت الدراسة على وجه الخصوص على الفترة الممتدة من عام 1996 ، إلى عام 2006 ، وقد تطرق الباحث بالشرح والتحليل حول دور المجلس التشريعي الأول ومهامه وعمله وانجازاته. تكمن أهداف الدراسة ومبرراتها في المحاولة الجادة لتقييم أداء ودور حركة فتح في المجلس رغم المعوقات والصعوبات التي مارسها الاحتلال الإسرائيلي على أعضاء المجلس ومنع البعض منهم لحضور جلسات المجلس، ورغم الكثير من العقبات استطاع هذا المجلس ذو الأغلبية الفتاوية أن يسن عدة قوانين وتشريعات، وأن يثبت نفسه على الساحة الفلسطينية والعربية والدولية برغم حداثة تجربته أمام برلمانات الدول المجاورة .

وتكمن أهمية الدراسة في كيفية انتقال السلطة انتقالا سلسا ومرنا بعد استشهاد الرئيس ياسر عرفات واستلام السلطة لرئيس المجلس التشريعي، ومن ثم انتخاب الرئيس محمود عباس، مما نال إعجاب العالم بديمقراطية ونزاهة الانتخابات .

حدد الرئيس محمود عباس بعد انتخابه رئيساً للسلطة موعداً للانتخابات التشريعية الثانية، بالتوافق مع معظم الفصائل والأحزاب السياسية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، على أساس ميثاق القاهرة، ووثيقة الشرف التي وقعتها الفصائل الفلسطينية ما عدا الجهاد الإسلامي للمشاركة بالانتخابات التشريعية الثانية . جرت الانتخابات وفقاً لقانون الانتخابات المعدل لسنة 2005، من قبل المجلس التشريعي الأول، الذي أتى ثمرة لتفاهات فلسطينية لكافة القوى والأحزاب السياسية الفلسطينية، لقد حدد القانون المعدل، مدة المجلس التشريعي ومدة انتخاب الرئيس بأربع سنوات تبدأ من تاريخ الانتخاب، كما حدد القانون عدد أعضاء المجلس التشريعي القادم بـ (132) عضواً بدل (88) عضواً في المجلس التشريعي الأول، وقد اعتمد القانون الانتخابي المعدل النظام الانتخابي المختلط (مناصفة) بين نظام الأكثرية النسبية (تعدد الدوائر) ونظام القوائم . وخلصت الدراسة أن هذه الانتخابات الأولى التي تشارك فيها كافة التيارات والفصائل الفلسطينية بكل اتجاهاتها السياسية والفكرية في (11) قائمة خاضت الانتخابات باستثناء حركة الجهاد الإسلامي . لقد مثلت هذه الانتخابات ونتائجها صورة ديمقراطية ونزيهة للشعب الفلسطيني ليس لها مثيل في منطقة الشرق الأوسط .

بينت الدراسة فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية فوزاً كبيراً على حركة فتح، لتعلن انقلاباً في المعادلة السياسية الرسمية بقيادة فتح، بحيث جاءت النتائج مفاجئة حتى لقيادة حماس نفسها ومؤيديها ومناصريها، قبل حركة فتح والسياسيين بالعالم، لتحدث زلزالاً سياسياً اهتزت له أركان النظام الفلسطيني الذي دفعت حركة فتح ثمناً باهظاً لا تزال تعاني من آثاره لتاريخه . لقد انتصرت الديمقراطية الفلسطينية، بغض النظر عن الفائز في هذه الانتخابات، وأثبت الشعب الفلسطيني أنه تواق للحرية والديمقراطية ولاختيار قادته عبر صناديق الاقتراع .

Abstract

This study examined participation of the Fatah movement in the first legislative elections in 1996, and their participation in the second legislative elections in 2006, came the first legislative elections as a result of the Oslo Accords, Fatah won most seats in the Legislative Council the first (68) seats out of (88) seat that did not participate where most Palestinian factions, unlike the second legislative elections in 2006 characterized by participation of most Palestinian factions. Legislative Council first considered a resurgence for the first experience of parliamentary democracy, to build the institutions of the Palestinian people liberated parts of the land of Palestine, in the light of the experience is unique in the history of liberation movements in the world. Where elections were held presidential and legislative elections in light of the continued Israeli occupation in the cities of the West Bank and Gaza Strip.

Faced the Legislative Council first since his election obstacles and many difficulties by the Israeli occupation on the one hand, and by the executive branch on the other hand, has remained most of the laws for a long time without ratification by the late President Yasser Arafat, which emptied the laws of their content and make it unworkable .

The study focused in particular on the period from 1996 to 2006, has touched a researcher explanation and analysis on the role of the first Legislative Council and its functions and its work and achievements.

The objectives of the study and justification in the serious attempt to evaluate the performance and the role of the Fatah movement in the Council despite the obstacles and difficulties exerted by the Israeli occupation to Council members and prevent some of them to attend meetings of the Council, despite the many obstacles could present the Council with a majority of Brigades to enact several laws and legislation, and to prove himself on the Palestinian, Arab and international despite the recent experience in front of the parliaments of neighboring countries.

The importance of the study of how the transition a smooth transition and flexible after the martyrdom of President Yasser Arafat and the receipt of authority to the President of the Legislative Council, and then the election of President Mahmoud Abbas, which won the admiration of the world democracy and fair elections and the transition smooth and flexible.

Select President Mahmoud Abbas after his election as President of the Authority as the date for legislative elections, the second, in line with most of the factions, political

parties, the Palestinian West Bank and Gaza Strip, on the basis of the Charter of Cairo, and a document of honor signed by the Palestinian factions except the Islamic Jihad to join the legislative elections second. The elections were held in accordance with the amended election law of 2005, by the first Legislative Council, who came to the result of understandings for all Palestinian forces and Palestinian political parties, has identified the amended law, the duration and the duration of the Legislative Council Election

President four years from the date of election, as the law specifies the number of members of the Legislative Council to the next (132) as a member instead of (88) a member of the first Legislative Council, was adopted by the electoral law amended the mixed electoral system (shared) between the relative majority system (multiple districts) and the system of menus.

The study concluded that this is the first election in which all movements and factions all Palestinian political and intellectual trends in (11) A list of contested elections with the exception of the Islamic Jihad movement. We have accounted for these elections and the results of a democratic and fair elections for the Palestinian people is unprecedented in the Middle East.

The study showed the victory of Hamas in legislative elections, the second big victory of the Fatah movement, to announce a revolution in the political equation, the official Fatah-led, so the results were surprising even to the Hamas leadership itself and its supporters and supporters, before the Fatah movement and the political world, to place a political earthquake shook his pillars of the regime of the Palestinian movement pushed open a heavy price is still suffering its effects to date.

Palestinian democracy has triumphed, regardless of the winner in these elections, the Palestinian people and proved that he was anxious for freedom and democracy and choose their leaders through the ballot box.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع:
أ	الإقرار:
ب	شكر وتقدير:
ج	تعريفات ومصطلحات :
هـ	الملخص:
ز	: Abstract
ط	فهرس المحتويات :
1	الفصل الأول :
2	1.1 المقدمة :
5	2.1 أهداف البحث:
5	3.1 أهمية البحث :
6	4.1 حدود البحث :
6	5.1 منهجية البحث :
7	6.1 مشكلة البحث :
7	7.1 اسئلة البحث :
7	8.1 محتوى البحث :
9	الفصل الثاني نشأة حركة فتح :
11	1.2 النكبة والشتات :
12	2.2 حركة فتح :
13	1.2.2 الاجتماع التأسيسي :
14	2.2.2 قرار الانطلاقة :
15	3.2 البناء التنظيمي لحركة فتح :
17	1.3.2 مبادئ واهداف الثورة :

18	2.3.2 فتح والثورة :
19	4.2 قيام منظمة التحرير الفلسطينية :
20	5.2 حرب حزيران 1967 :
20	6.2 معركة الكرامة :
21	7.2 رئاسة ياسر عرفات لمنظمة التحرير:
22	8.2 مصادر البحث للفصل الثاني :
25	الفصل الثالث : انتخابات المجلس التشريعي الأول :
27	1.3 الخلفية التاريخية للانتخابات التشريعية الأولى :
29	2.3 الموقف الفلسطيني من الانتخابات :
32	1.2.3 المراسيم الرئاسية:
33	2.2.3 الموقف الاسرائيلي من الانتخابات:
34	3.3 التجربة الديمقراطية الاولى:
35	1.3.3 نتائج الانتخابات:
36	4.3 بداية عمل المجلس التشريعي الأول :
37	1.4.3 التصويت على تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني
38	5.3 التحديات والعقبات التي واجهت المجلس:
38	1.5.3 فشل تشكيل كتلة لفتح في المجلس :
38	2.5.3 المصاعب والعقبات الموضوعية:
39	3.5.3 المصاعب والعقبات المتعلقة بالسلطة التنفيذية :
40	6.3 عملية نقل السلطة :
42	7.3 نتائج الانتخابات :
43	1.7.3 انتخاب محمود عباس رئيسا للسلطة :
44	8.3 مصادر البحث للفصل الثالث :
46	الفصل الرابع : الانتخابات التشريعية الثانية ::
48	1.4 الانتخابات التشريعية الثانية :
48	1.1.4 الإطار القانوني في عملية الانتخابات التشريعية الثانية :
49	2.1.4 اختلاف القانون الانتخابي الجديد :

50	2.4 موقف حركة فتح من الانتخابات التشريعية الثانية :
53	3.4 التجربة الديمقراطية الثانية :
55	4.4 القوى المشاركة في الانتخابات :
56	1.4.4 مشاركة حركة فتح :
57	2.4.4 المستقلون عن قوائم وكنل حركة فتح :
57	5.4 مشاركة حركة حماس :
58	1.5.4 مشاركة القوى والاحزاب الفلسطينية:
59	2.5.4 مشاركة المرأة
60	6.4 إجراء الانتخابات والنتائج :
61	1.6.4 نتائج انتخابات القوائم :
62	2.6.4 نتائج الانتخابات على صعيد الدوائر :
64	7.4 مصادر البحث للفصل الرابع :
66	الفصل الخامس: اسباب فشل حركة فتح في الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006
67	1.5 تمهيد :
68	2.5 الأسباب المتعلقة بحركة حماس :
69	3.5 أسباب المتعلقة بإسرائيل :
72	4.5 أسباب عربية وإقليمية ودولية :
73	5.5 أسباب المتعلقة بحركة فتح :
93	6.5 مصادر البحث للفصل الخامس :
98	الخاتمة :
100	نتائج الدراسة :
102	التوصيات :
104	المراجع :
107	المجالات:
108	الصحف:
109	الملاحق :

الفصل الأول

1.1 المقدمة

2.1 أهداف البحث:

3.1 أهمية البحث:

4.1 حدود البحث:

5.1 منهجية البحث:

6.1 مشكلة البحث:

7.1 اسئلة البحث:

8.1 محتوى البحث:

الفصل الأول

1.1 المقدمة

أحدثت حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" منذ انطلاقتها الرسمية في 1 / 1 / 1965 ، كمفجرة للثورة الفلسطينية المعاصرة ضد الاحتلال الإسرائيلي وبهدف تحرير فلسطين، منعطفًا مفصليًا في المنطقة عموماً وفلسطين التاريخية تحديداً، فهي منظمة وطنية فدائية وثورية جماهيرية لها أبعادها، المحلية والإقليمية والعالمية، وقدمت عبر مسيرتها النضالية قوافل من عشرات آلاف الشهداء والجرحى والأسرى .

وقد تبوأ حركة فتح منذ نشأتها على يد الرعيل الأول المؤسس بقيادة ياسر عرفات مكانة متقدمة على الساحات الفلسطينية والعربية والإقليمية والدولية، نظراً لما طرحته وبدأت بتطبيقه من نهج ثوري جديد، وفي مقدمة ذلك الكفاح المسلح الثوري، المستند إلى حركة جماهيرية واسعة .

كما خاضت في التسعينيات معركة سياسية فرضت من خلالها، تواجد وتمثيل الشعب الفلسطيني في مؤتمر مدريد، وقد تم تشكيل وفد فلسطيني بزعامة الدكتور حيدر عبد الشافي، وعضوية شخصيات فلسطينية من داخل الأرض المحتلة لتمثل الشعب الفلسطيني في هذا المؤتمر.

وقد سبق ذلك إرهابات سياسية وعسكرية وتحولات إقليمية ودولية دفعت قيادة فتح وقيادة منظمة التحرير نحو تحولات سياسية تحكمها الواقعية السياسية حيناً ومعادلات القوة حيناً آخر، وصولاً إلى اعتراف الولايات المتحدة بمنظمة التحرير، وقيام منظمة التحرير بنبذ العنف والاعتراف بالقرار 242 والاستعداد لحلول سياسية، يقف في جوهرها تقاسم فلسطين التاريخية بين الشعب الفلسطيني وإسرائيل، وهو ما شكل بداية الصراع بين آليات وفعل الثورة، وبين ضرورة التحول لبدا مسيرة بناء الدولة .

في تاريخ 13 أيلول 1993 وبعد اتصالات ومفاوضات سرية وعلنية تم توقيع اتفاقية أوسلو بين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، والحكومة الإسرائيلية وكانت عودة كوادر وقيادات الثورة من الخارج إلى

ارض الوطن، بتاريخ 4 أيار 1994 ثم الرئيس الراحل ياسر عرفات في 1994/7/1 لتبدأ مرحلة الانتقال التدريجي، من حالة الثورة إلى حالة السلطة وبناء مؤسسات الشعب الفلسطيني.

في ظل تجربة فريدة من نوعها في تاريخ حركات التحرر العالمية، بحيث تجري الانتخابات الرئاسية و التشريعية، استنادا إلى اتفاقية أوسلو في ظل واستمرار الاحتلال الإسرائيلي بكل إشكاله وممارساته على أجزاء واسعة من الأراضي المحتلة منذ عام 1967.

لقد واجهت هذه التجربة عقبات ومصاعب جمة، تجسدت وانعكست في العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وتداخل معقد في الصلاحيات بين مؤسسات منظمة التحرير، ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وبين مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية بنهجها وسياستها، وبين مؤسسات واطر حركة فتح وسياستها ونهجها، رغم قيادة حركة "فتح" لكل هذه العملية .

إلا ان صراعا جديدا ظهر داخل فتح نفسها، وفي كل من الفصائل الفلسطينية أيضا، ليمتد طول الصراع بين القديم والجديد، بين السلطة السياسية وما تتطلبه من تكتيكات وتنازلات، واندماج في الحركة السياسية العربية والدولية، وبين المبادئ والقيم والمثل الثورية، التي آمن بها كل فصيل، وهو ما شكل مقدمة لتراكم سلبيات، أثرت على الانتخابات التشريعية الثانية التي منيت فيها "فتح" بهزيمة من حركة "حماس".

إلا انه على الرغم من حالة عدم الاستقرار السياسي التي عاشتها فلسطين، و بالرغم من حالة القهر الذي يمارس على الشعب الفلسطيني من الاحتلال، إلا ان الشعب الفلسطيني مصمم على ممارسة حقه الديمقراطي، عبر مسيرة نضالية طويلة خاضها عبر مراحل ومحطات، كانت لها دلالات مهمة، تشير إلى ان الشعب الفلسطيني تواق لاختيار قادته وممثليه، في انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة بشهادة معظم المراقبين في العالم .

لقد اظهر الشعب الفلسطيني التزاما واضحا ومسئولا، لتحديد مستقبله السياسي من خلال الوسائل الديمقراطية، وعلى الرغم من وجود الظروف الصعبة، وغير العادية التي رافقت عملية الانتخابات التشريعية الأولى عام 1996 من قبل الاحتلال الإسرائيلي ورغم كل هذه الصعوبات والعقبات اظهر الشعب الفلسطيني توقه وحماسه لبناء مؤسساته الديمقراطية .

لقد حصلت "فتح" على أغلبية مقاعد المجلس التشريعي الأول، 68 مقعدا من أصل 88 وقد هيمنت حركة فتح على المجلس الأول، لغاية اغتيال الرئيس ياسر عرفات، وما عكسه ذلك من تداعيات على حركة فتح نفسها، وفتح الباب واسعا أمام تأجيج الصراعات داخل الحركة، وبين تياراتها المختلفة، تم انتخاب الرئيس أبو مازن بانتخابات رئاسية ديمقراطية.

ثم تم تحديد موعد انتخابات تشريعيه ثانيه بمرسوم رئاسي، شارك فيها معظم أطراف العمل السياسي، حيث جرت الانتخابات بمناخ هادئ وإيجابي بشكل عام، رغم المعوقات والصعوبات التي فرضها ومارسها الاحتلال، إلا ان الشعب الفلسطيني اثبت للعالم انه شعب حضاري لتواق للحرية والديمقراطية.

ولقد حصلت حركة "حماس" في هذه الانتخابات، على أغلبية مقاعد المجلس التشريعي الثاني، فيما أخفقت حركة فتح، في هذه الانتخابات، بعكس ما هو متوقع من بعض قياداتها، لأسباب سيكرس الباحث فصلا منفردا (لهذه الأسباب) لمعرفتها وتشخيصها.

2.1 أهداف البحث

يهدف هذا البحث الى تحليل واقع حركة فتح والظروف التي مرت بها ، منذ نشأتها ولغاية مشاركتها في الانتخابات الأولى، وفشلها في الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006 .
وانه في حدود علم الباحث واطلاعه ، لا توجد دراسات سابقة تناولت هذا الموضوع بشكل مباشر وبمنهجية وشمولية وخصوصا ، بما يتعلق بأسباب الفشل والقصور في حركة فتح في الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006، بتحليل نقدي وتقييم موضوعي والوقوف على أسباب فشل الحركة ودراستها دراسة نقدية، لتصحيح مسار هذه الحركة ورفدها بما هو جيد ومناسب للوضع الفلسطيني والإقليمي والدولي ، واعتبار هذه الدراسة من الدراسات الضرورية من حيث البحث في كيفية استنهاض هذه الحركة، وتنقيتها وترشيد العضوية بها من المتسلقين والوصوليين، الذين اساءوا لهذه الحركة، مما كان له الأثر الأكبر في تدني شعبيتها وخسارتها في الانتخابات التشريعية الثانية ..
ومن المتوقع ان تضيف هذه الدراسة ، تصورا واضحا حول العقبات الداخلية والخارجية التي وقعت بها حركة فتح منذ نشأتها ولغاية خسارتها في انتخابات المجلس التشريعي الثاني، وإعداد هذه الدراسة قد تكون وسيلة لتصويب مسار الحركة المستقبلية . ووضع الخطط الاستراتيجية في سبيل تعزيز ونهوض الحركة مستقبلا.

3.1 أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث من عدة اعتبارات وتتمثل بما يلي .
يأتي هذا البحث بالدرجة الأولى في المحاولة لتقييم تجربة حركة فتح من خلال مشاركتها وانتخابها في أول مجلس تشريعي فلسطيني عام 1996 . حيث تعتبر أول تجربة فتحاوية للمشاركة بأول سلطة تشريعية فلسطينية منتخبة .
وكذلك، يأتي هذا البحث لتوصيف حالة فتح من خلال مشاركتها بالمجلس التشريعي الفلسطيني الأول، وكيفية انتقالها من مرحلة الثورة الى السلطة .
وتأتي أهمية البحث أيضا في تبيان إخفاق وفشل حركة فتح في نتائج انتخابات المجلس التشريعي الثاني عام 2006 . ورصد وكشف هذه الأخطاء قبل الانتخابات، وأثناء الانتخابات، وما ألت إليه نتائج الانتخابات من خسارة حركة فتح لعدد كبير من جماهيرها ومناصريها ، مما أفقدها عددا كبيرا من مقاعد المجلس التشريعي الثاني بحيث أصبحت في صفوف المعارضة ، هي ومعظم الفصائل

والتنظيمات والتيارات المستقلة الأخرى، وبحيث لا تستطيع هذه المعارضة ان تشكل تحالفا برلمانيا لإسقاط أية حكومة، أو إفضال أي قانون يتعارض مع نهجها بالمجلس أمام الأكثرية البرلمانية التي تتمتع بها حركة حماس .
وتأتي أهمية البحث أيضا لاستخلاص الدروس والعبر، التي وقعت بها حركة فتح ودراستها وتقييمها على الصعيد الرسمي والشعبي وال جماهيري .

4.1 حدود البحث :

قام الباحث بتحديد الفترة الزمنية للدراسة من بداية الخمسينات وحتى عام 2006 لما تمثله هذه المرحلة من خصوصية، أبرزها نشأة حركة فتح وتطورها في المنفى والشتات والداخل، حتى خوضها لانتخابات المجلس التشريعي الاول في العام 1996 وحتى انتخاب المجلس التشريعي الثاني عام 2006.

5.1 منهجية البحث :

اعتمد الباحث في دراسته ، المنهج التاريخي لاستعراض لبداية الحركة ونشأتها، كما واعتمد الباحث أسلوب التحليل الوصفي للبيانات التي جمعها الباحث من مصادر مختلفة ، وقد تمثلت هذه المصادر والمراجع بالمشاركة مع مجموعة من قيادات اللجنة المركزية وبعض أعضاء من المجلس الثوري وبعض المفكرين والأدباء في حركة فتح ، ومن بيانات اللجنة المركزية للانتخابات ، ومن بعض البيانات والمقالات التنظيمية للحركة ، كما واعتمد الباحث على محاضر جلسات المجلس التشريعي الأول، ومحاضر اللجان المتعددة بالمجلس التشريعي الأول، ومن الندوات المتعددة ذات العلاقة بموضوع البحث الذي تغطيه هذه الدراسة .

6.1 مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في المكانة التي تحتلها حركة فتح في الساحة الفلسطينية، وتقييم واقع الحركة من خلال الظروف التي مرت بها منذ نشأتها ولغايتها مشاركتها في انتخابات المجلس التشريعي الأول، وفشلها في الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006. وما واكب هذه الفترة التي لا تزال آثارها بادية حتى تاريخه .

ولقد قام الباحث بتحديد مشكلة البحث في الأسئلة التالية:-

7.1 أسئلة البحث .

1. ما مدى تقييم قيادة حركة فتح لخسارتها في الانتخابات التشريعية الثانية لتحسين أدائها والنهوض بالحركة من جديد؟
2. ما مدى ملائمة الخطط الإستراتيجية والأهداف المرحلية والمستقبلية التي وضعتها قيادة حركة فتح للنهوض بواقع الحركة من جديد خاصة بعد خسارته في الانتخابات التشريعية الثانية ؟
3. ما مدى استفادة حركة فتح من خسارتها في الانتخابات التشريعية الثانية لتتجاوز حالة الترهل والضعف التي ألمت بالحركة ؟

8.1 محتوى البحث :

تعالج هذه الدراسة مشاركة حركة فتح في الانتخابات التشريعية الأولى والثانية ونتائج تلك الانتخابات، وقد قسم الباحث بحثه الى خمسة فصول .

تتناول الفصل الأول : المقدمة، أهداف البحث، أهمية البحث، منهجية البحث، حدود البحث، ومحتوى البحث .

وتتناول الفصل الثاني: نشأة حركة فتح والمراحل والتطورات التي واكبتها .

وتناول الفصل الثالث: انتخابات المجلس التشريعي الأول ونتائجه وكيفية عمله ومهامه على كافة الأصعدة، ثم وفاة الرئيس ياسر عرفات وكيفية انتقال السلطة بكل سلاسة وشفافية للرئيس المنتخب محمود عباس .

وتناول الفصل الرابع: الانتخابات التشريعية الثانية واتفاق القاهرة، وميثاق الشرف بين الفصائل الفلسطينية والقانون الجديد للانتخابات التشريعية الثانية .

وتناول الفصل الخامس: نتائج الانتخابات، وفشل حركة فتح فيها وتبيان أسباب الفشل على جميع الأصعدة .

الفصل الثاني : نشأة حركة فتح

1.2 النكبة والشتات

2.2 حركة فتح

1.2.2 الاجتماع التأسيسي

2.3.2 قرار الانطلاقة

3.2 البناء التنظيمي لحركة فتح

1.3.2 مبادئ واهداف الثورة

2.3.2 فتح والثورة

4.2 قيام منظمة التحرير الفلسطينية

5.2 حرب حزيران

6.2 معركة الكرامة

7.2 رئاسة ياسر عرفات لمنظمة التحرير الفلسطينية

8.2 مصادر البحث للفصل الثاني

الفصل الثاني

نشأة حركة فتح

1.2 النكبة والشتات :

تعرض الشعب العربي الفلسطيني في العام 1948 لنكبة مؤلمة قلما تعرض لها أي شعب في العصر الحديث، "فعلوة على حرمانه من الحرية والاستقلال وتأسيس دولته المستقلة كبقية شعوب المعمورة، أقام مهاجرون صهيونيون جاؤوا من وراء البحار، دولة مستوطنين ومهاجرين على غالبية ترابه الوطني، بعد ان طردوا غالبية الشعب الفلسطيني من وطنه"(7).
لقد طردت إسرائيل مئات الآلاف من الفلسطينيين من ديارهم، فتحولوا إلى لاجئين في العديد من الدول العربية التي نزحوا إليها، وتأسس الموقف الاستعماري والإسرائيلي بعد ذلك، في مواجهة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين،الذين حملوا معهم إلى المنفى الذكريات والهوية واللامواطنة، على أساس المنطق القائل بضرورة توطينهم في الأقطار العربية، وكان الرهان الاستعماري والصهيوني قائما ليس فقط على تغييب بقية الأرض الفلسطينية، بل كذلك على طمس الهوية الخاصة لكافة أبناء فلسطين، "فبعد ان ذهبت التسمية الفلسطينية عن الجغرافيا، السياسية والطبيعية معا، جرت المحاولات العديدة لتغييب الفلسطينيين أنفسهم، عبر الهويات العربية الشقيقة، وكان المثال الأردني هو الأبرز على هذا الصعيد، ولقد سقط الرهان الاستعماري الإسرائيلي بعد حين ،ولكن دون ان يسقط الموقف ذاته حيال مشكلة اللاجئين"(8).

لم يستطع الفلسطينيون الذين رفضوا الواقع الجديد تنظيم أنفسهم وطنيا، لا في دول اللجوء ولا في وطنهم المحتل، وذلك نتيجة تشتتهم ونتيجة القمع والقيود المفروضة عليهم من قبل الدول التي عاشوا فيها، فقد اضطهدت معظم الأنظمة العربية الفلسطينيين ومسحت لديهم نزعة الاعتماد على الذات، مدعية بأنها هي نفسها تناضل لتحرير الأرض المحتلة، "من جهة أخرى فان النشاط السياسي الفلسطيني الذين صدمتهم هزيمة الأنظمة العربية، فقدوا احترامهم وثقتهم بمعظم الأنظمة العربية، وبدأوا يلتحقون أو يؤسسون أحزابا عربية قومية تهدف إلى تحقيق الوحدة العربية ومن خلالها

تحرير وطنهم، وكان احد العوامل الرئيسية التي شجعت هذه النزعة ظهور الناصرية وقيام الوحدة المصرية السورية"(9).

أدرك الفلسطينيون في قطاع غزة إبان الاحتلال الإسرائيلي عام 1956، أنهم يقفون وحدهم في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، فقد سبق الاحتلال عمليات فدائية، كانت قد نظمت تحت إدارة ضباط مصريين، فاتحة عهدا من الشعور بالجدارة الشخصية والوطنية معا، مما كان يعني أيضا التخلص من حالة الاستلاب وفقدان المنزلة، التي اعتادها الفلسطينيون فيما سبق من عهد اللجوء، ولم يعد الفلسطينيون كتلة من اللاجئين مصابة بضعف الإيمان وغير راغبة في العمل لتحسين أوضاعها، ان احتلال قطاع غزة عام 56 لم يحدث انقلابا فوريا، في المفاهيم وفي الواقع الفلسطيني، "إلا انه كان بمثابة الصدمة العنيفة لشعبنا، حيث وجد نفسه فيها وجها لوجه أمام مسؤولياته وأمام قسوة المواجهة وتحت ضغط الرصاص الموجه إلى صدور الشعب، حيث تبلورت أفكاره واكتمل تصوره لنوع المعركة واحتياجاته، وولدت من خلال الرصاص المرحلة الجديدة في التفكير الفلسطيني" (10). اكتشف الفلسطينيون دورهم الخاص، أثناء الاحتلال الإسرائيلي الأول لقطاع غزة عام 1956، وأنهم يستطيعون ان يقاتلوا حتى في أسوأ ظروف الاحتلال، "مما ولد لديهم التمرد فالثورة . والقدرة على النضال حتى ولو كان على حافة الموت، و ان سيطرة العدو على الأرض لا تعني الهزيمة النهائية فالهزيمة هي سقوط الإرادة"(11).

2.2 حركة فتح:

تعتبر حركة فتح أول حركة فلسطينية منذ التشرذم عام 1948، وقد أكد على المعنى ذاته خليل الوزير (أبو جهاد)، احد ابرز أعضاء النواة الأولى لحركة فتح بقوله، انه في النصف الأخير من العام 1957، كان اللقاء الأول لحركة فتح لقاء مجموعة من المناضلين، وفي الوقت الذي لم يكن فيه عدد أعضاء المجموعة الأولى، "يزي عن خمسة مناضلين جاءوا من مناطق فلسطينية مختلفة، ومن مناطق تشرذم متعددة، لكل يحمل تراث تجربة نضالية في ميدان من الميادين، وك ل يحمل معه حلقة وتنظيما قطع شوطا على هذا الدرب"(12).

1.2.2 الاجتماع التأسيسي:

قبل العام 1957 كانت هناك لقاءات عديدة بين القيادات التاريخية لحركة فتح، يجمعها الهم المشترك والبحث عن الخلاص، وضرورة إيجاد الشكل التنظيمي الأنسب والمعبر عن مجموع الحالة الفلسطينية ورسم خطوط التحرك المشترك، إلا ان النصف الأخير من العام 1957 شهد الولادة الحقيقية لحركة فتح، وذلك من خلال الاجتماع التأسيسي (الأول) للحركة في الكويت، والذي عقده خمسة من الأوائل من بينهم ياسر عرفات، وخليل الوزير (أبو جهاد) . وكان لتنظيم حركة فتح في الكويت دورا كبيرا في الحركة، لأنه كان الأقوى والأكثر متانة وله مرونة الحركة والدعم.

"وهكذا كانت هذه القاعدة التنظيمية الأولى على ارتباط مع امتدادات تنظيمية في كل من مصر وغزة والأردن وسوريا ولبنان والسعودية وقطر والعراق"(13).

كان لتأسيس حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، في نهاية الخمسينات أهمية عظيمة، ليس فقط لأنها كانت أول حركة وطنية فلسطينية منذ عام 1948، بل لكونها أيضا حملت رسالة مكنتها فيما بعد من قيادة الشعب الفلسطيني .

أعلنت فتح رسالتها ونشرتها في مجلة شهرية "فلسطينيين" التي طبعت لأول مرة في بيروت عام 1959، وكانت الرسالة الرئيسية لفلسطينيين هي :

إعادة بناء الكيان الفلسطيني باعتماد الفلسطينيين على أنفسهم، فقد حاجبت بان الأنظمة العربية لم تستغل القضية الفلسطينية لمصالحها الذاتية الضيقة فحسب، بل ان معالجتها لتحرير فلسطين لم تكن ملائمة أيضا، وفي مقابل توجه الأنظمة العربية التي ادعت أنها تسعى لتحرير فلسطين من خلال إقامة جيوش قومية، دعت فتح إلى تعبئة الشعب الفلسطيني في حرب تحرير شعبية طويلة الأمد ضد إسرائيل، تكون رأس الحربة في نضال الشعوب العربية(14).

في إحدى نشراتها الأولى قالت "فلسطينينا" لقد عانينا نحن الفلسطينيين من فقدان حريتنا في العمل من اجل وطننا، وعندما نطالب بإعادة بناء كياننا، فنحن في الحقيقة نطالب بحريتنا في العمل من اجل استرداد وطننا، ونعلن بأننا لن نقبل أي بديل عن كيان فلسطيني، يكون قاعدة لثورتنا من اجل العودة إلى فلسطين، ونرفض أية وصاية لأننا نحن الشعب الذي يستحق أكثر من أي شي آخر ان يحكم نفسه، مطالبة بسحب القضية الفلسطينية من قبضة الأنظمة العربية، لك ي يمسك الفلسطينيون قضيتهم بأيديهم.

لقد نظرت فلسطينيين إلى تقسيم فلسطين وتساءلت "ماذا فعل العاجزون (الأنظمة العربية)؟ إلا إذا اعتبرنا اغتصابهم لهويتنا عملاً خالداً. إذن يا أبناء فلسطين نظموا أنفسهم في وحدة وطنية وطالبوا بكيانكم" (15) .

وانتقدت "فلسطينينا" بشدة الأنظمة العربية خصوصاً النظام الأردني، واتهمته بالتواطؤ مع إسرائيل في تقسيم فلسطين على حساب الشعب الفلسطيني، وطالبت بإقامة كيان فلسطيني في الضفة الغربية التي ضمها شرق الأردن عام 1950 كقاعدة لتحرير فلسطين .

في أواخر 1959، تأسس الاتحاد العام لطلبة فلسطين، في القاهرة، بدعوة من الروابط الطلابية الفلسطينية التي كانت منتشرة بين بيروت ودمشق والقاهرة والإسكندرية، وكان هذا الاتحاد أول مؤسسة فلسطينية علنية، كما كان الإعلان عنه، كمنظمة طلابية تسعى لضم جميع الطلبة الفلسطينيين في الوطن العربي .

وهكذا، اكتسب الاتحاد العام لطلبة فلسطين، في مختلف مراحل تطوره، أهمية خاصة في إطار إعادة بناء المؤسسة الكيانية وتطوير الوعي الكياني الفلسطيني، "فهو أول مؤسسة فلسطينية تجسد الكيان الفلسطيني بعد العام 1948 . وهو إطار عمل سياسي تعدى دوره كمنظمة نقابية، حين لعب دوراً بارزاً في تعبئة وتجنيد الطاقات والفعاليات السياسية الفلسطينية، وقدم جهوداً حثيثة في مجال طرح القضية الفلسطينية على الصعيد الطلابي، وعلى صعيد الرأي العام الدولي" (16).

2.2.2 قرار الانطلاقة:

كان من المفروض كما يقول ياسر عرفات أن "تبدأ الانطلاقة في سنة 1964. وكان في القيادة اتجاهان، الأول: يستعجل الانطلاقة، والثاني: يدعو إلى الانتظار، وفي عام 1964. اجتمع المجلس العسكري سرا في القدس مرة، وفي عمان مرتين، وصوت أعضاء المجلس على عدم الموافقة على الانطلاقة سنة 1964" (17) .

ومع إصرار ياسر عرفات، على ضرورة البدء بالعمل العسكري رغم حسابات الأقلية والأكثرية، لأن المنطق الثوري له دوما حسابات مختلفة، "ولدت فكرة (العاصفة) كحل وسط بين الداعين للاستعجال بالانطلاقة والقائلين بالتريث . حيث اتفق أن تبدأ الانطلاقة باسم (العاصفة) فإذا نجحت الانطلاقة كما ينبغي، شكلت نجاحا عسكريا لحركة فتح وهي مستمرة ولن تتعرض إلى الفشل، وصدر قرار القيادة بالانطلاقة"(18).

قامت مجموعات العاصفة الفتاوية بتاريخ 1964/12/31.12/28. بتفجير سد ونفق عيلبون ، بعد اكتفاء الأنظمة العربية بشجب مشروع سرقة المياه العربية من نهر الأردن بتحويل خزان مياه طبريا إلى النقب، فكانت هي عملية الانطلاقة في 1965/1/1. وكانت الانطلاقة تحت اسم "العاصفة" . أصدرت، حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، "أول بيان لها ف ي 1965/1/28. تؤكد فيه ان مرور ستة عشر عاما على النكبة، لا يعني ان شعب فلسطين قد مات، كما أعلنت فتح في هذا البيان ان الثورة المسلحة هي طريق العودة والنصر"(19).

3.2 البناء التنظيمي لحركة فتح :

للحركة تنظيمها الخاص، الذي تعمل أجهزته بسائر فروعها وأطرافها حسب التخطيط العام للعمل الثوري، وهو يشمل سائر المجالات التي تهيء لانطلاق الشعب الفلسطيني في ثورته لتحرير الأرض المغتصبة، وتقوم بقيادة وتوجيه هذا التنظيم لجنة عليا تعرف باللجنة المركزية، والتي تكونت منذ نشوء الحركة :

1- المؤتمر العام :

تجري الحركة في مرحلة معينة اتصالاتها الهادئة مع سائر القوى السلمية من ذوي الفعالية والكفاءة من أبناء شعبنا في كل مكان يعيش فيه، وذلك للتهيئة لعقد المؤتمر العام، ويتم اختيار المرشحين لعضوية هذا المؤتمر من العناصر الوطنية الحية والنظيفة العامة من أبناء شعبنا في سائر مناطق إقامته.

2-اللجنة المركزية :

تقوم اللجنة المركزية بإدارة دفة الحركة في شتى المجالات، ومختلف قطاعات تجمع الشعب الفلسطيني، وتقوم بالإشراف على تحقيق أهداف الحركة والعمل على تنسيق جهود القوى المرتبطة والعامّة حسب المخطط الثوري المرسوم، وتنبثق عن اللجنة المركزية لجان عدة ومختلفة، ولهذه اللجان أجهزتها ودوائرها ومهامها ومجالاته المرسومة، وتؤخذ قرارات اللجنة المركزية بغالبية الأصوات وتكون ملزمة للجميع(20).

3- المجلس الثوري للحركة :

يتكون من جميع أعضاء لجان المناطق بالإضافة إلى بعض أعضاء القيادات العسكرية في سائر مناطق العمل، يشارك هذا المجلس اللجنة المركزية في دراسة الأمور الخطيرة، وتحمل المسؤوليات المتعلقة بالتطورات الثورية للحركة، لهذا المجلس نظامه الخاص وأسس ولوائحه التي تحدد مهامه وارتباطاته ومجالاته واجتماعاته وعضويته .
مما سبب لها إرهاقا شاقا ، وترهلا تنظيميا عكس نفسه مؤخرا في خسارتها بالانتخابات التشريعية الثانية أمام حركة حماس.

4-لجان المناطق :

تتكون في كل منطقة يقيم بها أبناء فتح قاعدة تكون أساس انطلاقا تنظيمية في تلك المنطقة، تتولى الإشراف على تنظيم وإدارة وتحقيق أهداف الحركة هناك، وتدعى لجنة المنطقة، وتقوم لجنة المنطقة بالاتصال باللجنة المركزية، ويسير هذا حسب المخطط المرسوم لها.

5- كما وتوجد بعض اللجان المتعددة والمختلفة منها المجلس العربي لفلسطين، لجان مناصرة

فلسطين، اللجان العامة للحركة، ويتفرع عن هذه اللجان لجان عديدة تقوم كل في مهامها ووظيفتها(21).

وبعيد تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية ، تزعمت حركة فتح قيادة السلطة الوطنية الفلسطينية منذ قيامها رسميا في تموز 1994 ، فسيطرت الحركة على المؤسسات الرسمية من وزارات وهيئات وأجهزة أمنية وعسكرية، وبهذا أصبحت حركة فتح قائدة لنواة دولة فلسطين المتمثلة بالسلطة الوطنية الفلسطينية، فهي الحركة الحاكمة حتى انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني في 25 كانون الثاني 2006، وما تبع ذلك من تشكيل لحكومة فلسطينية جديدة في نهاية آذار 2006 من حركة حماس . ولم تفصل حركة فتح بين العمل السياسي والدبلوماسي والعسكري، مثلما كانت قائدة للثورة الفلسطينية المعاصرة، فكان الرئيس الراحل ياسر عرفات (أبو عمار) رئيسا للجنة المركزية لحركة فتح، ورئيسا للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ورئيسا للسلطة الفلسطينية ، ورئيسا لدولة فلسطين. وبذلك تشعب دور حركة فتح وأصبحت مشتتة ومتعددة الأهداف والأساليب ، تنوء بحمل ثقيل جدا" (22) .

1.3.2 مبادئ و أهداف الثورة:

سعت حركة فتح على مختلف الصعد السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والنفسية لتحقيق جملة من الغايات والأهداف ، وهي أهداف بمجملها مجتمعية عامة لتحرير فلسطين من الاحتلال الصهيوني، تحت شعار (فلسطين حرة عربية) ومن أهم هذه الأهداف والغايات ما يلي:

- تحرير فلسطين تحريرا كاملا، وتصفية دولة الاحتلال الصهيوني سياسيا وعسكريا واجتماعيا وفكريا.
- إقامة دولة فلسطينية ديموقراطية مستقلة ذات سيادة على التراب الفلسطيني تحفظ للمواطنين الأصليين حقوقهم الشرعية على أسس العدل والمساواة دون تمييز بسبب العنصر أو الدين أو العقيدة، وتكون القدس عاصمة لها.
- ودعت فتح لبناء مجتمع تقدمي يضمن حقوق الإنسان ويكفل الحريات العامة لكافة المواطنين المشاركة الفعالة في تحقيق أهداف الأمة العربية وبناء المجتمع العربي الموحد.
- مساندة الشعوب المضطهدة في كفاحها في تحرير أوطانها وتقرير مصيرها.

- وتؤمن الحركة بضرورة الحياد في طريقها ، ولن تتحاز لأي جبهة تابعة أخرى ، ولكنها ستكون بالمرصاد لأي جبهة تضر بمصالح القضية الفلسطينية" (23).

ساهمت أهداف ومبادئ وأساليب حركة فتح الوطنية، في التقاف عشرات الآلاف من المواطنين الفلسطينيين وبعض أبناء الأمة العربية حولها كأعضاء وأنصار ومؤيدين ، وقد تعرضت عملية تنفيذ وتطبيق هذه الأهداف والغايات "لحالات من المد والجزر السياسي في فلسطين وخارجها ، حسب طبيعة المرحلة وطبيعة الضغوط الداخلية والخارجية التي حاولت أو تحاول ثنيها عن تحقيق بعض أهدافها، لتقف حجر عثرة كأداء أمام مسيرة النضال الوطني الفلسطيني" (24).

2.3.2 فتح والثورة :

تبنت حركة فتح أساليب ثورية أساسية أهمها :

- الكفاح المسلح إستراتيجية وليس تكتيكا . والثورة المسلحة للشعب العربي الفلسطيني عامل حاسم في معركة التحرير وتصفية الوجود الصهيوني ، وبالتالي لن يتوقف هذا الكفاح إلا بالقضاء على مصدر العدوان وتحرير فلسطين.

- الثورة الشعبية المسلحة هي الطريق الحتمي لتحرير فلسطين ، بالاعتماد على الشعب العربي الفلسطيني كطليعة وأساس وعلى الأمة العربية كشريك في المعركة.
- السعي للقاء كل القوى الوطنية العاملة على أرض المعركة من خلال العمل الوحدوي، لتحقيق الوحدة الوطنية.

- العمل على إبراز الشخصية الفلسطينية بمحتواها النضالي الثوري في الحقل الدولي ، وهذا لا يتناقض مع الارتباط المصيري بين الأمة العربية والشعب العربي الفلسطيني (25).

4.2 قيام منظمة التحرير الفلسطينية:

أصدر مجلس ملوك ورؤساء الدول العربية، يوم 17 كانون الثاني 1964 أثر انتهاء مؤتمر القمة الأول . عدة قرارات على اثر قيام إسرائيل بتحويل مجرى نهر الأردن، ومن تلك القرارات " كلف مجلس الملوك والرؤساء العرب (احمد الشقيري) ممثل فلسطين لدى جامعة الدول العربية، بالاتصال بالشعب الفلسطيني والدول العربية، بغية إقامة القواعد السليمة لإنشاء الكيان الفلسطيني، وذلك لتمكين الشعب الفلسطيني من تحرير وطنه وتقرير مصيره"(26).

قام احمد الشقيري بجولة في أنحاء الوطن العربي، اتصل خلالها بجماهير من الشعب الفلسطيني ، ووضع مشروع (الميثاق القومي الفلسطيني)و(النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية). كما اختار احمد الشقيري، أعضاء اللجان التحضيرية في جميع البلاد العربية المضيفة للفلسطينيين، وقامت تلك اللجان بإعداد قوائم بأسماء المرشحين لعضوية المؤتمر الوطني الفلسطيني المزمع عقده في القدس .

في 28/5/1964/6/2، عقد المؤتمر الفلسطيني في مدينة القدس، بفندق الانتركونتيننتال وبحضور الملك حسين ورجال الحكومة في الأردن، وحضور وفود شعبية فلسطينية من مختلف أقطار الشتات، ووفود من الدول العربية، وعقد المؤتمر أربع جلسات خرج بعدة قرارات منها .
انتخاب السيد احمد الشقيري رئيسا للمؤتمر .

. إعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية .

. وإقرار الميثاق الوطني الفلسطيني، والنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وانتخاب لجنة تنفيذية للمنظمة من 15 عضوا برئاسة احمد الشقيري رئيس المجلس الوطني أيضا، وكان ذلك إعلانا عن ولادة منظمة التحرير الفلسطينية التي كان مقرها القدس.

شارك 20 ممثلا عن حركة فتح في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني "رغم اعتراضات (فتح) العلنية على منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها أداة للدول العربية أقيمت لاستباق صحة الشعب الفلسطيني، إلا أنها بالمقابل اعتبرت إطار رسمي يحوز على شرعية عربية لا بد من الاحتفاظ به ثم يتم تثويره"(27).

5.2 حرب حزيران 1967:

لقد شنت إسرائيل عدوانا على مصر وسوريا والأردن وقد تذرعت بأسباب مختلفة، منه وقف العمليات الفدائية من الأراضي الأردنية والسورية، وذلك لكي تخفي رغبتها في التوسع الاستعماري. كانت نتائج الحرب، احتلال إسرائيل الأراضي المتبقية من فلسطين، وسيناء المصرية، وهضبة الجولان السورية. أدت خسارة ما تبقى من فلسطين إلى التمسك والتثبيت بالقرار التاريخي الذي اتخذته حركة فتح بحمل السلاح لتحرير فلسطين.

وفرت هزيمة حرب حزيران 1967. بالرغم من فداحتها، الأساس الموضوعي لبروز الدور الفلسطيني الخاص في الصراع العربي الإسرائيلي . "حيث أصبح العامل الفلسطيني للمرة الأولى منذ نكبة 1948. هاما وفعالا ومنتاميا في الصراع، فالفلسطينيون أول من استجاب للتحديات الصعبة التي أفرزتها الحرب" (28) ، فاندفعوا بحماس لمواجهة في ظل وضع عربي رسمي تسيطر عليه الهزيمة، وذلك وسط مناخ جماهيري رأى في المقاومة الفلسطينية الأمل، الذي عززت الأنظمة عن التعبير عنه أو تجسيده. وعلى هذه الخلفية تنامت حركة المقاومة الفلسطينية، وتساعد العمل الفدائي، وأخذت ظاهرة تعدد التنظيمات الفدائية تطرح نفسها في ساحة النضال الفلسطيني بقوة، بحيث ولد أسطورة الفدائيين الفلسطينيين . فخرجت منظمة التحرير الفلسطينية عن السيطرة العربية نهائيا بعد هزيمة حرب حزيران .

6.2 معركة الكرامة:

على اثر تعاظم العمل الفدائي الفلسطيني، شنت إسرائيل في 21-3-1968 عدوانا على أهم قاعدة عسكرية للفدائيين في غور الأردن بهدف القضاء عليها وتدميرها .

تركز القتال في منطقة الكرامة واستمر ست عشرة ساعة، صمد خلالها الفدائيون وكان ت هذه المعركة الأولى التي تخوض فيها المقاومة حرب مواجهة جنبا إلى جنب مع جيش عربي نظامي هو الجيش الأردني، لقت مني الجيش الإسرائيلي بهزيمة لم يتوقعها وبخسائر كبيرة. " وخرج الفدائيون من حركة فتح وقوات التحرير الشعبية، بمساعدة الجيش الأردني منتصرين من تلك المعركة، وقد تم إعطاب عدد من الدبابات الإسرائيلية في ارض المعركة، وقد سعد الملك الراحل حسين بن طلال على إحدى الدبابات المعطوبة ليقول: كلنا فدائيون" (29). وألقى الرئيس الراحل جمال عبد الناصر

خطابه الشهير للإشادة بأبطال الكرامة، وأعلن بعدها " ان الثورة الفلسطينية أنبل ظاهرة في تاريخ الأمة العربية المعاصرة . وأنها وجدت لتبقى وأضاف أبو عمار، ولتنتصر." (30). لقد أثبتت هذه المعركة قدرات فصائل المقاومة على التصدي والصمود أمام الهجمات الإسرائيلية. كما أثبتت جدوى الكفاح المسلح، وحرب التحرير الشعبية في المواجهة، وأعدت الثقة بالنفس للشعب الفلسطيني . وبعد الكرامة تزايد عدد الملتحقين بالثورة والتفت العالم إلى ظاهرة المقاومة الفلسطينية. التي بدأت تأخذ دورها في الصراع العربي الإسرائيلي، ولقد ساهم ذلك في إعطاء "فتح" مزيدا من حرية الحركة والإعلان عن موقفها في مختلف القضايا المطروحة، ومن ضمنها الموقف من الوحدة الوطنية، وهي الوحدة على أرض المعركة . وبعد الكرامة استردت الثورة الفلسطينية الحق المسلوب بقيادة شعبها وتمثيله في كل الأصعدة.

7.2 رئاسة ياسر عرفات ل م.ت.ف:

في 1-2-1969 انعقد المجلس الوطني الفلسطيني الخامس بالقاهرة بحضور الرئيس جمال عبد الناصر، وكان من أهم القرارات التي اتخذت في هذا المجلس، "التصدي لكل الحلول الاستسلامية ورفض كافة القرارات والمشاريع التي تتعارض مع حق الشعب الفلسطيني في وطنه بما فيها القرار (242) وفي هذا المجلس أيضا تم انتخاب ياسر عرفات رئيسا للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وقائدا عاما لقوات الثورة الفلسطينية، وقد اتخذ الرئيس ياسر عرفات آنذاك قرار بتشكيل قيادة خاصة للكفاح المسلح" (31).

8.2 مصادر الفصل الثاني

1. حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، كتيب البناء الثوري، الهيكل الداخلي.
2. منظمة التحرير الفلسطينية، المجلس الوطني الفلسطيني، اصدار الدائرة القانونية .
3. حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، اصدار الدائرة الاعلامية لحركة فتح .
4. لجنة الانتخابات المركزية، فلسطين، تقرير الانتخابات التشريعية الأولى، 20 . 1996.1 رام الله: فلسطين.
5. المجلس التشريعي الفلسطيني، رام الله: الدائرة القانونية .
6. المجلس التشريعي الفلسطيني، النظام الداخلي، مرجع سابق .
7. محارب، محمود، الحزب الشيوعي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، 1948-1981، دراسة نقدية، القدس: 1989، ص112.
8. الشعيبي، عيسى، الكيانية الفلسطينية، الوعي الذاتي والتطور المؤسسي 1947، 1977، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1979، ص، 49.
9. محارب، محمود، الحزب الشيوعي الإسرائيلي، مصدر سابق، ص، 113.
10. حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، فتح الميلاد والمسيرة، نشرة خاصة، ص، 29.
11. الحسن، هاني، فتح بين النظرية والتطبيق، شؤون فلسطينية، آذار 1972 العدد السابع، ص، 10.

12. الشعبي، عيسى، الكيانية الفلسطينية، مرجع سابق، ص، 50 ، 51.
13. صوت العاصفة، دائرة التعبئة والتوجيه السياسي لقوات العاصفة، 1979.1.1. العدد 25 ، ص، 10.
- مقابلة خاصة مع أبو جهاد في الذكرى الرابعة عشر لانطلاقة حركة فتح.
14. فلسطيننا، العدد الأول، تشرين أول، 1959، استمرت فلسطيننا بالصدور حتى شهر تشرين الثاني، 1964 ، وتوقفت عشية انطلاق أول العمليات العسكرية لحركة فتح . عيسى الشعبي، الكيانية الفلسطينية، مصدر سابق، ص، 53.
15. عيسى الشعبي، الكيانية الفلسطينية، مصدر سابق، 54 .
16. الاتحاد العام لطلبة فلسطين، مجلة جبل الزيتون، القاهرة: العدد الأول ، تشرين ثاني 1965 ، ص، 8.
17. لقاء مع أبو الأديب، أجرته صحيفة القبس، في الذكرى العاشرة لانطلاقة الثورة، 3 .12 . 1974 .
18. لقاء مع الرئيس الراحل ياسر عرفات، أجرته معه مجلة فلسطين الثورة وشؤون فلسطينية، بمناسبة انطلاقة الثورة، (14) .
- 19 . حمزة، محمد، أوراق خاصة من ملفات الشهيد أبو جهاد، لقاء مع صحيفة الشرق الأوسط.
- 20 . كتيب هيكل البناء الثوري، مصدر سابق ، ص، 30 ، 31 .
- 21 . كتيب هيكل البناء الثوري، مصدر سابق، ص، 31.
- 22 . علاونه، كمال ، فتح في الميزان، مرجع سابق .

23. علاونه، كمال، فتح في الميزان، من الانطلاقة حتى الآن، فلسطين .
24. عدوان، كمال، فتح الميلاد والمسيرة ، مصدر سابق، ص، 126.
25. عدوان، كمال، فتح الميلاد والمسيرة، الإعلام الموحد، منظمة التحرير الفلسطينية. 1974
ص، 144.
26. الشقيري، احمد، من القمة إلى الهزيمة، مع الملوك والرؤساء، بيروت: دار العودة، 1971 ،
ص، 50.
- 27 . الرفاعي، احمد، ياسر عرفات في ذكرى التاريخ، حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح،
مكتب الشؤون الفكرية والدراسات، تشرين ثاني، 2006، ص، 41.
28. الرفاعي، احمد، ياسر عرفات في ذكرى التاريخ، مصدر سابق، ص، 43
- 29 . الرفاعي، احمد، ياسر عرفات في ذكرى التاريخ، مصدر سابق، ص، 45 .
30. لقاء مع أبو الأديب، أجرته صحيفة القبس، في الذكرى العاشرة لانطلاقة الثورة، 3 . 12. 1974 .
31. خلف، صلاح ، فلسطيني بلا هوية ، ص ، 113، دون اصدار .

الفصل الثالث : انتخابات المجلس التشريعي الاول

1.3 الخلفية التاريخية للانتخابات التشريعية الأولى

2.3 الموقف الفلسطيني من الانتخابات

1.2.3 المراسيم الرئاسية

2.2.3 الموقف الاسرائيلي من الانتخابات

3.3 التجربة الديمقراطية الاولى

1.3.3 نتائج الانتخابات

4.3 بداية عمل المجلس التشريعي الأول

5.3 التحديات والعقبات التي واجهت المجلس

1.5.3 المصاعب والعقبات الموضوعية

2.5.3 المصاعب والعقبات المتعلقة بالسلطة التنفيذية

6.3 عملية نقل السلطة

7.3 نتائج الانتخابات

1.7.3 انتخاب محمود عباس رئيسا للسلطة

8.3 مصادر البحث للفصل الثالث

الفصل الثالث

انتخابات المجلس التشريعي الأول

1.3 الخلفية التاريخية للانتخابات التشريعية الأولى :

جاءت اتفاقية السلام التي جرى توقيعها في 13 / 9 / 1993 في حديقة البيت الأبيض، كما يذكر أحد مهندسيها كمحصلة لعوامل عدة، نتيجة تراكمات كثيرة ساهمت فيها أعمال الثورة الفلسطينية العسكرية، والسياسية والإعلامية، وساهمت فيها ست سنوات من الانتفاضة . كذلك كان لانتهاج الحرب الباردة وسقوط المنظومة الاشتراكية، وحرب الخليج المدمرة، نتائج صبت في العملية السلمية .

هذه العوامل مجتمعة، وربما إضافة إلى عامل آخر لا يقل أهمية ألا وهو تداعيات الانتفاضة، والعقود الطويلة من النضال الفلسطيني على جماهير الشعب الفلسطيني التي تحملت أعباء جسيمة سواء بالتضحيات البشرية أو الخسائر الاقتصادية ولدت ميلا لدى هذه الجماهير، للبحث عن سبل أخرى لإنهاء الصراع، وفي مقدمة ذلك خيار السلام . وبالمقابل فإن نفس التداعيات وان كانت بصورة متباينة على المجتمع الإسرائيلي، إضافة إلى تسعة أشهر من المفاوضات السرية بين منظمة التحرير الفلسطينية في أوسلو، شكلت مقدمة منطقية لإقناع الجانب الإسرائيلي بالتفاوض المباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني بدل إهدار الوقت والجهد في التفاوض مع أي وفد لا يمتلك الحق في قول الكلمة الأخيرة، هذا عدا أن "الوفد الفلسطيني في أوسلو أظهر مصداقية عالية بالالتزام بكل ما تم الاتفاق عليه، كما أظهر جدية في الحفاظ على سرية المفاوضات، في الوقت التي تسربت فيه أخبار كثيرة في الصحافة الإسرائيلية حولها"(1) .

ان اتفاقية أوسلو ما هي الا اتفاق إعلان مبادئ وقع بالأحرف الأولى في بيت الضيافة في أوسلو في أواخر آب 1993، ووقع رسميا في حديقة البيت الأبيض بواشنطن يوم 13-9-1993

بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، ويحمل الاتفاق اسم مدينة أوسلو النرويجية التي تمت فيها المحادثات السرية التي أفرزته. وجاء هذا الاتفاق بعد مفاوضات بدأت في العام 1991 في ما عرف بمؤتمر مدريد. وهذه الاتفاقية هي الأولى من نوعها التي توقع رسمياً بين إسرائيل، ومنظمة التحرير الفلسطينية .

ورغم أن التفاوض بشأن الاتفاقية تم في أوسلو، إلا أن التوقيع تم في واشنطن، بحضور الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون . بحكم الثقل الذي تمتلكه الولايات المتحدة الأمريكية وتدخلها المباشر في العملية السياسية في الشرق الأوسط . ويتضح من الاتفاقية أنها تنص على إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية (أصبحت تعرف فيما بعد بالسلطة الوطنية الفلسطينية) ، ومجلس تشريعي منتخب للشعب الفلسطيني، في الضفة الغربية وقطاع غزة، لفترة انتقالية لإتمامها في أقرب وقت ممكن، بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية.

كما ونصت الاتفاقية، على أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا الجوهرية المتبقية، بما فيها القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين. ولحفظ الأمن في الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية، نصت الاتفاقية على إنشاء قوة شرطة فلسطينية قوية، من أجل ضمان النظام العام في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما تستمر إسرائيل في الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية(2).

ويتضح أيضاً أن الانتخابات التي تحدث عنها إعلان المبادئ هي انتخابات سياسية عامة. ويهدف تنظيمها لا مناص من وجود قانون للانتخابات، ولجنة مركزية لها، ولجان فرعية ومكاتب بحيث قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بإصدار هذا القانون بما لا يتناقض مع نصوص الاتفاقية.

ويلاحظ أن حق الترشيح والانتخاب قد تم حصره في الفلسطينيين أبناء المناطق المحتلة عام 1967 ، ليستثني من ذلك الفلسطينيين الذين حصلوا على الجنسية الإسرائيلية، عدا عن فلسطينيي الشتات . وقد تضمنت النصوص الخاصة بالانتخابات كل ما يتعلق بالحملة الانتخابية، والمقاييس الدولية لإجرائها، إضافة للرقابة الدولية، وترتيبات خاصة للانتخابات في القدس الشرقية، باعتبار أن قضية القدس تم تأجيل التفاوض بشأنها إلى مفاوضات الحل الدائم .

أن ما تم توقيعه، كان "عبارة عن إعلان مبادئ، وليس معاهدة سلام، خاصة وأن قضايا الصراع الرئيسية لم يتم حلها والتوصل لاتفاق بشأنها وجاء الإعلان في (63) بندا. وشكل إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية الحلقة المركزية الأهم في ذلك الاتفاق" وبمنظور فلسطيني ان ذلك كان يعني تكريسا مهما لشرعية المؤسسة السياسية الفلسطينية محليا ودوليا(3).

حيث جاء في المادة الثالثة من اتفاق إعلان المبادئ ما يلي :

. لتمكين الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم نفسه وفقا لمبادئ ديمقراطية، ستجري انتخابات سياسية عامة حرة ومباشرة تحت إشراف ومراقبة دولية متفق عليها، بينم تقوم الشرطة الفلسطينية بتأمين النظام العام

. ستعقد اتفاقية حول الصيغة المحددة للانتخابات وشروطها وفقا للبروتوكول المرفق كملحق أول، وذلك بهدف إجراء الانتخابات في موعد لا يتجاوز تسعة أشهر من بدء دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ

. هذه الانتخابات ستشكل خطوطا تمهيدية انتقالية مؤقتة هامة على طريق تحقيق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة.

. كما نص إعلان المبادئ إنشاء مجلس منتخب يعمل كسلطة فلسطينية انتقالية، يتم التفاوض على تركيبها وحجمها، من خلال الاتفاق المرحلي . وقد أشارت بنود إعلان المبادئ بوضوح، إلى ان هيئة واحدة فقط (المجلس) ستمارس كلا من السلطتين، التشريعية والتنفيذية، ضمن الحكم الذاتي الفلسطيني(4).

2.3 الموقف الفلسطيني من الانتخابات:

من الواضح من مضمون إعلان المبادئ ان الانتخابات الفلسطينية التي وردت في هذا الإعلان، حسب نصوص الاتفاقية لم يقصد بها انتخابات لدولة، وإنما انتخابات لمجلس فلسطيني إداري توكل إليه مهام المرحلة الانتقالية، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن المرحلة الانتقالية وفق المفهوم الإسرائيلي، ذات سقف أدنى بكثير من التوقع الفلسطيني، وهذا المفهوم يحتمل سنوات طويلة من المماطلة والمرادغة الإسرائيلية وانطلاقا من هذا الفهم للموقف الإسرائيلي أشار أحمد قريع أبو علاء عضو اللجنة المركزية السابق لحركة فتح وكبير المفاوضين الفلسطينيين ن، في كتابه الديمقراطية

والتجربة البرلمانية الفلسطينية، إلى أن الجانب الفلسطيني أعد خطة واعتمدها لهذه المفاوضات، تمكن فيها من إرساء مرتكزات وثوابت عديدة لتكون أساسا للتفاوض.

وعلى الرغم من ارتباط مسألة ممارسة السيادة بعملية الانتخاب، فإن السيادة التي يدور الحديث عنها وفق إعلان المبادئ هي سيادة "منقوصة لأن هذه الانتخابات لم تكن فعلا عامة، لعدم مشاركة الشتات فيها ولأن ترتيب هذه الانتخابات جرى نتيجة لاتفاقات ذات طابع دولي، وبمساهمة مباشرة من قبل حكومة الاحتلال الإسرائيلي" (5).

موقف م. ت. ف :

الانتقال الحاد من حالة العداء لإسرائيل والصراع معها، إلى حالة "السلام" أو الهدنة، أحدث خلخلة عميقة في الساحة الفلسطينية ذات التوجهات المتباينة أصلا، سواء في إطار م. ت. ف. أو في صفوف الفصائل الفلسطينية وفي مقدمتها حركة فتح. ولهذا لم يكن غريبا أن تقف منظمة التحرير الفلسطينية أمام أزمة داخلية، بشأن اتفاق أوصلو نفسه، وكذا الحال بالنسبة لحركة فتح، فقد جاءت هذه الاتفاقية لتعمق حالة التباين والخلاف داخل منظمة التحرير الفلسطينية، وحتى في إطار الفصيل الواحد "وهو ما نجم عن استقالة بعض أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الشاعر محمود درويش، وإعلان مدير مكتب م. ت. ف.، في بيروت شفيق الحوت عن تجميد عضويته" (6). وكذا التداخيات والانشقاقات التي حدثت في قيادات الفصائل الفلسطينية بما فيها حركة فتح.

موقف اللجنة المركزية لحركة فتح :

لقد بدا واضحا تباعد وجهات النظر في صفوف أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح بين مؤيد لهذا الاتفاق، وعلى رأسهم الرئيس الراحل ياسر عرفات وعضو اللجنة المركزية لفتح محمود عباس، وبين "معارضين الاتفاق وعلى رأسهم فاروق القدومي، وعباس زكي، ومحمد جهاد، وصخر حبش (أبونزار) وكل من الأخوين خالد الحسن وهاني الحسن" (7). عدا عن تحفظات كان لمسها حتى في صفوف المؤيدين.

موقف المعارضة الفلسطينية:

المعارضة الفلسطينية وجدت قبل أوسلو، سواء عبر فصائل بأكملها داخل منظمة التحرير الفلسطينية تبنت نهج المعارضة، مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أو عبر تيارات داخل كل فصيل على حدة . وقد جاء اتفاق أوسلو وقبله محادثات مدريد، ليعكس حجم التباين والخلاف في الساحة الفلسطينية رغم أن المعارضة الفلسطينية، سواء لاتفاقيات أوسلو أو ما قبلها لم تتمتع بانسجام داخلي ولا بموقف موحد، إزاء القضايا السياسية المطروحة .

ولهذا لم يكن غريبا أن تنصدر هذه المعارضة الموقف المناهض لإعلان المبادئ واتفاقية أوسلو، إلا انه وعلى ضوء حجم التأييد الشعبي والزخم العربي والدولي بشأن هذه الاتفاقية، التي بدأت تترجم على الأرض. فقد اكتنف الغموض مواقف المعارضة بمكوناتها المختلفة من العملية الانتخابية، فبدأت صفوف المعارضة تشهد جدالا جديا حول مدى الضرر أو النفع من المشاركة بهذه الانتخابات أو عدمها، عدا عن أن مقاطعة الانتخابات يعني مزيدا من التهميش لهذه المعارضة المهشمة أصلا . وبالتالي فقدانها لأخر مواقعها ونفوذها على الساحة الفلسطينية .

هذا الجدل الحاد في صفوف المعارضة، أبرز حقيقة الخلاف بين الداخل الفلسطيني والخارج، بحيث كانت مواقف الخارج أكثر تشددا ومعارضة للانتخابات، بل ان هذه الانتخابات " كادت أن تقسم القوى المشاركة بالمعارضة نتيجة لاختلاف موقفها، فقد اعتقد الداعون إلى المقاطعة ان الانتخابات على أساس اتفاق أوسلو تشكل انتهاكا صارخا للحق الفلسطيني في تقرير المصير"(8). وكان واضحا أن معظم التنظيمات السياسية التي قاطعت الانتخابات فيما بعد، حركة حماس ، الجبهة الشعبية، الجبهة الديمقراطية، شهدت نقاشات داخلية واسعة حول المشاركة أو المقاطعة ، وكان واضحا أن قيادات هذه الفصائل بالداخل أيدت المشاركة في الانتخابات، فيما عارضت القيادات في الخارج .

وفي محاولة واضحة للانسجام مع التأييد الشعبي وتجنب نتائج المقاطعة الكارثية على بعض فصائل المعارضة، فقد وجهت بعض هذه الفصائل مؤيديها أو أنصارها للتصويت لمرشحين معينين، فيما رشح عدد من قيادات المعارضة، الجبهة الشعبية، نفسه لانتخابات المجلس التشريعي . "ويتضح

من تقديرات وإحصائيات الفرز أن معظم فصائل المعارضة في منظمة التحرير الفلسطينية قد شاركوا في عملية التصويت، فيما شارك أكثر من نصف مؤيدي حماس في التصويت" (9)

الموقف الجماهيري:

أن الغالبية العظمى من مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة، عبروا عن تأييدهم الجارف لاتفاق أوسلو مع كل ما حملته من آمال بوقف دوامة سفك الدماء والتحرر من الاحتلال، ولهذا لم يكن غريبا أن تشهد أول انتخابات تشريعية فلسطينية إقبالا منقطع النظير، حيث بلغت نسبة المشاركة فوق المتوقع من أصحاب حق الاقتراع، على الرغم من المواقف المعلنة لفصائل وقوة المعارضة التي دعت الجماهير إلى مقاطعة هذه الانتخابات، ومن الجدير ذكره، أن الجماهير الفلسطينية التي شاركت في هذه الانتخابات رأت فيها فرصة للتغيير نحو الأفضل ومقدمة، لتحسين الوضع الاقتصادي تمهيدا لتجسيد الآمال التي انطلقت مع توقيع اتفاق إعلان المبادئ بالتحرر من احتلال وإقامة الدولة الفلسطينية .

1.2.3 المراسيم الرئاسية:

صدرت عدة مراسيم رئاسية من قبل رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الراحل ياسر عرفات، من ضمنها مرسوم بتشكيل لجنة مركزية للانتخابات، تتمتع بالاستقلالية السياسية والإدارية والمالية وتوكل إليها مهمة الإشراف على عملية الانتخابات بكافة أوجهها، بما في ذلك، إعداد جدول الناخبين وقبول الترشيحات وتحديد مراكز الاقتراع، وتدريب المشرفين عليها والإعلان عن أسماء الفائزين، وقد أعطى القانون الرئيس عرفات صلاحية تعيين أعضاء لجنة الانتخابات المركزية .

وقد صدر مرسوم يحدد موعدا لانتخابات عامة ومباشرة للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، لانتخاب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، وقد حدد المرسوم يوم 20 كانون الثاني عام 1996 لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية. كما وصدر آخر ليحدد فيه عدد أعضاء المجلس ب 88 عضوا بعد أن كان 82 عضوا . وصد ر آخر تم فيه تقسيم

الضفة الغربية وقطاع غزة إلى 16 دائرة انتخابية، مع تحديد عدد المقاعد لكل دائرة انتخابية، وتحديد عدد مراكز الاقتراع كالتالي:

دائرة القدس : عدد المقاعد، 7 وعدد مراكز الاقتراع 164 . دائرة أريحا : عدد المقاعد، 1 وعدد مراكز الاقتراع 22 . دائرة بيت لحم: عدد المقاعد، 4 عدد مراكز الاقتراع، 88. دائرة جنين: عدد المقاعد، 6 وعدد مراكز الاقتراع 145. دائرة الخليل : عدد المقاعد، 10 وعدد مراكز الاقتراع ، 230 . دائرة رام الله : عدد المقاعد، 7 وعدد مراكز الاقتراع، 162 . دائرة سلفيت : عدد المقاعد، 1 وعدد مراكز الاقتراع، 34 . دائرة طوباس : عدد المقاعد، 1 وعدد مراكز الاقتراع ، 25 . دائرة طولكرم : عدد المقاعد، 4 وعدد مراكز الاقتراع، 99.

دائرة قلقيلية : عدد المقاعد، 2 وعدد مراكز الاقتراع، 54 دائرة نابلس : عدد المقاعد، 8 وعدد مراكز الاقتراع، 175 . دائرة غزة : عدد المقاعد، 12 وعدد مراكز الاقتراع، 183 . دائرة شمال غزة : عدد المقاعد، 7 وعدد مراكز الاقتراع، 8 دائرة المنطقة الوسطى : عدد المقاعد، 5 وعدد مراكز الاقتراع ، 72 دائرة خان يونس : عدد المقاعد، 8 وعدد مراكز الاقتراع، 106 . دائرة رفح : عدد المقاعد، 5 وعدد مراكز الاقتراع، 55(10).

2.2.3 الموقف الإسرائيلي من الانتخابات:

طالما راهنت القيادة الإسرائيلية على خلق قيادة محلية بديلة عن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ولهذا، وعندما طرح موضوع الانتخابات وجدت القيادة الإسرائيلية أن ذلك قد يشكل فرصة لها لتحقيق هذا الهدف. إضافة إلى سعي هذه القيادة من خلال إبراز وتضخيم الانتخابات المحلية، إلى تهميش الشتات الفلسطيني تمهيدا لتصفية قضية اللاجئين وتقويم القضية الفلسطينية، وحصرتها في فلسطيني عام 1967 ، وفي نفس الوقت سعت إسرائيل إلى تقييد صلاحيات القيادة التي سيتم انتخابها إلى أدنى حد ممكن، "بحيث لا يكون لديها صلاحيات حول التشريعات الأساسية والفرعية وأن تكون صلاحياتها إدارية تعالج قضايا التعليم والصحة والبلديات وان يكون عدد أعضائها من 25 . 30 عضوا"(11).

3.3 التجربة الديمقراطية الاولى :

شارك في هذه الانتخابات، ستة عشر حزباً وحركة سياسية، في مقدمتها حركة فتح الفصيل الفلسطيني الأكبر، إضافة إلى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وعدد من المستقلين، وحقق الفوز فيها ممثلون عن أربعة أحزاب وحركات سياسية، إضافة إلى ممثلين عن المستقلين. وقد احتل الفائزون من الذكور 83 مقعداً في حين نجحت في الانتخابات خمس نساء من أصل 25 امرأة خُصن العملية الانتخابية للحصول على عضوية المجلس التشريعي الفلسطيني.

عارض هذه الانتخابات، قوى المعارضة بشقيها الوطني العلماني في توجهه الأساسي المتمثل في المنظمات المنطوية تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية ، كالجبهتين الشعبية والديمقراطية ، المعارضتين لاتفاق أوسلو والاتفاقات اللاحقة ، وشقها الإسلامي المتمثل في حركة حماس ، والجهاد الإسلامي ، اللتين بقيتا خارج إطار منظمة التحرير الفلسطينية . وتطرحان برنامجاً إستراتيجية تتعارض في جوانب هامة مع إستراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية(12).

تمت عملية الانتخابات في ظل رعاية وإشراف ورقابة دولية، حيث أشرف على هذه العملية حوالي ألفي مراقب جاءوا من أربعين دولة وعشر منظمات دولية، وممثلون عن أكثر من أربعين منظمة غير حكومية، إضافة إلى مئات الصحفيين والمراقبين المحليين، قدموا جميعاً شهادات إيجابية لسير الانتخابات ونزاهتها .

صبيحة يوم الانتخابات 1/20 /1996 وحتى ساعات إغلاق مراكز صناديق الاقتراع، توجه معظم الناخبين الفلسطينيين الراغبين بالتصويت حيث أدلوا بأصواتهم في عدد من مراكز الاقتراع المخصصة لذلك. وقد عبر مئات الآلاف من الناخبين الفلسطينيي ن عن اعتزازهم وإحساسهم بالمسؤولية اتجاه وطنهم، وهم ينتقلون إلى مراكز الاقتراع في كافة المناطق وينتظرون بالطابور للإدلاء بأصواتهم، وقد تمت هذه العملية بهدوء وسلام حسب ما أفاد به المراقبون الدوليون والمراقبون المحليون ووسائل الإعلام والصحافة، وأكدوا أن الانتخابات كانت نزيهة وديمقراطية سادها الهدوء والنظام وعبرت عن مفهوم الديمقراطية الفلسطينية لهذه الانتخابات، رغم إجرائها تحت الاحتلال الإسرائيلي.

1.3.3 نتائج الانتخابات:

فازت حركة فتح بالنصيب الأكبر من مقاعد المجلس التشريعي، إذ حصل مرشحوها على (68) مقعدا من أصل (88) مقعدا هي عدد مقاعد المجلس التشريعي، وحصل المستقلون العلمانيون على 12 مقعدا

كما وحصل المستقلون الإسلاميون، على (7) وحصل حزب فدا على مقعد واحد " ويلاحظ فشل كافة مرشحي الأحزاب والتنظيمات التي شاركت في الانتخابات، وعملت لفترة طويلة في الساحة الفلسطينية (كحزب الشعب، وجبهة النضال الشعبي، وجبهة التحرير الفلسطينية وغيرها) في الحصول على أي مقعد باستثناء مرشح واحد (فدا) خاض الانتخابات مع قائمة فتح. كما وقاد رئيس حركة البناء الديمقراطي، د. حيدر عبد الشا في قائمة انتخابية تحت اسم التحالف الوطني الديمقراطي، ولم ينجح من مرشحيها احد باستثناء د. حيدر نفسه(13).

خاضت حركة فتح الانتخابات بقوائم، معتمدة رسميا من قيادة الحركة. لكن عددا من كوادر وقيادات الحركة، رشحوا أنفسهم كمستقلين خارج تلك القوائم الرسمية، ودون موافقة القيادة شعورا منهم بالظلم وعدم إنصافهم من قبل قيادة حركة فتح، ولعدم اعتمادهم المعايير والأسس النزيهة والعادلة لاختيار مرشحي الحركة، حيث تم اعتماد العلاقات الشخصية والمحسوبية والعشائرية والتقسيم الجغرافي، لذلك أصر المستقلون على ترشيح أنفسهم، رغم الإغراءات والتهديدات المتعددة لهم.

ولقد نجح من مرشحي قوائم فتح الرسمية، (47) مرشحا، فيما خسر نحو ثلاثين مرشحا من تلك القوائم، ونجح ح (21) مرشحا دون الدعم التنظيمي الرسمي، والسياسي وحتى المالي

من الملاحظ ان عددا من الفتاويين، الذين خاضوا الانتخابات كمستقلين، قد حصلوا على مواقع متقدمة من حيث عدد الأصوات التي حصلوا عليها، وهذا يعكس دلالات تنظيمية ويعكس وجود تأييد من قبل قاعدة هامة من حركة فتح لغير مرشحي قيادة التنظيم. وهذا يحمل مؤشرات باصطفاف المستقلين داخل المجلس التشريعي، لتشكيل معارضة قوية لغياب وامتناع بعض التنظيمات عن المشاركة في الانتخابات، ولقد برز هذا واضحا في عدد من القضايا التي طرحت في المجلس

التشريعي، منها (مسار ومجريات العملية التفاوضية مع إسرائيل) وموضوع تعديل الميثاق الوطني ، ومنح الثقة للحكومة عام 1996.

أما تمثيل المرأة الفلسطينية في الانتخابات التشريعية فكان منخفضا مقارنة ليس فقط بنسبتها العددية وإنما أيضا بدورها النضالي طوال العقود الفائتة، فلم تتجح إلا (5) مرشحات لعضوية المجلس التشريعي الفلسطيني من أصل 25 مرشحة

4.3 بداية عمل المجلس التشريعي الأول:

لقد جاء افتتاح المجلس بتاريخ 7 / 3 / 1996 بدعوة من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، متأخرا عدة أسابيع عن الموعد المحدد لافتتاحه، وقد ألقى الرئيس الراحل ياسر عرفات خطاب الافتتاح، الذي عبر عنه بعض السياسيين منذ البداية بعدم انسجام العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ثم تلا ذلك انتخاب هيئة رئاسة المجلس حيث تتكون من رئيس المجلس ونائبين للرئيس وأمين السر. ويتم انتخابهم بالاقتراع السري مع بداية كل دورة من دورات المجلس، وتمتد مهمته إلى يوم افتتاح الدورة العادية التالية. ويمثل الرئيس المجلس ويتكلم باسمه، ويحافظ على أمن المجلس ونظامه ويفتتح الجلسات، ويعرض جدول الأعمال ويدير الجلسات ويعلن رفعها. ، وتم انتخاب أحمد قريع رئيسا للمجلس، حيث باشر للإعداد لأداء يمين القسم لأعضاء المجلس بهذه الجلسة. ولقد واجهه المجلس مشكلة أداء القسم، بتدخل الرئيس الراحل ياسر عرفات وبإصرار على أن يؤدي أعضاء المجلس يمين القسم أمامه بصفته رئيس السلطة المنتخب شرعا . غير أن أغلبية أعضاء المجلس رفضوا ذلك بشدة، وطلبوا العكس، أي أن يقوم الرئيس بتأدية يمين القسم أمام المجلس، عملا بالأعراف والديساتير السائدة. ولقد حصل صدام ومشادات عنيفة بين معظم الأعضاء من الغالبية الفتحاوية والرئيس الراحل ياسر عرفات، وبذل رئيس المجلس أبو علاء جهدا مميذا لإنهاء هذا الخلاف لكنه لم يستطع، مما حدا بالرئيس ياسر عرفات إلى مغادرة القاعة وهو في حالة غضب شديد . وتم تجاوز ذلك في نفس الجلسة، بأن اقترح رئيس المجلس أن يقرأ يمين القسم فيما يردد خلفه أعضاء المجلس ذلك، وتم العمل بهذا الاقتراح.

1.4.3 التصويت على تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني (ملحق 3)

من إحدى اشتراطات اتفاق أوسلو، بين إسرائيل ومنظمة التحرير، ان بعد انتخاب المجلس التشريعي الأول، يتم دعوة المجلس الوطني الفلسطيني بصفته أعلى سلطة في المنظمة، لتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني، بما ينسجم مع بنود اتفاق أوسلو.

وبناء على ذلك تم تحديد موعد انعقاد جلسة المجلس الوطني الفلسطيني في غزة، في كانون ثاني عام 1996. كما تبع ذلك بقرار من رئاسة المجلس الوطني ورئيس اللجنة التنفيذية، توسيع عضوية المجلس الوطني، ليضم جميع أعضاء المجلس التشريعي الأول، وعدد لا بأس به من الشخصيات الوطنية والاجتماعية في الضفة والقطاع، وأعضاء من بعض المنظمات المعارضة لاتفاق أوسلو، وآخرين محسوبين على الاتجاه الإسلامي.

وفي يوم انعقاد الجلسة لمناقشة تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني امتنعت المنظمات المعارضة لاتفاق أوسلو، بالمشاركة في النقاش السياسي داخل المجلس، وكذلك التغيب عن جلسة التصويت على تعديل الميثاق.

لقد اقترح الرئيس ياسر عرفات أن يتم التصويت على تعديل بنود الميثاق الوطني الفلسطيني بالمناداة على أسماء أعضاء المجلس بحسب الأحرف الأبجدية، مما دفع المقربين من الرئيس ياسر عرفات بكتابة ملاحظات له، على أن يجري التصويت برفع الأيدي، وذلك لضمان نجاح المشروع الوطني كما أخبروه في ملاحظاتهم. عاد الرئيس ياسر عرفات عن اقتراحه السابق، وقرأن يكون التصويت برفع الأيدي.

لقد صوت 54 عضوا من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، ضد تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني، في حين صوت غالبية أعضاء المجلس الوطني لصالح تعديله. "ومما لفت الانتباه ان 24.عضوا من الذين صوتوا ضد تعديل الميثاق هم من أعضاء المجلس التشريعي. وتوزع المعارضون لتعديل الميثاق كالتالي : 12 من حركة فتح . 8 منهم من الذين ترشحوا من خارج القوائم، وهو ذات العدد الذي يقف ضد اتفاق أوسلو."(14).

5.3 التحديات والعقبات التي واجهت المجلس:

واجه المجلس بعض العقبات والمصاعب الذاتية، المتعلقة بحدثة التجربة ، والافتقار إلى الخبرات البرلمانية ووجود مقرين للمجلس في كل من غزة، ورام الله، لأسباب جغرافية وسياسية، ووجود نواقص في التجهيزات التقنية.

1.5.3 فشل تشكيل كتلة لفتح في المجلس :

رغم هيمنة تنظيم فتح على عضوية المجلس التشريعي الفلسطيني (68 عضوا من أصل 88)، فلن مواقف أعضاء المجلس من عدد من القضايا السياسية والتنظيمية بينت وجود معارضة داخل المجلس، يكبر حجمها أو يصغر وفقا للقضية المطروحة، وضمت هذه المجموعة ما بين (23)عضوا إلى (33) عضوا، بمعنى أن هناك نواة معارضة ، أغلبها من فتح . وقد أبدى بعض نواب حركة فتح، بعد مرور عام على انتخاب المجلس، نيته م بتشكيل كتلة برلمانية لهم داخل المجلس. بهدف توحيد مواقفهم في المجلس، إلا أنهم فشلوا في ذلك.

2.5.3 المصاعب والعقبات الموضوعية:

وتشتمل على مجموعة من المصاعب الناجمة من اتفاق أوسلو . حيث ظل المجلس التشريعي الفلسطيني، فيما يتعلق بوظيفته التشريعية، مقيدا بسبب عدم قدرته على التشريع في مجالات وقضايا كثيرة بقيت خارج ولاية السلطة الفلسطينية، وفق اتفاق أوسلو. لذلك، " أعيق عمل المجلس التشريعي الفلسطيني، في المجالات التي تخضع لمفاوضات، الوضع النهائي مع إسرائيل، القدس، والمستوطنات، واللجئين، والحدود، والمياه. وتشمل أيضا هذه الصعوبات بما يتعلق بالاحتلال الإسرائيلي" (15).

حيث أثرت الممارسات الإسرائيلية الظالمة، تأثيرا سلبيا في حياة الشعب الفلسطيني بكافة شرائحه وفئاته ومؤسساته، بما فيها المؤسسة التشريعية.

والعقبة الموضوعية الرئيسية كما يعتبرها الباحث أيضا، وهي الخاصة بعمل المجلس وتكمن في القيود المفروضة على أعضائه بحكم انتماء غالبية أعضاء المجلس لحركة فتح. فالسلطة التنفيذية في بداية تشكيل السلطة الوطنية كانت بأيدي حركة فتح، مما يعني أن هذا المجلس أصبح مهيمنا عليه من السلطة التنفيذية ممثلة بالرئيس الراحل ياسر عرفات بحيث ضمن ولآء عدد كبير من أعضائه، كتعيين عدد كبير من أعضاء المجلس وزراء في الحكومات التي تم تشكيلها في فترة المجلس، كما وضمن ولآء البعض بوسائل شتى، مما أفقد المجلس التشريعي الأول رقابة تشريعية فاعلة اتجاه السلطة التنفيذية وافتقار المجلس إلى قوة المحاسبة الفاعلة. وما انطبق على حركة فتح داخل المجلس التشريعي الأول، انطبق أيضا على بعض أعضاء المجلس التشريعي الأول من بقية الفصائل والأحزاب والمستقلين.

3.5.3 المصاعب والعقبات المتعلقة بالسلطة التنفيذية :

واجهت علاقات المجلس التشريعي الفلسطيني مع السلطة التنفيذية ، أوقاتا عصيبة كانت بين مد وجزر ومنه صعوبة إقرار التشريعات والقوانين المقررة في المجلس والمصادقة عليها، فقد بقيت بعض القوانين لمدد طويلة دون مصادقة عليها من قبل الرئيس ، بسبب بعض الخلافات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية على الرغم من المصادقة على بعض القوانين التي أقرها المجلس ، لم تقم السلطة التنفيذية بإصدار الأنظمة والتعليمات التي نصت عليها هذه القوانين، مما أفرغ هذه القوانين من محتواها، وجعلها غير قابلة للتطبيق .

تجاهلت السلطة التنفيذية بعض توجيهات المجلس بشأن التحقيق مع عدد من الوزراء والمسؤولين ، واتخاذ الإجراءات الإدارية والقانونية بحقهم، بسبب سوء تصرفهم الإداري والمالي . وجود صعوبات في التغطية الإعلامية لجلسات المجلس التشريعي وأعماله، من قبل وسائل الإعلام الرسمية والخاصة، المسموعة منها أو المرئية بهدف التعتيم على أعمال المجلس(16).

6.3 عملية نقل السلطة :

قبل وفاة الرئيس ياسر عرفات وأثناء مكوثه في المستشفى كثفت القيادة الفلسطينية اجتماعاتها، بهدف التوصل إلى آلية دستورية سلسة لخلافة الرئيس في حال وفاته، والتي بدت حينذاك وشيكة، حيث تم الاتفاق في إطار القيادة الفلسطينية على ضرورة الالتزام بما نص عليه القانون الأساسي، وهو أن يتولى رئيس المجلس التشريعي الرئاسة لمدة سنتين يوماً طبقاً للمادة 37، وقبل غروب يوم الإعلان عن وفاة الرئيس عرفات، يتولى رئيس المجلس التشريعي رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية لفترة شهرين، يتم خلالها التحضير لانتخابات رئاسية لانتخاب رئيس جديد للسلطة الفلسطينية.

وتنص المادة 37 من القانون الأساسي على ما يلي:

يعتبر مركز رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية شاغراً في أي من الحالات التالية:

1. الوفاة.

2. الاستقالة المقدمة إلى المجلس التشريعي الفلسطيني إذا قبلت بأغلبية ثلثي أعضائه.

3. وفقد الأهلية القانونية وذلك بناء على قرار من المحكمة الدستورية العليا وموافقة المجلس التشريعي بأغلبية ثلثي أعضائه.

إذا شغل مركز رئيس السلطة الوطنية في أي من الحالات السابقة يتولى رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني مهام رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية مؤقتاً لمدة لا تزيد عن سنتين يوماً، تجري خلالها انتخابات حرة ومباشرة لانتخاب رئيس جديد وفقاً لقانون الانتخاب الفلسطيني(17).

أعلن رسمياً من قبل ديوان الرئاسة الفلسطينية عن وفاة الرئيس ياسر عرفات في مستشفى بيرسي بفرنسا، في بيان ألقاه أمين عام الرئاسة الفلسطينية الطيب عبد الرحيم وذلك في صبيحة يوم الخميس الموافق 2004/11/11، وكانت السلطة الوطنية الفلسطينية قد أجرت الترتيبات اللازمة من أجل نقل السلطة بشكل سلمي، وبعد ساعات من وفاة الرئيس عرفات، أدى روجي فتوح، رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، اليمين الدستوري، أمام المجلس التشريعي، ليتولى منصب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية مؤقتاً.

أصدر رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية المؤقت روجي فتوح، مرسومه الأول، الذي حدد فيه " يوم الأحد، التاسع من يناير 2005 موعداً لإجراء الانتخابات العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، لانتخاب رئيس جديد للسلطة الوطنية الفلسطينية، وتحديد ذلك الموعد بذلك التاريخ يعني

مرور ستين يوماً كاملة على يوم إعلان وفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات في التاسع من يناير 2005" (18).

منذ صدور المرسوم الرئاسي من قبل الرئيس المؤقت روجي فتوح، يحدد فيه تاريخ الانتخابات الرئاسية الثانية بتاريخ 9. 1. 2005 واستناداً الى قانون الانتخابات الفلسطيني، فتحت لجنة الانتخابات المركزية باب الترشيح لمنصب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية لمدة (12) يوماً تبدأ من يوم (20) تشرين ثان (2004) ولغاية (1) كانون أول (2004) .

تقدم للترشح لمنصب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية (12) مرشحاً منذ فتح باب الترشيح للانتخابات وهم .

1. مصطفى كامل البرغوثي . مستقل.
2. عبد الستار توفيق خليلية . مستقل.
3. محمود رضا عباس عباس . حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح
4. بسام أحمد عمر الصالحي . حزب الشعب الفلسطيني .
5. محمد سعادة أحمد عودة (تيسير خالد) . الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
6. عبد الكريم كامل شبير . مستقل.
7. حسن عبد الفتاح خريشي . مستقل.
8. سليم مصطفى أحمد الأسطل . مستقل.
9. مروان حسيب حسين البرغوثي . مستقل.
10. عبد الحلیم حسن الأشقر . مستقل.
11. السيد حسين حسن بركة . مستقل.
- 12- إبراهيم إبراهيم بعلوشة . مستقل.

تضمنت القائمة النهائية للمرشحين لمنصب الرئاسة الفلسطينية، سبعة مرشحين بعد أن تم رفض طلب ترشيح من قبل لجنة الانتخابات المركزية. وانسحاب ثلاثة مرشحين مؤهلين وهم، حسن عبد الفتاح خريشي، عبد الستار توفيق قاسم خليلية، ومروان حسيب البرغوثي(19). وقد عارض الانتخابات الرئاسية الثانية، القوى الإسلامية ممثلة بحركة الجهاد الإسلامي، وحركة حماس. وقد فشلت القوى اليسارية، والقوى الثالثة في الاتفاق على مرشح واحد .

أما داخل حركة فتح فان قرار أمين سر حركة فتح مروان البرغوثي بالتنافس من داخل سجنه ضد مرشح الحركة الرسمي محمود عباس، قد هدد بشق الصف الفتاوي وخلخلته، إلا أن الحركة استطاعت في النهاية من توحيد صفوفها خلف محمود عباس، بعد أن تم التوصل لاتفاق بانسحاب مروان البرغوثي من انتخابات الرئاسة الثانية .

7.3 نتائج الانتخابات :

جرت الانتخابات الرئاسية الثانية بتاريخ 9 كانون الثاني 2005 على الرغم من التحديات والمعوقات التي واجهتها، لاسيما على الصعيد السياسي من أثر الاحتلال القائم والصراع الدائر. إلا أن العملية الانتخابية اتسمت عموماً بالهدوء والنظام والتمسك بالديمقراطية وتطبيقها في صناديق الاقتراع، رغم أن العملية الانتخابية قد تم تنظيمها في مدة ستين يوم فقط، بموجب النظام الأساسي الفلسطيني.

تم إعلان النتائج النهائية بمؤتمر صحفي من قبل لجنة الانتخابات المركزية، بعد انتهائها من عملية الفرز بحضور ممثلي كافة الأحزاب والمرشحين. وكانت النتيجة كما يلي .

1. محمود عباس . أبو مازن . مرشح حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، وقد حصل على (501,448) صوت أي ما نسبته 62,52% .
2. مصطفى البرغوثي . مرشح مستقل، وقد حصل على (156 ، 227) صوت أي ما نسبته 19,48% .
3. تيسير خالد. مرشح الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وقد حصل على (26,848) صوت أي ما نسبته 3,35% .
4. عبد الحليم الأشقر . مرشح مستقل، وقد حصل على (171 ، 22) صوت أي مانسبته 2,76% .
5. بسام الصالحي. مرشح حزب الشعب الفلسطيني، وقد حصل على (21,429) صوت أي ما نسبته 2,67% .
6. السيد بركة. مرشح مستقل، وقد حصل على (10,406) صوت أي ما نسبته 1,30% .
7. عبد الكريم شبير . مرشح مستقل، وقد حصل على (5,717) أي ما نسبته 3,39% .

هذا وقد شارك في هذه العملية الانتخابية (802,077) ناخب. حسب سجلات لجنة الانتخابات المركزية(20).

1.7.3 انتخاب محمود عباس رئيسا :

تم إبلاغ محمود عباس رسميا بفوزه في الانتخابات الرئاسية الثانية من قبل لجنة الانتخابات المركزية، بعد ذلك أدى محمود عباس رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بتاريخ 2005/1/15، اليمين الدستورية خلفاً للرئيس الراحل ياسر عرفات، بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية التي جرت يوم الأحد الموافق 2005/1/9، أمام المجلس التشريعي الذي عقد جلسة خاصة بهذه المناسبة في مقر المقاطعة في مدينة رام الله، تلا خلالها الرئيس محمود عباس اليمين الدستورية بعد دعوته لذلك من قبل حسن خريشة رئيس المجلس التشريعي المؤقت، بحضور روجي فتوح رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية المنتهية فترته، وبعد التأكد من اكتمال النصاب القانوني بحضور 67 عضواً من أعضاء المجلس التشريعي . وبذلك عاد روجي فتوح ليمارس مهامه كرئيس للمجلس التشريعي، كما عاد حسن خريشة ليمارس مهامه كنائب لرئيس المجلس التشريعي، وقد أثار الانتقال الهادئ للسلطة في الأراضي الفلسطينية اثر رحيل الرئيس عرفات، إعجاب العالم وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قال وزير خارجيتها المستقيل كولن باول، ننظر بإعجاب الى آلية نقل السلطات في فلسطين(21).

8.3 مصادر البحث للفصل الثالث:

1. عباس، محمود، أبو مازن ، طريق أوسلو ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت: 1994، ص 33.
2. بروتوكول، إعلان المبادئ ، من اتفاقية أوسلو ، بين منظمة التحرير الفلسطينية ، وإسرائيل.
3. قريع، احمد، أبو علاء ، الديمقراطية والتجربة البرلمانية الفلسطينية، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع ، عمان : 2006 ، ص ، 42.
4. بروتوكول، إعلان المبادئ ، مرجع سابق.
5. الشقاي، خليل، الانتخابات الفلسطينية الأولى، البيئة السياسية، السلوك الانتخابي والنتائج، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ، دائرة السياسة والحكم ، 1997، آذار، ص، 10.
6. الحسن، خالد، أبو السعيد، حول اتفاق غزة ، أريحا ، أولا ، وثائق ودراسات، إعداد، سعيد، الحسن ، دار الشروق ، عمان : ص ، 312.
7. الحسن، خالد، أبو السعيد، حول اتفاق غزة ، أريحا ، أولا ، وثائق ودراسات، إعداد، سعيد، الحسن ، دار الشروق ، عمان : ص ، 312.
8. قريع، احمد، أبو علاء ، الديمقراطية والتجربة البرلمانية الفلسطينية، مرجع سابق، ص، 62.
9. قريع، أحمد، أبو علاء، الديمقراطية والتجربة البرلمانية الفلسطينية، مرجع سابق.
10. من أرشيف الرئاسة ، المراسيم الرئاسية، المرسوم رقم، 1، 3 .

11. لجنة الانتخابات المركزية ، الديمقراطية في فلسطين ، الانتخابات العامة لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ، وأعضاء المجلس التشريعي، لعام، 1996، فلسطين: 2002، 21، 22.
12. هلال، جميل، المجلس التشريعي، البيئة السياسية والاجتماعية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ، دائرة السياسة والحكم ، 1997، ص ، 116.
13. هلال، جميل، المجلس التشريعي، البيئة السياسية والاجتماعية، مرجع سابق، ص، 116، 117.
14. المجلس التشريعي الفلسطيني، رام الله: الدائرة القانونية بالمجلس.
15. المجلس التشريعي الفلسطيني، رام الله: الدائرة القانونية ، مرجع سابق.
16. المجلس التشريعي الفلسطيني، رام الله من محاضر وجلسات المجلس التشريعي.
17. المجلس التشريعي الفلسطيني، القانون الأساسي المعدل، الباب الثالث، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، مادة (37)، ص، 20.
18. لجنة الانتخابات المركزية، فلسطين: تقرير حول الانتخابات الرئاسية الثانية، 9 كانون ثاني 2005 ، ص، 295 .
19. لجنة الانتخابات المركزية، فلسطين: مرجع سابق، ص، 58 .
20. لجنة الانتخابات المركزية، فلسطين: مرجع سابق، ص، 41 .
21. السلطة الوطنية الفلسطينية، المجلس التشريعي، الدائرة القانونية، رام الله.

الفصل الرابع الانتخابات التشريعية الثانية

1.4 الانتخابات التشريعية الثانية:

2.4 الاطار القانوني في عملية الانتخابات التشريعية الثانية:

1.2.4 اختلاف القانون الانتخابي الجديد:

3.4 الانتخابات التشريعية الثانية

1.3.4 الإطار القانوني في عملية الانتخابات التشريعية الثانية

2.3.4 اختلاف القانون الانتخابي الجديد:

4.4 موقف حركة فتح من الانتخابات التشريعية الثانية:

5.4 التجربة الديمقراطية الثانية:

4.4 القوى المشاركة في الانتخابات:

1.4.4 مشاركة حركة فتح:

2.4.4 المستقلون عن قوائم وكتل حركة فتح:

5.4 مشاركة حركة حماس:

1.5.4 مشاركة القوى والأحزاب الفلسطينية:

2.5.4 مشاركة المرأة:

6.4 اجراء الانتخابات والنتائج:

1.6.4 نتائج انتخابات القوائم:

2.6.4 نتائج الانتخابات على صعيد الدوائر:

7.4 مصادر البحث للفصل الرابع:

الفصل الرابع

الانتخابات التشريعية الثانية

1.4 الانتخابات التشريعية الثانية:

صدرت في مرحلة التحضير للانتخابات التشريعية بعض المراسيم الرئاسية كان من أبرزها:

. المرسوم الرئاسي بشأن الدعوة للانتخابات العامة رقم (9) لسنة 2004. الهدف من هذا المرسوم هو باب التسجيل للانتخابات والبدء بإعداد السجل الانتخابي، وذلك في إطار بدء التحضير لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ومحلية على مستوى مناطق السلطة الفلسطينية.

المرسوم الرئاسي بشأن تحديد عدد النواب في الدوائر الانتخابية رقم (14) لسنة 2005. صدر هذا المرسوم بتاريخ 15.9.2005. وكان الهدف منه تحديد عدد النواب في الدوائر الانتخابية وفقا لعدد السكان، وتحديد المقاعد المخصصة للمسيحيين وعددها (6) مقاعد بحسب قانون الانتخابات العامة . المرسوم الرئاسي بشأن تحديد موعد الانتخابات التشريعية لسنة 2005. صدر هذا المرسوم بتاريخ 20. 8. 2005. وقد حدد بموجبه يوم الاقتراع العام لاختيار أعضاء المجلس التشريعي في 25. 1. 2006 .

. المرسوم الرئاسي بشأن تحديد موعد الترشيح لعضوية المجلس التشريعي 2006، وفترة الدعاية الانتخابية للمرشحين(1).

1.1.4 الإطار القانوني في عملية الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية :

ان التجربة الانتخابية الفلسطينية ما زالت حديثة، فلم تجر انتخابات تشريعية قبل هذه الانتخابات إلا مرة واحدة في العام 1996. وفي ظل قانون الانتخابات رقم (3) لسنة 1995. هو قانون صدر من قبل رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، تمشيا مع اتفاقيات أوسلو التي وقعت بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي، حيث لم يكن هناك مجلس تشريعي فلسطيني قائم في حينه، كما لم يكن هناك قانون أساسي فلسطيني.

لقد جرت الانتخابات التشريعية الثانية وفقا لقانون جديد، وه و قانون الانتخابات رقم (9) لسنة 2005. وفي ظل أوضاع سياسية مختلفة، وفي مرحلة كانت فيها انتفاضة الأقصى قائمة. ان أسس القانون الانتخابي الحالي، " ثمرة لتفاهات فلسطينية بين مختلف القوى والأحزاب الفلسطينية" (2). قد سن هذا القانون من قبل المجلس التشريعي الفلسطيني الأول، وفي ظل إطار دستوري واضح وهو القانون الأساسي الفلسطيني .

2.1.4 اختلاف القانون الانتخابي الجديد:

لقد اختلف القانون الانتخابي للعام 1995. عن القانون الانتخابي المعدل للمجلس التشريعي الأول لعام 2005 في بعض المسائل المتعلقة بنظام الانتخاب وموضوع المرأة وقوى الأمن وغيرها. وجاء هذا القانون ليشكل المظلة الدستورية التي وضعت المبادئ المتعلقة بحرية المواطنين الفلسطينيين في المشاركة في الحياة السياسية بما في ذلك حق الانتخاب. ووضع هذا القانون القواعد الرئيسية النازمة للانتخابات التشريعية، حيث حدد هذا القانون، مدة المجلس التشريعي بأربع سنوات تبدأ من تاريخ انتخابه، على أن تجري الانتخابات مرة كل أربع سنوات بصورة دورية. وكما حدد القانون عدد أعضاء المجلس التشريعي القادم ب 132 عضوا بدل 88 عضو في المجلس التشريعي الأول، كما أكد القانون على أن تجري الانتخابات بصورة عامة وحرّة ومباشرة.

اعتمد القانون الانتخابي المعدل من قبل المجلس التشريعي الأول عام 2005 تقسيم مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية الى 16 دائرة انتخابية وهي: دائرة القدس، أريحا، الخليل، بيت لحم، جنين، نابلس، رام الله والبيرة، قلقيلية، طولكرم، طوباس، خان يونس، دير البلح، رفح، شمال غزة. وقد اعتمد القانون الانتخابي المعدل، النظام الانتخابي المختلط (مناصفة) بين نظام الأكتريّة النسبية (تعدد الدوائر) ونظام القوائم. ووفق هذا النظام يتم انتخاب (66) نائبا على أساس الدوائر التي حددت بمقتضى القانون ب(16) دائرة انتخابية. بينما يتم انتخاب أُل (66) نائبا الآخرين على أساس نظام التمثيل النسبي (القوائم) باعتبار الأراضي الفلسطينية دائرة انتخابية واحدة. وقد اشترط القانون في القائمة الانتخابية أن لا يقل عدد المرشحين عن (7) وأن لا يزيد عن (66) مرشحا(3).

كما وأنصف القانون المعدل للمجلس التشريعي الأول المرأة، ومكّنها من التنافس مع الرجل دون وجود أي عوائق وقد حدد القانون المعدل للمجلس أحكاما تلزم القوائم الانتخابية النسبية بإدراج امرأة واحدة من بين كل من الأسماء الثلاثة الأولى في القائمة، والأربعة أسماء التي تلي ذلك وكل خمسة

أسماء تلي ذلك، وهذا يعني أن الأمر محصور في نظام القوائم فقط، ولا يشمل نظام الدوائر الانتخابية"، مما يعني أن المرأة يمكنها التنافس على مقاعد الدوائر كغيرها دون وجود حد أدنى .

2.4 موقف حركة فتح من الانتخابات التشريعية الثانية:

لا يجانب المرء الحقيقة حين يقول ان الأزمة الحادة المعتملة في جوف حركة فتح ليست بنت لحظتها الراهنة، ولا هي تتصل بمنافسة سياسية محتدمة، فرضها التنافس الفتحاوي الداخلي على قوائم الترشيح لانتخابات المجلس التشريعي، لا يقدم دليلا على اتصال الأزمة تلك بالانتخابات هذه. لكن منذ قدوم الرئيس ياسر عرفات والعائدين معه من الإخوة إلى الوطن، "نظر بكثير من الريبة والتوجس لدى قسم من الفتحاويين وكأنهم فيلق منافس لمصادرة أدوارهم، ولقد كان يمكن لمثل هذه الهواجس أن تتبدد مع قيام ياسر عرفات بتمكين فلسطيني الداخل من المراكز والمناصب في السلطة وفي الأجهزة الأمنية"(4).

لقد بات واضحا أن أزمة حركة فتح كما يصفها د . عبد الإله بلقزيز في كتابه، أزمة المشروع الوطني الفلسطيني . قد طفحت وقائع وتناقضات قبل رحيل الرئيس ياسر عرفات بفترة طويلة، لقد ظهر خلاف على أمانة سر الحركية العليا في الضفة الغربية، وترك الوضع دون حسم وحل من قبل القيادة، والعصيان الشامل الذي أعلنه ضد ياسر عرفات في صيف عام 2004. فريق من فتح في قطاع غزة، وقبله الخلاف بين اللجنة المركزية للحركة، وكتائب شهداء الأقصى حول صلة الكتائب بالحركة. ومن هنا نلاحظ أن أزمة فتح لا تتعلق بالداخل والخارج، ولا بالشباب والشيخوخ، لكن الأزمة الفعلية فيها، لا تشبه تلك الأزمة التي اندلعت في صفوفها في لبنان ربيع وصيف العام 1983. وقادت إلى الانشقاق والحرب الداخلية، بالرغم من أن رموز القيادة الفتحاوية كانت من الرعيل الأول بقيادة ياسر عرفات، كانوا يمسون إمساكا كاملا وناجحا بأوضاع فتح التنظيمية والسياسية . أما اليوم وخاصة بعد استشهاد ياسر عرفات، فاختلف الأمر كثيرا لم تعد للجنة المركزية وللمجلس الثوري السلطة القيادية والتنظيمية السابقة، وتكاد سلطتهما لا تتجاوز سلطة (الهيئة الحركية العليا) لحركة فتح، ولم تعد لقيادة الحركة المهابة عينها التي كانت تملكها سابقا فتسمح لها باحتواء الخلافات والتناقضات، أو إنتاج تسويات داخلية ترضي الجميع. ومع أن رموزا تاريخية من الحركة ما برحت تحتل مواقعها في قيادة الحركة، إلا أن سلطانها المعنوي أقل بكثير من سلطان الجيل الفتحاوي القيادي الأول، ناهيك بأن قيادات من الجيل الثالث للحركة تنازعها الدور والسلطة تلك، بل تفوقها

قدرة على التعبئة والتنظيم . وهكذا يبدو الصراع في حركة فتح بين مراكز القوى فيها اليوم، لإعادة صياغة فتح على قواعد ومنطلقات مغايرة أمام ممانعة فريق آخر ضد ما يعتبره تزويرا لشخصيتها الوطنية.

ان الأزمة أيضا هي أزمة سياسية تتعلق بصراع خيارات لا بصراع أمكنة وأزمنة. " والأزمة هذه بين فريقين في الحركة ينتميان إلى الجيلين وإلى المكانين الفلسطينيين، ففريق منهما مع التسوية والمفاوضات دون شروط، وم مع دفع السلطة مستحقاتها السياسية من أجل العودة إلى المفاوضات، وفي أساس تلك المستحقات تجريد المقاومة من سلاحها. وفريق ليس ضد التسوية، لكنه يريد لها مشرفة تحفظ الحقوق وتمسك بالثوابت ولا يكون ثمنها الصدام مع المقاومة". ان هناك إدراك واعتقاد بأن حركة فتح مستهدفه اليوم في وحدتها التنظيمية ودورها الوطني لأنها العمود الفقري للحركة الوطنية الفلسطينية، ولأن أي تصدع أو انحلال في كيان فتح التنظيمي ينعكس انهيارا للحركة الوطنية برمتها، "ومن يعتقد أن إسرائيل بعيدة عما يجري في فتح من تفكك سياسي وتنظيمي، لا يدرك مدى الاختراق الإسرائيلي ل (فتح) من خلال السلطة وأجهزتها الأمنية . وليس معنى هذا بالضرورة أن ثمة أدوات فتاوية للسياسة الإسرائيلية أو جماعات منها مرتبطة بتلك السياسة"(5). لذلك ان ما يجري اليوم ليس صراعا في فتح، بل هو صراع على فتح، لكنه ليس صراعا بين فريقين فتاويين على القيادة والقرار والخيار فحسب، وإنما هو صراع بين فتح وأعدائها الخارجيين على دورها، بل على وجودها.

منذ أن أعلن الرئيس محمود عباس بمرسوم رئاسي موعد الانتخابات التشريعية الثانية، بتاريخ 2006.1.25. أصبح واضحا لدى بعض من القيادة الفتاوية في (اللجنة المركزية) وفي (المجلس الثوري) وكوادر وقيادات من حركة فتح، الفئاعة التامة بعزم وتصميم الرئيس محمود عباس، على إجراء الانتخابات بموعدها مهما كانت الظروف، لذلك انقسمت اللجنة المركزية والمجلس الثوري وبعض الكوادر والقيادات الفتاوية، البعض منهم أيد هذا القرار والبعض الآخر لم يرض عن هذا القرار. مما بدا واضحا ان هناك خلافا في حركة فتح من أعلى الهرم إلى القاعدة، حول أن تتم الانتخابات في الموعد الذي حدده الرئيس محمود عباس. المعارضون لقرار الرئيس محمود عباس دعوا إلى تأجيل الانتخابات، بذريعة عدم جهوزية الحركة بهذا التاريخ، لذلك دعا بعض من أعضاء اللجنة المركزية وأعضاء من المجلس الثوري وبعض القيادات والكوادر في فتح، لعقد ورشات عمل في معظم أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة لتدارس قرار الرئيس بتحديد موعد الانتخابات، وكانت

توصيات معظم هذه الورشات والندوات والحوارات والنقاشات، تدعو إلى تأجيل الانتخابات، وقد أرسلت نتائج توصيات هذه الندوات وورشات العمل، إلى قيادة حركة فتح تدعوها إلى تأجيل موعد الانتخابات. فرد الرئيس محمود عباس على هذه الأصوات المنادية بتأجيل الانتخابات، بالرفض المطلق. وأصر أن تجري تلك الانتخابات في موعدها وزمانها، ولن يتم تأجيلها إلا على جثته أو أن يترك منصبه. " فزادت هذه حالة الانقسام والتشرذم الداخلي مما ساعد في زيادة حالة الفوضى، في صفوف حركة فتح "وتعدد المرجعيات وتضارب المصالح للأعضاء القياديين في الحركة، حيث لم تتمكن فتح من ضبط أعضائها للالتزام بقوائم وكتل حركة فتح، التي هي الأخرى جاءت بعد مخاضات عسيرة على رئاستها وعضويتها"(6).

ما زاد الأزمة تعقيدا عدم قدرة اللجنة المركزية على لعب دورها الطبيعي وقيادة الحركة، واتخاذها قرار إجراء انتخابات داخلية للحركة (البرايمرز) في الضفة الغربية وقطاع غزة في نفس الزمان، مما فاقم هذا القرار الأزمة الداخلية لحركة فتح، حيث لم تضع القيادة الفتاوية المعايير والأسس لهذه (البرايمرز)، مما حدا بكوادر وقيادات فتح في قطاع غزة لاقتحام مراكز (البرايمرز) وتدمير محتوياتها وإلغاءها متحديا اللجنة المركزية لحركة فتح. ورغم هذا الحدث أصرت القيادة الفتاوية برئاسة الرئيس محمود عباس ان تجرى انتخابات (البرايمرز) في الضفة الغربية فقط، وفي نفس الزمان المحدد لها، دون ضوابط ومعايير للنزاهة والشفافية، حيث مورس الغش والتزوير في هذه الانتخابات الداخلية وعدم التزام القيادة بنتائج هذه الانتخابات كما وعدت، مما ساعدت هذه العملية بزيادة الانقسام والتشرذم والتمرد على قرارات القيادة الفتاوية، وترشيح عدد كبير من الكوادر والقيادات أنفسهم كمستقلين عن قوائم وكتل حركة فتح، مما كان له دور أساسي في فشل حركة فتح في الانتخابات التشريعية الثانية .

كان واضحا عجز القيادة وعدم قدرتها على ممارسة السبل الديمقراطية لاختيار المرشحين المناسبين للمجلس التشريعي الثاني. كما ولم تتمكن حركة فتح حتى آخر موعد للترشيح وسحب الترشيح، من التوافق على قائمة موحدة للحركة، فقد تم تشكيل قائمتين واحدة برئاسة أحمد قريع وأخرى برئاسة مروان البرغوثي مما شكل ضربة كبرى لوحدة فتح وانقسامها وشرذمتها وعدم قدرة القيادة الفتاوية مجتمعة على توحيد موقف حركة فتح وحرص صفوفها في معركتها الانتخابية مما ساعد في هزيمتها في الانتخابات التشريعية الثانية(7).

3.4 التجربة الديمقراطية الثانية:

جرى الاتفاق بين كافة الفصائل الفلسطينية على إجراء الانتخابات التشريعية الثانية التي أجريت في 25-1-2006 وذلك خلال جولات الحوار التي تمت بالقاهرة، حيث اتفقت هذه الفصائل والقوى الفلسطينية أيضا على جملة إصلاحات في مؤسسات السلطة الفلسطينية وفي مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية لتجديد شرعية هذه المؤسسات وتوسيع عضويتها . وقد عقد هذه المؤتمر خلال الفترة الممتدة من 15 . 17 آذار 2005 وبمشاركة الرئيس الفلسطيني محمود عباس وبحضور اثني عشر تنظيما وفصيلا .

وقد نص إعلان القاهرة على أن تعقد الانتخابات المحلية والتشريعية في توقيتاتها المحددة وفقا لقانون انتخابي يتم التوافق عليه. ويوصي المؤتمر المجلس التشريعي باتخاذ الإجراءات لتعديل قانون الانتخابات التشريعية باعتماد المناصفة في النظام المختلط كما يوصي بتعديل قانون الانتخابات للمجالس المحلية باعتماد التمثيل النسبي. وبالفعل فقد تم عقد جلسة للمجلس التشريعي الأول بناء على توصيات مؤتمر القاهرة حيث تم تعديل قانون الانتخابات الفلسطيني.

وقد تضمن إعلان القاهرة إضافة إلى ما يتعلق بالانتخابات، بنود أخرى سياسية . أمنية بما في ذلك التمسك بالثوابت الفلسطينية مع التأكيد على حق الشعب الفلسطيني بالمقاومة . والالتزام بالتهديئة مع إسرائيل مقابل التزام الأخيرة بوقف كل أشكال العدوان، إضافة إلى اتفاق المجتمعين على تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية والقيام بسلسلة من الإصلاحات بشأنها .

أجمع المشاركون على أن الحوار هو الوسيلة الوحيدة للتعامل بين كل القوى دعما للوحدة الوطنية ووحدة الصف الفلسطيني وعلى تحريم الاحتكام للسلاح في الخلافات الداخلية واحترام حقوق المواطن الفلسطيني وعدم المساس بها، وان استكمال الحوار خلال المرحلة المقبلة يعد ضرورة أساسية نحو جمع الكلمة وصيانة الحقوق الفلسطينية (8).

بتاريخ 17 . 10 . 2005 وقعت كافة الفصائل والقوى الفلسطينية على ميثاق شرف يتمحور حول الانتخابات ومتطلبات نجاحها . حيث اتفقت هذه القوى والأحزاب السياسية المشاركة في

الانتخابات الفلسطينية الثانية، على ان تسير العملية الانتخابية بكافة مراحلها بشفافية ونزاهة، وان يسودها التنافس الشريف بين المرشحين والقوائم الانتخابية، بما يخدم ويعزز المصلحة العامة، وإدراكا لأهمية الالتزام بالقانون الانتخابي والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه لتنظيم سير العملية الانتخابية. (ملحق رقم 1)

توجه الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة، في 25.1.2006. لانتخاب مجلس تشريعي جديد للسلطة الوطنية الفلسطينية في ثاني انتخابات تشريعية فلسطينية بعد انتخابات عام 1996. وتعد هذه الانتخابات الأولى التي تشارك فيها كافة التيارات والفصائل الفلسطينية، بكل اتجاهاتها السياسية والفكرية، باستثناء حركة الجهاد الإسلامي. خاصة وأنها تتعلق باختيار المجلس التشريعي، وقد مثلت هذه الانتخابات ونتائجها صورة ديمقراطية في المنطقة، وشكلت سابقة في الوطن العربي، فلم تعد إسرائيل الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة، حيث قدمت هذه الانتخابات درسا مهما للأمة العربية، وتعد هذه النقطة أمرا مضيئا يسجل للرئيس محمود عباس لالتزامه بتعهده بإجراء الانتخابات بصورة ديمقراطية ونزيهة ولعدم استجابته للضغوط الأمريكية والإسرائيلية لاستبعاد حركة حماس من هذه الانتخابات. ويسجل للفصائل المسلحة ثانيا التي التزمت بالهدوء، وبإنجاح العملية الديمقراطية التي أعطت صورة مشرقة عن الشعب الفلسطيني، وقد تميز يوم الاقتراع بالهدوء بشكل عام في كافة المناطق، بالرغم من بعض المشكلات والخروقات التي حدثت في بعض مراكز الاقتراع، والتي لم تؤثر على سير عملية الاقتراع أو على النتائج النهائية للانتخابات بحيث مرت العملية بسلاسة وسلام(9).

شارك في عملية المراقبة على الانتخابات التشريعية الثانية عدد كبير من المراقبين المحليين والدوليين، وكانت العملية الانتخابية مفتوحة بكافة مراحلها للمراقبة، ابتداء من عملية تسجيل الناخبين ومرورا بيوم الاقتراع حتى عملية الفرز وإعلان النتائج النهائية. " وبلغ عدد المراقبين المحليين المعتمدين للمراقبة على الانتخابات التشريعية الثانية (17,309) مراقبا محليا، موزعين على (257) هيئة رقابة محلية معتمدة لدى لجنة الانتخابات المركزية، كما وبلغ عدد المراقبين الدوليين (1,042) مراقبا دوليا موزعين على (75) هيئة رقابة دولية، وكذلك اعتمدت اللجنة (158) ضيفا من دول عدة"(10).

4.4 القوى المشاركة في الانتخابات :

شارك في الانتخابات التشريعية الثانية كافة الفصائل والتنظيمات والأحزاب والمستقلون، باستثناء الجهاد الإسلامي. وقد خاضت هذه الانتخابات (11) قائمة انتخابية تمثل كافة المشاركين في العملية الانتخابية، وهذه القوائم هي:

قائمة البديل: وهي ائتلاف الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب وفدا ومستقلين، وقد شاركت القائمة ب (41) مرشحا من الضفة الغربية وقطاع غزة وترأسها قيس أبو ليلي.

* قائمة فلسطين المستقلة : وهي ائتلاف مصطفى البرغوثي ومستقلين، وقد شاركت القائمة ب (41) مرشحا من الضفة الغربية وقطاع غزة وترأسها مصطفى البرغوثي .

* قائمة الشهيد أبو علي مصطفى : وهي قائمة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وقد شاركت ب (51) مرشحا من الضفة الغربية وقطاع غزة يترأسها أحمد سعادت .

* قائمة الشهيد أبو العباس: وقد شاركت القائمة ب (11) مرشح من الضفة الغربية وقطاع غزة.

* قائمة الحرية والعدالة الاجتماعية : يترأسها أحمد مجدلاوي وهي قائمة النضال الشعبي، وقد شاركت ب (13) مرشحا من الضفة الغربية وقطاع غزة.

* قائمة التغيير والإصلاح : يترأسها إسماعيل هنية وهي قائمة حركة حماس، وقد شاركت القائمة ب (59) مرشحا من الضفة الغربية وقطاع غزة.

* قائمة الائتلاف الوطني للعدالة والديمقراطية : يترأسها غازي أبو جياب، وقد شاركت القائمة ب (12) مرشحا من الضفة الغربية وقطاع غزة.

قائمة الطريق الثالث: يترأسها سلام فياض وهي قائمة من المستقلين، وقد شاركت القائمة ب (25) مرشحا من الضفة الغربية وقطاع غزة

* قائمة الحرية والاستقلال : يترأسها سليم البرديني ، وقد شاركت بعشرة مرشح من الضفة الغربية وقطاع غزة.

* قائمة العدالة الفلسطينية: يترأسها سمير قدري، وقد شاركت هذه القائمة ب (8) مرشحين من الضفة الغربية وقطاع غزة.

قائمة حركة فتح : يترأسها مروان البرغوثي، وقد شاركت هذه القائمة ب (45) مرشحا بالقوائم من الضفة الغربية وقطاع غزة .

*. المستقلون: الذين خاضوا الانتخابات بدعم من حركة حماس . (4) مرشحين من الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد بلغ عدد المرشحين من كافة القوى والتنظيمات السياسية بالقوائم، (314) مرشحا للتنافس على (66) مقعدا من أصل (132) للمجلس التشريعي الثاني. وبلغ عدد المرشحين في الدوائر الانتخابية المختلفة (16 دائرة) ، (347) مرشحا، للتنافس على (66) مقعدا من أصل (132) مقعد للمجلس التشريعي الثاني، وذلك بحسب إحصائيات لجنة الانتخابات المركزية(11).

1.4.4 مشاركة حركة فتح :

عند فتح باب الترشيح من قبل لجنة الانتخابات المركزية، تقدمت حركة فتح بقائمة تضم (66) مرشحا للدوائر، و(47) مرشحا للقوائم من الضفة الغربية وقطاع غزة، للتنافس على (132) مقعدا هي مقاعد المجلس التشريعي الثاني، بعد أن كانت (88) مقعدا في المجلس التشريعي الأول حيث تم تعديل القانون الانتخابي ليصبح عدد مقاعد المجلس التشريعي الثاني (132) مقعد . تفاجأت القيادة الفتاوية بتسجيل قائمة جديدة لفتح تحمل اسم المستقبل، وتم تسجيلها رسميا من قبل لجنة الانتخابات المركزية ويترأسها مروان البرغوثي من داخل سجنه، حيث تم تسجيل هذه القائمة قبل بدء العملية الانتخابية بقليل، وتضم هذه القائمة (36) مرشحا من أبناء حركة فتح، وبهذه القائمة الفتاوية الجديدة ازداد انقسام حركة فتح وضعفها وتشرذمها، وازداد عجز اللجنة المركزية لفتح وتخبطها أمام هذه الظاهرة التي قسمت وشقت حركة فتح وخلخت وحدة الصف الفتاوي لاسيما قبل بدء العملية الانتخابية بقليل، تم اتخاذ قرار باللجنة المركزية لفتح، بفصل وطرد أعضاء هذه القائمة من حركة فتح، مما زاد من حالة الخلاف والفرقة وضعف الحركة أمام منافسيها في الانتخابات، مما اضطر بعض من أعضاء اللجنة المركزية لفتح لإعادة النظر بقرار الفصل وفتح حوار مع تلك القائمة وإقناعها بسحب ترشيحها أمام القائمة الرسمية لفتح قبل إغلاق باب الترشيح، خلال فترة إعادة فتح باب الترشيح لمدة 6 ساعات إضافية، بناء على قرار من محكمة قضايا الانتخابات .

أثمر الحوار، (وانسحبت قائمة المستقبل التي يترأسها مروان البرغوثي من الترشيح للانتخابات التشريعية الثانية بعد تفاهات مع القيادة الفتاوية، بانضمام عدد من مرشحي قائمة المستقبل إلى

قائمة فتح الرسمية، وأن يتأس قائمة فتح الرسمية مروان البرغوثي). (12). وفعلا تم تعديل قائمة فتح ليترأسها مروان البرغوثي من سجنه، وانسحاب أحمد قريع بعد أن كان يرأس قائمة فتح الأولى من الترشيح والمشاركة بالانتخابات التشريعية الثانية .

2.4.4 المستقلون عن قوائم وكتل حركة فتح :

لقد تقدم 76 من كوادر وقيادات حركة فتح حسب سجل لجنة الانتخابات المركزية، لترشيح أنفسهم من خارج القوائم والدوائر الفتاوية الرسمية، التي تم اعتمادها من القيادة الفتاوية "كمرشحين مستقلين ومنافسين لمرشحي القوائم الرسمية للحركة على مقاعد الدوائر" (13). بعد أن فشلت كل الوسائل من قبل قيادة فتح لإقناع هؤلاء بالعدول عن قرار ترشحهم كمستقلين، وهذا ان دل على شي إنما ليبدل على عجز هذه القيادة وفشلها من توحيد الحركة وحرص الصفوف في كتلة صلبة وقوية أمام منافسيها في الانتخابات التشريعية الثانية، لا سيما أن جميع الفصائل والتنظيمات ستشارك في هذه الانتخابات (ماعد الجهاد الإسلامي) . عجزت قيادة فتح عن توحيد صفوف عناصرها بتخطيها باتخاذ القرارات الخاطئة الواحد تلو القرار، وعدم اعتماد النزاهة والشفافية باختيار المرشحين وأسباب كثيرة سوف يتطرق لها الباحث في الفصل السادس . بحيث ترشح عدد كبير من قيادات وكوادر الحركة كمستقلين مما كان له الأثر الكبير في سقوط حركة فتح في الانتخابات التشريعية الثانية.

5.4 مشاركة حركة حماس:

قاطعت حركة حماس الانتخابات الرئاسية الأولى والثانية، والانتخابات التشريعية الأولى عام 1996 لأسباب عدة، وقد جرت داخل حركة حماس عدة نقاشات وحوارات مطولة تمحورت حول وجهتي نظر ترى الأولى ضرورة المشاركة بالانتخابات، للتأثير والمساهمة في صناعة القرار الفلسطيني، فيما رأت وجهة النظر الثانية أن المشاركة في الانتخابات يعني التخلي عن برنامج حماس النضالي . وانطلقت حركة حماس برفضها المشاركة في الانتخابات التشريعية الأولى عام 1996 كون الانتخابات التشريعية هي أحد إفرازات أوسلو . وأن هذه الانتخابات تجري تحت سقف أوسلو، وأن هذا المجلس محكوم بأوامر جاهزة للتنفيذ، واعتقدت حماس أيضا أن عدم مشاركتها تبقي السلطة فاقدة للشرعية.

ان عدم مشاركة حركة حماس في الانتخابات التشريعية الأولى، " أتى ضمن حسابات تتعلق بحجم التأييد الشعبي الضعيف لحماس في الشارع الفلسطيني، مما دفع حركة حماس بعدم المجازفة والمشاركة بالانتخابات التشريعية الأولى" (14). لا سيما أن حركة حماس كانت في خلاف مع منظمة التحرير الفلسطينية في فترة سابقة، حيث طالبت حركة حماس بأن تمثل بنسبة 40% في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية .

ان ما شجع مشاركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية، هو فوزها في انتخابات العديد من المجالس البلدية والمحلية، والتأييد المتزايد لها في الشارع الفلسطيني مما عزز لديها القناعة بأنها قوة منافسة لحركة فتح، وأنها تمتلك شعبية تحولها للعب دور مؤثر في صنع القرار الفلسطيني ي من داخل النظام السياسي وليس من خارجه .

ان إجراء الانتخابات التشريعية الثانية بعد إعلان القاهرة الناتج عن مؤتمر الحوار الفلسطيني المنعقد بالقاهرة، قد شجع حركة حماس على المشاركة بالانتخابات التشريعية الثانية . ورغم أن الانتخابات التشريعية عموما هي نتاج لاتفاق أو سلو، إلا ان ما يميز الانتخابات الثانية هو أنها جاءت في ظل حوار وطني وتقارب بين القوتين الأكبر فتح وحماس .

ان ما شجع حماس أيضا على المشاركة بالانتخابات التشريعية الثانية تحت عنوان الإصلاح والتغيير هو فشل السلطة ممثلة بحركة فتح في محاربة الفساد، مما أكسبها أيضا تأييدا كبيرا في الشارع الفلسطيني وتزايد هذا التأييد خلال الانتفاضة الثانية . كما كانت لحركة حماس رغبة في الحصول على الشرعية الدستورية بعد حصولها على الشرعية النضالية في مقاومتها للاحتلال الإسرائيلي وان هذه الشرعية الدستورية لربما تكسبها الشرعية الدولية .

1.5.4 مشاركة القوى والاحزاب الفلسطينية:

تتكون هذه القوى من مجموعة من الأحزاب، والفصائل السياسية وشخصيات مستقلة ، تجمعها قواسم مشتركة سياسية واجتماعية كقبيلة بتشكيل ائتلاف أو كتلة انتخابية قادرة على تحقيق عدد أكبر من المقاعد في المجلس التشريعي، فيما لو استطاعت أن تشكل قوة ثالثة قوية في الساحة الفلسطينية، والعمل على إنهاء حالة الاستقطاب الثنائي في الساحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس، ولقد أجرت هذه القوى سلسلة من الحوارات بينها على مدار عام أو أكثر لتشكيل ائتلافا انتخابيا لخوض الانتخابات التشريعية الثانية، وكانت هذه الحوارات متعددة ثنائية تارة وجماعية شاركت فيها فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وأحزاب حديثة النشأة وشخصيات مستقلة .

لكن جميع هذه اللقاءات والحوارات قد فشلت في تحقيق ائتلاف انتخابي يجمع كل هذه القوى في كتلة ثالثة لتنافس حركتي فتح وحماس، ولقد خاضت تسع قوائم انتخابية للانتخابات التشريعية الثانية جميعها تمثل القوى الثالثة، ومن ضمنها قائمتا البديل التي تشكلت، من الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب والاتحاد الديمقراطي الفلسطيني فدا، وقائمة الحرية والعدالة الاجتماعية التي تشكلت من جبهة النضال الشعبي وحزب الخضر وحركة كفى. فشلت كل هذه القوى بتشكيل ائتلاف انتخابي لخوض الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006 وعدم تمكن قوائم هذه القوى من الحصول على نتائج مهمة، بسبب الخلافات السياسية التي ظهرت فيما بينها خلال الحوارات التي سبقت الانتخابات التشريعية الثانية" (15).

فمن هذه الفصائل من حدد موقفا مسبقا من الاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل ومنها من حدد موقفا من خريطة الطريق، ووثيقة جنيف، ومنهم من عارض المشاركة في حكومة السلطة الفلسطينية على أساس برنامج عملية السلام، والاختلاف أيضا حول رئاسة القائمة واختيار مرشحي القائمة الموحدة وترتيب المقاعد، حيث تم اقتراح من كل من جبهة النضال الشعبي والجبهة الديمقراطية إجراء انتخابات تمهيدية لاختيار المرشحين، وتم رفض هذا المقترح من قبل الجبهة الشعبية لاعتقادها أن حجمها أكبر بكثير من ذلك. وهناك بعض الأسباب كما أشار إليها د. أحمد مجدلاني في كتابه. المجلس التشريعي الفلسطيني الواقع والطموح. وأهمها. "المبالغة المفرطة في تقدير حجم وقوة كل طرف. التعصب الفصائلي الفئوي وتغليب النزعة الذاتية الشخصية على مصلحة بناء هذا التيار. النزعات الشخصية والأنانية المفرطة لدى البعض الذي كان يضع مصلحته الشخصية والخاصة فوق مصلحة حزبه" (16).

2.5.4 مشاركة المرأة:

تضمن قانون الانتخابات الجديد تخصيص أماكن مضمونة للمرأة في القوائم الانتخابية المرشحة للانتخابات النسبية، حيث تتضمن كل من القوائم الانتخابية حدا أدنى لتمثيل المرأة لا يقل عن امرأة واحدة بين الأسماء الثلاثة الأولى في القائمة، وامرأة بين الأسماء الأربعة التي تلي ذلك، وامرأة بين كل خمسة أسماء تلي ذلك، ولم يتضمن القانون كوتا للمرأة في الدوائر. بلغ عدد المرشحات في الدوائر 15 امرأة من أصل 347 مرشحا، أما على مستوى القوائم فقد بلغ عدد

المرشحات 70 امرأة من 314 مرشحا، حيث فازت 17 مرشحة من أصل 85 مرشحة في الدوائر والقوائم(17).

6.4 إجراء الانتخابات والنتائج:

بعد إعلان القاهرة وتعديل قانون الانتخابات وتوقيع ميثاق الشرف، أصبحت الساحة الفلسطينية مهياًة لإجراء الانتخابات في ظل أجواء من الوفاق الوطني. فعلا جرت الانتخابات بتاريخ 25 . 1 . 2006 في كافة المحافظات الفلسطينية في الضفة وقطاع غزة، حيث جرت بسلاسة وشفافية بحسب شهادة المراقبين الدوليين والمحليين والصحافة ورجال الإعلام . فقد كانت هذه الانتخابات ديمقراطية ونزيهة، بعد استلام لجنة الانتخابات المركزية جميع المحاضر الانتخابية من مختلف الدوائر الانتخابية وفرزها، وإعداد النتائج النهائية للانتخابات، أعلن رئيس لجنة الانتخابات المركزية د. حنا ناصر بأنه سيتم الإعلان عن النتائج الرسمية صباح اليوم الثاني لانتهاؤ عملية الفرز، وفي صباح اليوم المحدد، أعلن رئيس اللجنة عن تأجيل إعلان النتائج إلى مساء ذلك اليوم، مما أوجد نوعا من الريبة والشك لدى قطاع كبير من الجماهير، بأنه سيتم التلاعب بنتائج الانتخابات . لكن الرئيس محمود عباس تمسك وأصر أن تعلن النتائج الانتخابية بروح ديمقراطية نزيهة مع علمه بما تنطوي عليه العملية الانتخابية من مجازفة أو من تبعات محتملة على موقع فتح. إلا أنه فعل ذلك بمبدئية عالية حين تمسك وأصر كما أصر في السابق على إجراء الانتخابات في موعدها أمام إلحاح فتحاوي بتأجيلها، أصر على أن تعلن نتائج الانتخابات كما هي بعد أن اطلع على حقيقة الفشل الذريع الذي منيت به حركة فتح التي يترأسها .

وقد أعلن د.حنا ناصر رئيس لجنة الانتخابات المركزية، فور إتمام لجنة الانتخابات للإجراءات القانونية الكاملة عن نتائج الانتخابات التشريعية الثانية النهائية في مؤتمر صحفي على النحو التالي(18).

- . عدد الناخبين الكلي المسجلين في جداول الناخبين النهائية.
- . عدد الناخبين الذين شاركوا في الاقتراع وأدلو بأصواتهم حسب سجل الناخبين.
- . عدد أوراق الاقتراع التي وجدت في صناديق الاقتراع .
- . عدد الأوراق الصالحة الخاصة بانتخاب أعضاء المجلس التشريعي .
- . عدد الأوراق الباطلة الخاصة بانتخاب أعضاء المجلس التشريعي .
- . عدد الأوراق البيضاء الخاصة بانتخاب أعضاء المجلس التشريعي .

. أسماء المرشحين لعضوية المجلس التشريعي وعدد الأصوات الحائز عليها كل منهم مرتبة بتسلسل تنازلي.

. أسماء القوائم الانتخابية المرشحة لعضوية المجلس التشريعي وعدد الأصوات الحاصلة عليها كل قائمة مرتبة حسب التسلسل التنازلي .

1.6.4 نتائج انتخابات القوائم :

خاضت الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية 11 قائمة انتخابية من الضفة الغربية وقطاع غزة، للتنافس على (66) مقعد من مقاعد المجلس المخصصة للقوائم، حيث تمكنت 6 قوائم فقط من اجتياز نسبة الحسم المطلوبة وهي 2% المقررة بالمجلس التشريعي الأول، وبلغت نسبة الأوراق الصحيحة (990873) صوتا بحيث.

. حصلت قائمة التغيير والإصلاح على (440409) صوت، من أصوات الناخبين في الضفة الغربية وقطاع غزة منها (247407) صوت في الضفة الغربية و (193002) صوت في قطاع غزة، وقد فازت ب 29 مقعد من مقاعد المجلس التشريعي الثاني بالقوائم.

. حصلت قائمة حركة فتح على (410554) صوت، من أصوات الناخبين في الضفة الغربية وقطاع غزة منها (236207) صوت في الضفة الغربية و (174347) صوت في قطاع غزة، وقد فازت ب 28 مقعد من مقاعد المجلس التشريعي الثاني بالقوائم.

. حصلت قائمة الشهيد أبو علي مصطفى على (42101) صوت، من أصوات الناخبين في الضفة الغربية وقطاع غزة، منها (29567) صوت في الضفة الغربية و (12534) صوت في قطاع غزة، وقد فازت ب 3 مقاعد من مقاعد المجلس التشريعي الثاني بالقوائم.

. حصلت قائمة البديل على (28973) صوت، من أصوات الناخبين في الضفة الغربية وقطاع غزة منها (24291) صوت في الضفة الغربية و (4682) صوت في قطاع غزة، وقد فازت بمقعدين من مقاعد المجلس التشريعي الثاني بالقوائم.

. حصلت قائمة فلسطين المستقلة على (26909) صوت، من أصوات الناخبين في الضفة الغربية وقطاع غزة، منها (20934) صوت في الضفة الغربية و (5975) صوت في قطاع غزة، وقد فازت بمقعدين من مقاعد المجلس التشريعي الثاني بالقوائم.

حصلت قائمة الطريق الثالث على (23862) صوت، من أصوات الناخبين في الضفة الغربية وقطاع غزة، منها (19480) صوت في الضفة الغربية و (4382) صوت في قطاع غزة، وقد فازت بمقعدين من مقاعد المجلس التشريعي الثاني بالقوائم(11).

لو نظرنا إلى هذه النتائج على صعيد القوائم، لوجدنا أنها كرست حالة من الاستقطاب بين الحركتين الأكبر على الساحة الفلسطينية: حركة حماس، وحركة فتح، حيث حصلتا لوحدهما على نسبة عالية من أصوات الناخبين.

أكدت نتائج الانتخابات فشل تشكيل قوة ثالثة من بعض التيارات السياسية والشخصيات المستقلة، لمنافسة الحركتين الأكبر، ونلاحظ أيضا من نتائج الأصوات التي حصلت عليها كل من قائمتي فلسطين المستقلة، وقائمة الطريق الثالث، أنهما تمكنا بصعوبة من الفوز بمقعدين لكل منهما، رغم امتلاك كلتا القائمتين الدعم المالي الكبير وترشيحهما مجموعة من الشخصيات السياسية والأكاديمية المعروفة إلى قوائمهما . كما وأن القوائم الخمس التي لم يحالفها النجاح، ولم تقز بأي مقعد من مقاعد المجلس، ولم تحقق نسبة الحسم المطلوبة لإنجاح أي قائمة منها منفردة ولم تحقق نسبة الحسم المطلوب لهذه القوائم مجتمعة .

2.6.4 نتائج الانتخابات على صعيد الدوائر :

لقد تم تقسيم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى 16 دائرة انتخابية، 11 منها للضفة الغربية، و 5 دوائر لقطاع غزة.

وقد جرت الانتخابات التشريعية الثانية على صعيد الدوائر، وفق نظام الأغلبية البسيطة أي الذي يفوز بأعلى الأصوات في كل دائرة حسب المقاعد المخصصة لها، وذلك للتنافس على 66 مقعد وهي نصف مقاعد المجلس التشريعي الثاني بالدوائر. فيما يلي نتائج الدوائر كما أعلنتها لجنة الانتخابات المركزية .

. فازت قائمة التغيير والإصلاح ب 45 مقعدا من أصل 66 مقعد مخصصة للدوائر .

. فازت قائمة فتح ب 17 مقعدا من أصل 66 مقعد مخصصة للدوائر .

. فاز المستقلون ب 4 مقاعد من أصل 66 مقعد، وقد فاز المستقلون بدعم وتأييد من حركة حماس.

وفي المحصلة نلاحظ أن حركة حماس فازت بالنصيب الأكبر من مقاعد المجلس التشريعي في أول مشاركة لها في الانتخابات التشريعية، إذ حصلت على 74 مقعدا من مقاعد المجلس التشريعي أل

132، أو ما نسبته 56% من مجمل مقاعد المجلس . وحصلت حركة فتح على 45 مقعداً، أي ما نسبته 34% من مقاعد المجلس . وحصلت بقية القوائم الانتخابية (الجبهة الشعبية وتحالف بديل والمبادرة الوطنية والطريق الثالث) على تسعة مقاعد، أو ما نسبته 7% من مقاعد المجلس التشريعي أما في المجلس السابق فقد حصلت فتح على 68 من 88 مقعد أي ما نسبته 77%، ولم يحصل من الأحزاب الأخرى سوى حزب فدا على مقعد واحد، وحصل المستقلون العلمانيون والإسلاميون على 19 مقعداً أي ما نسبته 22% من مقاعد المجلس التشريعي الأول(12).

هذا وقد تميز يوم الاقتراع بالهدوء بشكل عام في كافة المناطق، بالرغم من بعض المشكلات والخروقات العامة التي حدثت في بعض مراكز الاقتراع والتي لم تؤثر على سير عملية الاقتراع أو على النتائج النهائية للانتخابات . ان التصويت يوم 25 كانون الثاني مر بسلاسة وسلام مع إقبال ما نسبته 77 بالمائة من كامل المسجلين للاقتراع . تم إتباع القوانين والتعليمات من قبل معظم المواطنين، ولقد شارك في هذه الانتخابات مرشحين من جميع أطراف العمل السياسي. وجرت أيضا الحملة الانتخابية بمناخ هادى وايجابي بشكل عام وبغياب الخطاب الاستفزازي .

7.4 مصادر البحث للفصل الرابع

1. السلطة الوطنية الفلسطينية ، أرشيف ديوان الرئاسة ، المراسيم الرئاسية .
2. الشقائي، خليل، وحرب جهاد، الانتخابات الفلسطينية الثانية، الرئاسية، والتشريعية، والحكم المحلي، 2005 ، 2006 ، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ص ، 149.
3. المجلس التشريعي الفلسطيني، القانون الأساسي المعدل ، مرجع سابق ، ص، 13.
4. بلقرز، عبد الاله، أزمة المشروع الوطني الفلسطيني ، من "فتح" ، إلى "حماس" ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت : أيلول، 2006، ص ، 81.
5. بلقرز، عبد الاله، أزمة المشروع الوطني الفلسطيني ، مرجع سابق ، ص ، 87.
6. ارشيد، سامر، حركة فتح والسلطة الفلسطينية، تداعيات أوسلو والانتفاضة الثانية، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، فلسطين : رام الله : ص ، 152، 153.
7. ارشيد، سامر، حركة فتح والسلطة الفلسطينية، تداعيات أوسلو والانتفاضة الثانية، مرجع سابق، ص، 154 .
8. المجلس التشريعي الفلسطيني، رام الله: نص اعلان وثيقة القاهرة، الدائرة القانونية.
9. الشقائي، خليل، وجهاد حرب، الانتخابات الفلسطينية الثانية ، الرئاسية ، والتشريعية ، والحكم المحلي ، 2005 . 2006 ، دائرة السياسة والحكم ، كانون ثاني ، 2007 ، ص ، 149.
10. لجنة الانتخابات المركزية فلسطين ، تقرير الانتخابات التشريعية الثانية ، 25 . 1 . 2006. رام الله : فلسطين .

11. لجنة الانتخابات المركزية، فلسطين ، تقرير الانتخابات التشريعية الثانية ، 25 . 1 . 2006 ، رام الله : فلسطين .

12_ حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح،اللجنة المركزية، أرشيف جلسات ومحاضر اللجنة،رام الله:فلسطين.

13. لجنة الانتخابات المركزية، فلسطين: مرجع سابق.

14. الشقائي، خليل، وجهاد حرب، الانتخابات الفلسطينية الثانية، مرجع سابق ، ص ، 170.

15. الشقائي، خليل، وسائد الزين، الانتخابات الفلسطينية الثانية ، مرجع سابق ، ص 190 .

16. مجدلاوي، أحمد، المجلس التشريعي الفلسطيني، الواقع والطموح، منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين : تشرين أول ، 2002 .

17. المجلس التشريعي الفلسطيني، رام الله : فلسطين : القانون الأساسي الفلسطيني المعدل، بتاريخ 18 . 6 . 2005 .

18. لجنة الانتخابات المركزية فلسطين ، مرجع سابق .

19. المجلس التشريعي الفلسطيني، رام الله : فلسطين : القانون الأساسي المعدل لعام 2005 ، الفصل الثالث، فرز الأصوات في لجنة الانتخابات ، مادة (92) .

20. لجنة الانتخابات المركزية، فلسطين: مرجع سابق.

الفصل الخامس : اسباب فشل حركة فتح في الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006

1.5 تمهيد

2.5 الأسباب المتعلقة بحركة حماس

3.5 أسباب تتعلق بإسرائيل

4.5 أسباب عربية وإقليمية ودولية

5.5 الأسباب المتعلقة بحركة فتح

6.5 مصادر البحث للفصل الخامس

الفصل الخامس

فشل حركة فتح في الانتخابات التشريعية الثانية 2006

1.5 تمهيد

فور إعلان النتائج النهائية للانتخابات التشريعية الثانية عام 2006، وفوز حركة حماس الساحق والمذهل بأكثرية مقاعد المجلس التشريعي الثاني، وسقوط معظم مرشحي حركة فتح في الدوائر في مدن الضفة الغربية وقطاع غزة، تراوحت ردود الفعل في الساحة الفلسطينية السياسية والشارع الفلسطيني بين الصدمة والدهشة من هذه النتيجة. وتحمل حركة فتح المسؤولية الرئيسية في فشلها في هذه الانتخابات، رغم مسؤولية إسرائيل والإدارة الأمريكية أيضا . فقد لعبنا الدور الرئيسي في إفشال السلطة الفلسطينية وحشرها في الزاوية وتدمير مؤسساتها ومقدراتها، وتعريضها أمام المجتمع الفلسطيني وإظهارها بمظهر العاجز والفاشل بتوفير الحد الأدنى من حقوقه، حتى وصلت الأمور إلى نتيجة فشل حركة فتح في الانتخابات التشريعية الثانية .

كانت الصدمة هي العنوان الأبرز في صفوف قيادات حركة فتح وقاعدتها، مع إعلان نتائج الانتخابات مساء اليوم المحدد لذلك، فقد جاءت نتيجة الفوز الساحق لحركة حماس بأكثرية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني، وسقوط وفشل معظم مرشحي حركة فتح في غالبية مدن الضفة الغربية وقطاع غزة، لتقع موقع الصاعقة وتحدث صدمة عنيفة وقاسية في صفوف حركة فتح، خاصة تلك القيادات التي كانت قبل ذلك بساعات تبت روح الطمأنينة، وكأن نتيجة الانتخابات محسومة لصالحها . إلا أن النتيجة المعلنة وغير المتوقعة على الإطلاق، "أحدثت ما يشبه زلزالا سياسيا اهتزت له أركان النظام السياسي الفلسطيني" (1). خاصة أنها المرة الأولى التي يهتز فيها مركز فتح القيادي بعد أن هيمنت لعقود طويلة على قيادة النضال الوطني، ولسنوات على قيادة السلطة الوطنية الفلسطينية . "وهي المرة الأولى التي تجد فيها فتح نفسها في صفوف المعارضة، إذ أنها كانت حالة من الحالات القليلة التي يهزم بها حزب عربي حاكم وهو يجلس على سدة الحكم" (2). مما يعكس مدى نزاهة وديمقراطية الانتخابات الفلسطينية.

أما الجانب الآخر الذي حقق فوزا ساحقا في الانتخابات وهي حركة حماس، فقد بدا واضحا من ردود الفعل لدى قادة حماس أنفسهم أنهم لم يتوقعوا مثل هذا الفوز، ولا حصولهم على الأغلبية الساحقة مما ولد دهشة في أوساط هذه القيادات، وكذا في أوساط مناصري الحركة وقاعدتها رغم أن الكثيرين توقعوا مسبقا أن تحقق الحركة نتائج جيدة، ولكن ليس الحصول على أغلبية مقاعد المجلس التشريعي الثاني. هذه الصدمة التي ألمت بحركة فتح والدهشة التي أصابت أوساط حماس ومرابحة رد الفعل الجماهيري بين راض ومستاء وغير مكترث، دفعت الكثيرين للبحث عن الأسباب الحقيقية لهذا الفشل الذي يتعلق بعدة عوامل منها:

2.5 الأسباب المتعلقة بحركة حماس :

*كان للمؤسسات الخيرية والاجتماعية التي تشرف عليها حركة حماس، "دورا أساسيا في مساعدة الكثير من شرائح المجتمع الفلسطيني المحتاج والمتضرر جراء العدوان الإسرائيلي المتواصل"(3). ومن أهم هذه المؤسسات لجان الزكاة التي لعبت دورا مميذا في تقديم المساعدات والمعونات النقدية منها على الصعيد التعليمي والصحي والاجتماعي، حيث وفر هذا التوجه لحماس بنية أساسية قبل انتفاضة عام 1987 في الوقت الذي غضت فيه إسرائيل الطرف عن مثل هذه الأنشطة، مراهنه على أن تشكل بديلا لمنظمة التحرير الفلسطينية . وقد أدى هذا النشاط الى رفع شعبية حركة حماس في صفوف جزء من الفئات المسحوقة التي استفادت من دعم حماس لها مما عكس نفسه في صناديق الاقتراع.

* انسجام الموقف القيادي في حركة حماس، ووحدتها السياسية والتنظيمية وانضباطها الداخلي فهي لم تشهد ما شهدته حركة فتح من انقسامات داخل كتلتها وقوائمها الانتخابية وبين مرشحيها، مما ساعد الحركة على استقطاب الكثير من الأصوات لصالحها.

* استخدام حماس العامل الديني، لقد استغلت حماس العامل الديني في حملتها الانتخابية "لا سيما وأن عددا لا بأس به من مرشحيها وأنصارها ومؤيديها هم من خطباء المساجد، الذين جبروا نشاطهم الديني وخاصة خطب الجمعة تحديدا للدعاية الانتخابية لحماس"(4). وقد لعب هذا العامل دورا مميذا في استقطاب عدد كبير من أصوات الناخبين حتى من مناصري ومؤيدي حركة فتح وغيرها من الفصائل.

* استعداد وجهوزية حماس للانتخابات: لقد أدركت حركة حماس أن الظرف الراهن يختلف كثيرا عما كان عليه في الانتخابات التشريعية الأولى، وأنها قد استفادت من أخطاء فتح وممارساتها السلبية، لذلك استعدت مبكرا وبشكل منظم وجيد لخوض هذه الانتخابات مستغلة كل المناسبات والمهرجانات الوطنية والدينية والتاريخية لحماتها الانتخابية، مستقطبة الكثير من أصوات الناخبين الفلسطينيين عدا عن استعداداتها المسبقة على الصعيد التنظيمي .

* التعنت الإسرائيلي والأمريكي الراض للتعامل مع حركة حماس، أدى الى رد فعل عكسي لدى الناخب الفلسطيني، خاصة وأن ما بدا لهذا الناخب من مواقف أمريكية وإسرائيلية كان معاديا دوما لتطلعات الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال، مما عكس نفسه في تأييد المزيد من الناخبين لحركة حماس، حيث استغلت حماس هذه الضغوطات الأمريكية والإسرائيلية في المهرجانات والمناسبات وحتى بالمساجد كشعارات أساسية لها، خاصة وأن المواقف الأمريكية والإسرائيلية تنتظر لها الجماهير الفلسطينية والعربية عموما نظرة شك ويقابلها برد فعل عكسي .

* لقد استفادت حركة حماس من ضعف وتمزق بقية الفصائل والتنظيمات الفلسطينية على الساحة الفلسطينية، والتي كانت ضعيفة في الانتخابات التشريعية الأخيرة، مما أعطى حماس الفرصة أن تشكل البديل الأساسي المعارض لفتح .

* قدمت حركة حماس برنامجها السياسي المتمسك بخيار المقاومة، حال استمرار إسرائيل برفض إنهاء الاحتلال، مما رفع من رصيدها الشعبي والجماهيري في الأرض المحتلة، في مواجهة برنامج فتح ومنظمة التحرير السياسي الذي اعتمد بالدرجة الأولى سياسة المفاوضات أولا وأخيرا، مما افقد حركة فتح كثيرا من الأصوات في الوقت الذي اعترت فيه الشكوك مصير العملية السياسية، وسط التعنت الإسرائيلي والممارسات التي كانت تقوم بها على الأرض.

3.5 الأسباب المتعلقة بإسرائيل :

لم تكن فتح والفصائل الفلسطينية اليسارية وحدها التي صدمت من نتيجة الانتخابات التشريعية الثانية، بل ان إسرائيل وحلفائها أصابتهم الدهشة والذهول من انتصار حماس، فبدأ قادة الاحتلال

العسكريون والسياسيون ورجال الصحافة والإعلام والمحللون السياسيون، بكيل الاتهامات للمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية "الاستخبارات والشاباك" ووصفها بالعاجز الذي لا يدري ولا يعلم ماذا يحصل ويجري في أقرب المناطق لإسرائيل، لاسيما أن هذه المنطقة تقع تحت السيطرة الإسرائيلية. وهناك مجموعة من الأسباب تتعلق بإسرائيل في فشل حركة فتح في الانتخابات التشريعية الثانية. ويؤكد ايتان ديغي وهو من أحد ضباط الاستخبارات الإسرائيلية : "ان انتصار حماس كان بمثابة الصدمة بالأساس لصانعي القرار في إسرائيل . وقد سارع هؤلاء الى توجيه أصابع الاتهام نحو جهاز المخابرات العامة "الشاباك" وأساسا نحو شعبة الاستخبارات العسكرية "أمان"(5).

وكتب المعلق السياسي في صحيفة هآرتس جدعون سامت : "ما يثير الجنون في انتصار حماس، هو أولا وقبل كل شي هزيمة العقل الإسرائيلي، وليس سيطرة حماس على صناديق الاقتراع خلافا لكل التقديرات عندنا، وقد نبعت التقديرات الخاطئة من طريقة تفكير عفا عليها الزمن"(6). ويقول رئيس جامعة تل أبيب البروفسور ايتمار رايبينوفيتش "ان لفشل حركة فتح عددا من المسؤولين وعددا من الأسباب، وإسرائيل واحدة منها، لكنها ليست الأساسية، غير أن المسؤولية الأساسية تقع على كاهل حركة فتح وعلى رأسها ياسر عرفات"(7).

ويقول أوري أفنيري أنه كان واضحا أن السياسة الإسرائيلية لكل الحكومات السابقة والحالية، لم تضع في نصب أعينها التوصل الى سلام حقيقي مع الفلسطينيين، هذه السياسات أدت الى تدهور وضع الفلسطينيين، ومنعت أية إمكانية لحياة طبيعية واقتصاد طبيعي، ولقد تم توسيع المستوطنات في الضفة الغربية واستمرار بناء الجدار وتواصل الاعتقالات والتصفيات، ولم يتم إطلاق سراح أي أسير مهم . "كان الهدف واضحا هو إقناع الفلسطينيين أن أبا مازن ضعيف، وأنه غير قادر على التوصل الى أي شي وأنه لا يوجد أي معنى لطرح السلام مع إسرائيل . وبضيف أفنيري: أن هناك من يدعي ان حماس كانت اختراعا إسرائيلي لكن بكل بساطة أقول، ان عدونا كان منظمة التحرير الفلسطينية، والإسلاميون يكرهون منظمة التحرير الفلسطينية العلمانية برئاسة ياسر عرفات، إذن يمكننا استخدامهم ضد منظمة التحرير الفلسطينية، إضافة الى ذلك منعت إسرائيل في فترة من الفترات ممارسة أي نشاط سياسي في الأرض المحتلة، وحتى نشطاء السلام تم اعتقال البعض منهم، لكن لم يكن بمقدور أي شخص ان يراقب ما يحدث في المساجد"(8).

ويقول آفي ديختر رئيس الشاباك السابق في صحيفة يديعوت أحرنوت . "لقد سمحت إسرائيل لحماس قبل 28 عاما بإنشاء 13 مركزا على امتداد قطاع غزة، حتى تشكل وزنا مقابلا ضد حركة فتح. وكان هدف حماس حينئذ تعزيز نفسها في أوساط السكان من خلال تقديم المساعدات الإنسانية"(9).

ويقول افرام سنيه : وهو رئيس كتلة حزب العمل في الكنيست سابقا ووزير سابق ، "أن هناك سببان رئيسيان لانتصار حماس، هما تملل الشعب الفلسطيني من الحكم الفاشل والفاسد. وصراع القوة والنفوذ في فتح، صراع على الزعامة بين جيل قادة الانتفاضة وجيل بيروت وتونس الذي ساهم في شق وتشتيت فتح .

ويضيف سنيه ان انسحاب إسرائيل الأحادي الجانب من قطاع غزة، عزز من قوة حماس وفسره الفلسطينيون في الشارع على أنه نصر لحماس وليس انجازا لأبي مازن وفتح . وأن الحكومة الإسرائيلية لم تقم بأي شي تقريبا لتعزيز سلطة أبو مازن والذي يتأسس حركة فتح، بل حتى أنها تسببت في إضعافه جراء الكثير من الممارسات المقصودة"(10).

ويقول ماتي شتاينبرغ المستشار للشؤون الفلسطينية في عهد اثنين من قادة الشاباك، عامي أيلون وآفي ديختر، "لم تفز حماس بسبب أن الجمهور الفلسطيني قد ضجر من فساد زمرة أوصلو . بل ان السبب أيضا ينقسم بيننا وبين السلطة الفلسطينية، ولكن ولأننا الطرف الأقوى فان أساس الذنب يقع علينا، نعم لقد طغى الفساد في السلطة وتحول لفقدان الأمل للجمهور الفلسطيني بانعدام التقدم السياسي، وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ونحن كنا السبب وشاركنا في هزيمة حركة فتح"(11).

وكتب المحلل السياسي في صحيفة يديعوت أحرنوت عوفر شيلح متهما الاستخبارات والشاباك الإسرائيلي بعدم التنبؤ بفوز حماس. إذ كتب يقول: لقد أصبح الفشل في التنبؤ بنتائج الانتخابات الفلسطينية في الأيام الأخيرة، من إخفاق 2006 ويقول ساخرا إذا كانوا لا يعلمون ما الذي يحدث في المناطق الفلسطينية، فكيف سنعتمد عليهم في أنهم يعرفون شيئا في إيران ؟

ويضيف لقد "وجدت الاستخبارات عندما فشلت، متهما تحمله مسؤولية فشلها، وهو البروفسور خليل الشقاقي، المتخصص في إجراء استطلاعات الرأي، فقد أخطأ كما قال قادة الاستخبارات وضللنا . ويتضح أن مصدر "الاستخبارات والشاباك" كان شبكة الانترنت حيث قرأوا ما كتبه الشقاقي والمستطلعون الآخرون"(12).

نلاحظ أنه بعد الاطلاع على ما كتبه وما قاله العديد من القادة العسكريين والسياسيين والمحليين الصحفيين، أن الممارسات الإسرائيلية المقصودة والمتعمدة لأضعاف السلطة الفلسطينية وقيادتها، كانت من أحد الأسباب في هزيمة فتح في الانتخابات التشريعية الثانية .

4.5 أسباب عربية وإقليمية ودولية :

ساهمت مجموعة من العوامل العربية والإقليمية والدولية في فشل حركة فتح منها.

- عدم وجود أي تحرك دولي أو عربي لإنقاذ عملية السلام وتقدمها، عدا عن الموقف السلبي الأمريكي والموقف الإسرائيلي الرفض، وقد ظهر هذا جليا في التعامل مع قيادة السلطة الفلسطينية برئاسة الرئيس الراحل ياسر عرفات ومن ثم الرئيس محمود عباس مما أدى إلى إضعاف هذه القيادة وتقزيمها أمام شعبها، ساهم في انتخاب حركة حماس من قبل الشعب الفلسطيني .
- الموقف الأمريكي المتعنت والمنحاز لإسرائيل وخاصة موقف الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن، الذي تمثل بشكل خاص في رسالة الضمانات لرئيس الوزراء الاسرائيلي السابق شارون .
- الموقف الأوربي الضعيف والمتذبذب لصالح الاحتلال الإسرائيلي والذي اعتمد سياسة الكيل بمكيالين بما يتعلق بالقضية الفلسطينية، والتابع للسياسة الأمريكية الداعمة والمؤيدة لسياسة الاحتلال الإسرائيلي بكل معنى الكلمة.

5.5 الأسباب المتعلقة بحركة فتح :

تتحمل حركة فتح مسؤولية رئيسية في فشلها في هذه الانتخابات، رغم مسؤولية إسرائيل وأطراف عربية وإقليمية أخرى . وقد تجلت هذه الأسباب الداخلية في فتح بالتالي :

• وفاة الرئيس ياسر عرفات :

فاقمت وفاة الرئيس ياسر عرفات من أزمة حركة فتح الداخلية مما تسبب تدهور شعبيتها وتعميق حالة الانقسام والتشرذم الداخلي بها، خاصة وأن من خلف الرئيس عرفات لم يستطع توحيد الحركة أو على الأقل لم يستطع احتواء الصراعات الداخلية فيها، فمن المعروف ان الرئيس عرفات، كان يستطيع السيطرة على التناقضات الداخلية واحتواء التعارضات وتوظيف كل ذلك لصالح الحركة ووحدها . كان الرئيس الراحل يجيد لعبة التوازنات وتوظيف التناقضات والابتعاد عن نهج القطيعة، والحفاظ على حبل الوصال حتى مع أشد خصومه السياسيين . ولهذا فان رحيله ترك فراغا لم يملأه أحد في الحركة حتى تاريخه، فهو " لم ينزع يوما لباس الميدان حتى وهو يتفاوض في القاهرة، وطابا، "وواي بلانتيشن"، "وكامب ديفيد"، وشم الشيخ، وكان يقول لشعبه : أجبرت الظروف الدولية والإقليمية على أن نتفاوض، لكن لا شي يجبرنا على خلع زينا العسكري ونزع سلاحنا ونحن نتفاوض" (13). ففي الوقت الذي يمسك فيه عرفات بالتفاوض لم يهمل خيار المقاومة فان الساحة الفلسطينية بعده انقسمت إلى فريقين " فريق يحمل غصن الزيتون فقط، وفريق يحمل البندقية فقط . أولهما يؤمن بالممكن ، والثاني يؤمن بالواجب ، ولقد ذهب الذي يزواج بالواجب بالممكن" (14). عدا عن الجانب الكاريزماتي في شخصية الرئيس الراحل الذي يفنقه خليفته الرئيس محمود عباس .

• تحديد موعد الانتخابات:

أصدر الرئيس محمود عباس مرسوما رئاسيا يحدد فيه تاريخ الانتخابات التشريعية الثانية متجاهلا أصوات المعارضة والشكاوي والاحتجاجات من القادة والكوادر الفتاويين، خاصة بعض أعضاء اللجنة المركزية في ما يتعلق بعدم الاستعداد والتحضير اللازمين لهذه الانتخابات، وأصر على أن

تجري الانتخابات في زمانها ومكانها الذي حدده المرسوم الرئاسي، مما شكل أحد الأخطاء التي أدت إضافة إلى أسباب أخرى في فشل حركة فتح في الانتخابات .

• غياب الوحدة في اللجنة المركزية :

منذ أن تولى الرئيس محمود عباس السلطة بعد نجاحه في الانتخابات الرئاسية، لم يرق فوزه لبعض أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح مما دفع بعض قيادات وكوادر حركة فتح إلى التحريض ضده بدعوى أن هذا الرئيس أسقط خيار المقاومة نهائياً، وتبنى نهج التفاوض كأسلوب وحيد للحل . وهذا يعني أن هناك عدم انسجام في رأس الهرم الفتحاوي خاصة في اللجنة المركزية، مما أوجد نوعاً من التردد والتشكيك لدى بعض قواعد فتح الأمر الذي أدى إلى دعم بعض المرشحين من خارج الحركة، أو حتى خارج القوائم التي فرضتها اللجنة المركزية . وقد أثبتت نتائج الانتخابات وعكست ذلك .

• الاستناد الى استطلاعات الرأي:

بعد أن تم تحديد يوم الانتخابات سارعت بعض مؤسسات استطلاع الرأي الفلسطينية والإسرائيلية والعالمية إلى إجراء عدة استطلاعات غير دقيقة وغير سليمة، ولم تقم على أساس علمي أو مهني، حيث أظهرت نتائج تلك الاستطلاعات فوزاً خيالياً لحركة فتح وتدني نسبة حركة حماس، لقد حولت المفاجأة مؤسسات الاستطلاع والاستبيان تلك، "إلى مؤسسات تتجيم وكهانة تقرأ الطالع في فناجين الرغائب والتمنيات، أو تضرب خط الرمل على رمال متحركة" (15). مما أوجد الإصرار والرغبة لدى مسؤولي التعبئة والتنظيم آنذاك وبعض كوادر وأعضاء من المجلس الثوري على ان تجري الانتخابات في اليوم الذي حدده الرئيس محمود عباس وهم يعلمون أيضاً ان فتح لم تكن لديها الجاهزية والاستعداد لذلك، لكن نتائج تلك الاستطلاعات أوقعتهم في الشرك.

• الانتخابات الداخلية لحركة فتح (البرايمرز) :

في اجتماع للمجلس الثوري لحركة فتح بتاريخ 7. 11. 2005 وبحضور الرئيس محمود عباس، اتخذ عدة قرارات حول الانتخابات التمهيدية (البرايمرز) لحركة فتح، لاختيار مرشحي الحركة للانتخابات التشريعية الثانية . "تم تشكيل لجنة عليا تتكون من الرئيس محمود عباس رئيسا وعضوية بعض أعضاء من اللجنة المركزية والمجلس الثوري ومكتب التعبئة والتنظيم من غير المرشحين يختارهم الرئيس محمود عباس" (16). وقررت هذه اللجنة أن تجري الانتخابات التمهيدية (البرايمرز) يوم 20. 11. 2005 في الضفة الغربية وقطاع غزة في نفس التاريخ. قامت هذه اللجنة بتشكيل لجان إشراف على الانتخابات التمهيدية (البرايمرز) في كافة مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، بدأت لجان الإشراف بالتحضير لعملية انتخابات داخلية (برايمرز) لمرشحي حركة فتح للانتخابات التشريعية الثانية. لم تجر هذه العملية على أية أسس أو معايير أو قواعد سليمة لاختيار مرشحي الحركة للانتخابات التشريعية، وقد تجسد ذلك في تفضيل بعض القيادات والكوادر الفتاوية عدم المشاركة في تلك الانتخابات الداخلية (البرايمرز) للحركة، التي لم تتسم بالنزاهة والشفافية كما أكدت "ذلك اللجنة المركزية في اجتماعها في رام الله بتاريخ 30. 11. 2005 في بيان وزعته لوكالة وفا" (17). وأيضا نظرا للصراعات والتحالفات الداخلية في الحركة مما أفرز عددا من المرشحين غير المقبولين لدى القواعد الفتاوية، الأمر الذي دفع هذه القواعد إلى عدم التصويت لهؤلاء المرشحين في الانتخابات التشريعية .

ولقد تجلت أزمة الانتخابات الداخلية (البرايمرز) أيضا بالتالي :

أ . أكدت اللجنة العليا للانتخابات التمهيدية برئاسة الرئيس محمود عباس وعضوية أعضاء من اللجنة المركزية والمجلس الثوري ومكتب التعبئة والتنظيم المنبثقة من اجتماع المجلس الثوري في رام الله بتاريخ 7. 11. 2005، على "أن تجري الانتخابات الداخلية للحركة في كامل الوطن المحتل في الضفة الغربية وقطاع غزة في نفس التاريخ واللحظة" (18). إلا ان كوادر وقادة الحركة في قطاع غزة قاموا بمهاجمة مراكز الانتخابات الداخلية وتدميرها وإلغاء ومنع تلك الانتخابات نهائيا. وقد قاد ذلك، لجنة الإشراف على الانتخابات التمهيدية في قطاع غزة في 28. 11. 2005، إلى وقف الانتخابات التمهيدية في كافة الدوائر في القطاع نظرا لحدوث تجاوزات خطيرة . وبعد تلك الأحداث استمرت اللجنة المركزية لحركة فتح بإصرارها على ان تتواصل الانتخابات في الضفة الغربية فقط، مما يعني

عدم سيطرة القيادة الفتحاوية على قطاع غزة وهو ما افقدها ثقة الكثير من قيادات وكوادر وعناصر الحركة . وهو ما تمت الإشارة له من قبل بعض كوادر وقيادات الحركة في مؤتمر عقد في مقر المقاطعة في رام الله في 20 . 12 . 2005 لأكثر من ثلاثمائة قيادي ومرشح لحركة فتح دعا إليه الرئيس محمود عباس وبحضور معظم أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح .

ب . أعلنت اللجنة العليا للانتخابات التمهيدية لفتح (البرايمرز) المنبثقة عن اجتماع المجلس الثوري في رام الله 7 . 11 . 2005 في أكثر من مؤتمر وأكثر من موقع، "بأن من لا يشترك في الانتخابات الداخلية (البرايمرز) من أعضاء الحركة سيحظر إدراج اسمه في قوائم وكتل الحركة نهائياً" (19). ورغم هذه القرارات المتعددة، تم إدراج أسماء بعض الأعضاء الذين لم يشاركوا في تلك الانتخابات في قوائم وكتل حركة فتح الرسمية، مما أفقد رئيس وأعضاء اللجنة المركزية لفتح، المصداقية وهو "ما تمت الإشارة إليه في مؤتمر فتح الذي عقد في مقر المقاطعة سابقاً أمام الرئيس محمود عباس والحضور من أعضاء اللجنة المركزية"، (20). وتناول بحث البنود: ا، ب، ج، د.

ج . عدم إدراج مرشحي اللجنة المركزية والثوري بالقوائم الرسمية: قررت اللجنة العليا للانتخابات التمهيدية لفتح (البرايمرز) عدم إدراج أسماء أي من أعضاء اللجنة المركزية وأعضاء المجلس الثوري للحركة في قوائمها النسبية الرسمية وأن عليهم الترشح في انتخابات الدوائر الفتحاوية، إلا ان هذا القرار أيضاً لم يتم تنفيذه، وتم إدراج أسماء بعض أعضاء اللجنة المركزية والمجلس الثوري في قوائم حركة فتح، مما اوجد نوعاً من عدم الثقة بهذه القيادة ومصداقيتها لدى القاعدة ودفعت إلى تصويت عدد كبير من القاعدة ضد مرشحي حركة فتح أيضاً .

د . عدم اعتماد الفائزين في الانتخابات الداخلية (البرايمرز): أعلنت اللجنة العليا للانتخابات التمهيدية لفتح، في أكثر من مرة أيضاً وفي أكثر من مؤتمر ولقاء لعناصر وكوادر الحركة، انه سيتم اعتماد الفائزين الأوائل من المحافظات في الانتخابات الداخلية لفتح كمرشحين للانتخابات التشريعية الثانية عن الحركة، إلا ان هذا القرار لم يتم الالتزام به أيضاً من قبل رئيس وأعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح، وأدرجت أسماء كثيرة لمرشحين ممن لم يفوزوا في تلك الانتخابات الداخلية وتم استبعاد الفائزين، مما اوجد نقمة لدى بعض الكوادر والقواعد الفتحاوية التي فازت في تلك الانتخابات ولم تدرج أسماؤها في قوائم وكتل فتح، لذلك صوتت ضد قوائم وكتل الحركة في الانتخابات التشريعية الثانية.

• التمرد على القيادة:

خرجت مجموعة من قيادات حركة فتح عن الحركة الأم وشكلت قوائم منفصلة عن الحركة، لتزداد وتتسع أزمة فتح وتزداد الهوة بين ما سمي الجيل القديم والجيل الجديد، لا سيما بعد أن أعلنت القيادة بتشكيل كتل وقوائم الحركة رسميا . أوجد ذلك نقمة واعتراض لهذه القوائم الرسمية للحركة من بعض القيادات والكوادر ، مما دفعها بتشكيل وتحضير قوائم وكتل مستقلة لخوض الانتخابات التشريعية عن حركة فتح تحت اسم قائمة المستقبل التي يترأسها مروان البرغوثي من داخل سجنه، وتتكون من 36 مرشحا باسم حركة فتح أيضا، أدى إلى اتخاذ قرار من القيادة المركزية بفصل هذه القائمة وعدم شرعيتها وحظر إشراكها بقوائم وكتل حركة فتح، وقد زاد هذا القرار من حالة الانقسام والتشردم لتعمق بشكل أكبر وأعمق في صفوف حركة فتح، مما دفع بتدخل بعض أعضاء اللجنة المركزية لحل الخلاف وإلغاء قرار الفصل لقائمة مروان البرغوثي والضغط عليه بسحب قائمته من الترشيح للانتخابات ، وفعلا انسحب مروان بعد أن قبلت القيادة الفتاوى شروطه بأن يترأس قائمة فتح الرسمية وأن ينضم عدد من مرشحي قائمته إلى قوائم وكتل فتح . فما كان من احمد قريع (أبو علاء) الذي كان يترأس كتلة فتح الرسمية إلا أن يستقيل من رئاسة الكتلة ومن الترشيح للانتخابات التشريعية. هذه الأحداث أثرت سلبا على الشارع وتأييده لفتح، كما زادت من حالة عدم الثقة بهذه القيادة وقراراتها المتذبذبة ، مما حدا ببعض عناصر الحركة إلى التصويت ضد قوائم وكتل الحركة في الانتخابات التشريعية.

• تدخل الأجهزة الأمنية بالانتخابات وسيرها :

لقد أكدت اللجنة المركزية لحركة فتح في "اجتماعها المنعقد في رام الله في 30. 11. 2005 عن وجود تقارير مؤكدة تفيد بتدخل الأجهزة الأمنية وتحديدًا جهاز المخابرات العامة وجهاز الأمن الوقائي، في ترشيح ودعم بعض الأسماء في عملية الانتخابات الداخلية لفتح (البرايمرز)" (21). ودعم وترشيح بعض الأشخاص الذين لا يلغون القبول من عناصر حركة فتح ولا حتى من الشارع الفلسطيني . ولقد تدخلت بعض العناصر من هذه الأجهزة في عملية الغش والتلاعب لإنجاح من تراه يسير في خطها وممارساتها، لدعمه ضمن قوائم كتلة فتح الرسمية دون اعتبار لمسلكية نظيفة

وجيدة ودون اعتبار لمدى تقبله في الشارع الفلسطيني، مما أوجد نوعا من الاستياء لدى القاعدة
الفتحاوية وبالتالي التصويت ضد هذه الأسماء .

• عدم انسجام المرشحين:

على اثر نتائج انتخابات المجلس التشريعي الثاني التي أعلنتها لجنة الانتخابات المركزية اتضح أن
هناك عدم انسجام وتناغم وتنسيق فيما بين مرشحي أعضاء حركة فتح في الكتل، حيث كان كل
مرشح يعمل لوحده، وفي بعض الأحيان كان المرشح يعمل ضد كتلته ويطلب من الناخبين التصويت
له فقط مبتعدا عن روح العمل الجماعي والكتلة الواحدة، "حيث ظهر التباين كبيرا بعدد الأصوات ما
بين المرشح الأول والأخير في القائمة، حيث وصل الفرق في بعض الدوائر الآف الأصوات" (22).
مما يعني ان هناك عدم ثقة فيما بين المرشحين أنفسهم، وهدف النجاح لم يكن جماعيا بل فرديا .
بعكس حماس حيث كان الفارق لايتعدى المئات بين المرشح الأول والمرشح الأخير وكل المرشحين
كانوا يعملوا بروح الفريق الواحد مما أضاع على فتح وأفقدتها الكثير من الأصوات.

• عدم قناعة الناخب ببعض مرشحي فتح:

يبدو أن قيادة حركة فتح لم تتعلم من عبر ودروس انتخابات سابقة، كالمجالس المحلية والبلدية
باختيار المرشحين الأكثر قبولا في الشارع الفلسطيني، فقد منيت في حينه بخسارة كانت متوقعة لعدم
حسن اختيار المرشحين الذين تم اختيارهم، إما على أسس عشوائية أو لاعتبارات أخرى حزبية أو
سياسية أو انتهازية . وقد أوضحت نتائج الانتخابات التشريعية الثانية بحسب سجل اللجنة المركزية
للانتخابات. "أن خسارة مرشحي حركة فتح في الدوائر أكثر بكثير من نسبة خسارة قوائم فتح في
الانتخابات نظرا لوجود هامش الخيار لدى الناخب في انتخابات الدوائر أكثر مما هو عليه في
انتخابات القوائم" (23). وهذا ان دل على شي فإنما يدل على عدم رضا الناخب الفلسطيني عن بعض
مرشحي الحركة في الدوائر ، وعدم رضا عن أداء الحركة في السلطة طوال السنوات السابقة على
الانتخابات التشريعية الثانية، مما كان له الأثر السلبي على الناخب وخسارة فتح لعدد كبير من
أصوات مناصريها ومؤيديها.

• "المستقلون" عن حركة فتح :

لقد أشارت سجلات لجنة الانتخابات المركزية، "عن تقدم 76 من كوادر وقيادات حركة فتح لترشيح أنفسهم من خارج القوائم والدوائر الفتاوية الرسمية التي تم اعتمادها من القيادة كمرشحين مستقلين". 19 ومنافسين لمرشحي القوائم الرسمية للحركة على مقاعد الدوائر" (24). كل له أسبابه ودوافعه وذلك لعدم وجود القيادة القوية والعادلة في قراراتها ومواقفها تجاه القاعدة مما دفع عددا كبيرا من أبناء فتح للترشح كمستقلين، لشعورهم بالظلم والغبن وإنهم قد التزموا بقرارات القيادة وان القيادة لم تلتزم بقراراتها، مما دعا هذا العدد الكبير لترشيح أنفسهم كمستقلين وكان له الأثر الكبير في الخسارة التي أصيبت بها قوائم وكتل فتح جراء تشتت الأصوات بين المستقلين ومرشحي الحركة.

• معاقبة أبناء فتح لقيادتها :

على أثر اجتماع اللجنة المركزية لحركة فتح في رام الله بتاريخ 30. 11. 2005 وإعلان قراراتها في بيان وزع لوكالة وفا، أنها قررت التحقيق مع المسؤولين عن إجراء الانتخابات التمهيدية لفتح (البرايمرز) في الدوائر التي سادت فيها المخالفات والتزوير بدون استثناء، ومعاقبة كل من يثبت قيامه بالتزوير أو التعدي أو إرهاب المشاركين في الانتخابات التمهيدية (البرايمرز). وعلى ضوء هذه القرارات اجتمع عدد من كوادر وقيادات الحركة بتاريخ 5. 12. 2005 بعضو اللجنة المركزية لحركة فتح حكم بلعاوي ممثلا عن اللجنة المركزية، "مطالبين اللجنة المركزية بتطبيق قراراتها وبمحاسبة من أخطأ وأساء بحق الحركة وبحق شعبه، وإلا استدفع قيادة الحركة الثمن غاليا يوم الانتخابات التشريعية القادمة" (25). إلا ان هذه المطالب لم تلق آذانا صاغية، لذلك قرر عدد غير قليل من أبناء الحركة معاقبة القيادة والتصويت ضد قوائم وكتل فتح التي اختارتها، وكان لحركة حماس والمستقلين نصيب الأسد من تلك الأصوات.

• سمعة بعض القيادات الفاسدة في فتح :

لقد كشف تقرير هيئة الرقابة العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة الذي نشر في حزيران 1997 وأرسل نسخة منه لرئاسة المجاس التشريعي، عن وجود فساد مستشر في المؤسسات العامة، وفي الوزارات والأجهزة الأمنية وعن هدر للمال العام من قبل بعض القيادات والرموز الحركية.

قام المجلس التشريعي الأول بتاريخ 27، 28، 29، 30، 31/ 7/ 1997 بعد اطلاعه على التقرير، بتشكيل لجنة خاصة للمتابعة والبحث في حيثيات التقرير والعودة للمجلس بتقرير شامل لمناقشته في المجلس بعد 3 أسابيع. عقد المجلس بتاريخ 28، 29، 30، 31/ 7/ 1997 جلسات علنية ثم سرية لاستجواب وزراء ومسؤولين وتوجيه اتهامات محدد له، كادت الحكومة التي شكلت عام 1996 أن تسقط وقدم 16 وزيرا من الحكومة استقالاتهم للرئيس عرفات، بعد أن قرر المجلس الطلب من الرئيس عرفات إعادة تشكيل مجلس الوزراء من ذوي الكفاءة والتخصص تم طي هذه الملفات والتستر عليها من قبل القيادة (26).

بعد تسريب موضوع ملف الفساد للشارع ولحركة فتح، سادت موجة من الغضب العارم لدى قاعدة وكوادر الحركة خاصة كيف تم طي هذه الملفات والتستر عليها من قبل القيادة. في حديث لأمين سر اللجنة المركزية السابق، ذكر فاروق القدومي لصحيفة الحقائق في 18. 9. 2004 أن هناك فسادا في السلطة ومظاهر هذه الفساد موجودة وعامة، هناك من بنى بيوتا فاخرة وامتلك السيارات الفارهة والفاخرة.

ويضيف القدومي بحديثه لدينا حالتين محددتين كإفأ فيهما الرئيس عرفات من أدينا بالفساد، وهما مدير عام وزارة الاقتصاد الذي أذنته لجنة التحقيق المنبثقة عن المجلس التشريعي الأول، بتوقيع أدونات استيراد الاسمنت المصري لبناء الجدار الإسرائيلي، كما أذانه تقرير هيئة الرقابة بذات التهمة فكان أن رقاء الرئيس عرفات وكيلا مساعدا لذات الوزارة.

وكذلك رئيس تحرير صحيفة الحياة الجديدة الذي أذانه تقرير هيئة الرقابة باختلاسات عديدة، فقرر عرفات ترقيته هو الآخر إلى وكيل مساعد في وزارة الاعلام(27).

أفادت صحيفة الدستور في تاريخ 24. 4. 2001، أنه تم اعتقال الرئيس الأسبق للصندوق القومي الفلسطيني جاويد الغصين في أبو ظبي بطلب من السلطة الفلسطينية اثر مذكرة توقيف صادرة من محكمة أبو ظبي، بتهمة اختلاس (13) مليون دولار من الصندوق القومي الفلسطيني وتم تسليمه للسلطة الفلسطينية لمحاسبته، لكن الغصين أفاد أنه حصل في عام 1991 على قرض بقيمة 6،5 مليون دولار بموافقة الرئيس ياسر عرفات. لم يتم محاكمة الغصين ضمن الأصول القانونية وتم إعادة بعض الأموال المختلسة، وتم طي هذا الملف وغادر الغصين الوطن مرة أخرى.

في 11. 12. 2004 وجه فاروق القدومي أمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح، في تقرير نشرته صحيفة الخليج اتهاما لمحمد رشيد المستشار الاقتصادي للرئيس عرفات باختلاس مئات الملايين من الدولارات، وأفاد أنه تم استعادة (600) مليون منها(28).

في لقاء أجراه رفيق النتشه رئيس المجلس التشريعي الأسبق في 24. 7. 2004 مع صحيفة الحقائق، يقول فيه "قدم لي عدد كبير من أعضاء المجلس التشريعي الأول وتحديدًا لجنة الرقابة العامة عددا كبيرا من الملفات حول قضايا الفساد، وملفات البنوك، ومساءلة الوزراء، وملف الاسمنت، وقضايا كثيرة متنوعة. ويضيف النتشه طلبت انعقاد المجلس التشريعي لمناقشة عدم تنفيذ قراراته وإما أن يكون هذا المجلس محترما أو يحل نفسه. لأن سلطتنا غير محترمة لا يمكن أن يقبل بها الناس هي في واد وجماهير الشعب في واد، وأن رئيس السلطة حامي الفساد والمفسدين. وأن جبهة الفساد هي التي أطاحت بحكومة أبو مازن لأنه أراد أن يبني مؤسسات فلسطينية"(29). كشف النائب العام للسلطة الفلسطينية أحمد المغني في مؤتمر صحفي بتاريخ 5. 2. 2006 عن اختلاسات مالية كبيرة تتجاوز (700) مليون دولار من المال العام وأن لديه ملفات كثيرة حول الفساد تم إحالة معظمها إليه من المجلس التشريعي الأول . وأورد بعض الأمثلة على ملفات الفساد التي حولت إليه.

1. ملف الاسمنت الذي استخدم لبناء الجدار الفاصل الإسرائيلي.
 2. ملف مصنع الشرق الأوسط للأنايبب تكلفة هذا المصنع 6 مليون دولار نصيب السلطة 4 مليون دولار ونصيب الشركة الإيطالية 2 مليون دولار، وهذا المصنع موجود على الورق فقط ولا وجود له على الأرض(30).
 3. ملفات الاختلاس وإساءة الائتمان والنصب والاحتيال والتزوير وعددها أكثر من 20 قضية.
 4. ملف الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون والفضائية الفلسطينية، حيث وجد أن هناك اختلاسات بما يعادل (20) مليون دولار(31).
 5. ملف المتهمين بالاستيلاء على أراضي الدولة وبيعها إلى إسرائيل.
- أوجدت ملفات الفساد موجة من الغضب العارم في الشارع الفلسطيني عامة، وكوادر وقيادات حركة فتح خاصة حينما تم طي هذه الملفات والتستر عليها من قبل القيادة، وعدم محاسبة المتورطين بالفساد وعدم معالجة تلك الملفات بجدية وعدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لمحاسبة الفاسدين ومكافحة الفساد، مما أوجد تحولا لدى الناخب الفلسطيني باتجاه حركة حماس التي رفعت شعار الإصلاح والتغيير ومحاربة الفساد، الذي لعب دورا مميزا بالتأثير على الرأي والفكر لدى الناخب الفلسطيني، كما أوجد النقمة في الشارع الفلسطيني وداخل القواعد الفتاوية مما كان له الأثر الكبير في خسارة فتح لعدد لا يستهان به من أصوات الناخبين .

• فساد بعض قادة الأجهزة الأمنية :

تورط بعض قادة أجهزة الأمن ومسؤوليه، في كثير من قضايا الفساد كالرشاوي واستغلال المناصب. وكانت تقدم عدة تقارير حول فسادهم لقيادة فتح، وبدل ان يتم تشكيل لجان تحقيق ومحاسبتهم، كان يتم الاكتفاء بنقل المتهم بالفساد من منطقة إلى أخرى.

ففي 5. 6. 2004 بعث 130 ضابطا إلى الرئيس عرفات مذكرة سلمت نسخة منها لرئاسة المجلس التشريعي الأول، يطالبون فيها بإصلاح أوضاع الأجهزة الأمنية التي أصبحت ممالك شخصية لبعض المسؤولين(32).

وكشف النائب العام للسلطة الفلسطينية أحمد المغني في 5. 2. 2006 عن تورط بعض قيادات الأجهزة الأمنية في تلك القضايا منها.

ملف مدير الشرطة السابق غازي الجبالي ، بشأن ترخيص السيارات، وحراسة البنوك، وكما يضيف المغني هذا ملف مفتوح لدينا، وسنطالب جميع المتهمين بالعودة عن طريق الانتربول الدولي لاستكمال التحقيق معهم(33).

ومثل هذه الملفات دفعت نسبة كبيرة من أعضاء وكوادر الحركة الفتاوية للتصويت ضد قوائم وكتل فتح. وفي بعض الأحيان التصويت لحركة حماس تحديدا عقابا ضد قادة تلك الأجهزة وقد ظهر هذا واضحا في نتائج تصويت قوى الأمن الفلسطينية في الانتخابات التشريعية الثانية .

• دعم بعض المرشحين من خارج قوائم فتح :

قامت بعض العناصر وبعض الكوادر من الصف الثاني من حركة فتح، بدعم وتبني بعض الحملات الانتخابية لبعض المرشحين المستقلين، أو لبعض التنظيمات والفصائل على حساب كتل وقوائم مرشحي الحركة، مقابل بعض المال أو وسائل الاتصالات، أو بعض المغريات الأخرى دون أن يوقفهم أو يساءلهم أحد، مما يعني ضعف الانتماء لحركة فتح وهو ما أثر أيضا سلبا على حركة فتح وأفقدتها الكثير من الأصوات. وقد "قررت اللجنة المركزية لحركة فتح بجلستها المنعقدة في 4. 2. 2006 تقديم كل من شارك في مثل هذه الأعمال إلى المحكمة الحركية لفتح"(34).

• مسؤولي الحملات الانتخابية :

لم توفق فتح في الاختيار الصحيح لمسؤولي الحملات والدعاية الانتخابية المكلفين بترتيب وتوجيه وتنظيم الناخبين وضمان وصولهم إلى المكان الصحيح للاقتراع، بل كان العمل من قبل هؤلاء الأشخاص ارتجاليا وفوضويا بعكس ما كان عليه الحال في حركة حماس مما افقد فتح الكثير من الأصوات .

• تغليب العشائرية على التنظيم:

لا شك فيه أن انتخابات الدوائر تساهم في تقوية الانتماء القبلي والعشائري على حساب الحزب السياسي والتنظيم السياسي، ومما لا شك فيه أن احد الأسباب القوية لضياع الأصوات لصالح المرشحين المستقلين عن قوائم حركة فتح الرسمية، هو الانتماء القبلي والعشائري والتصويت لمرشح القبيلة والعشيرة ضاربين بعرض الحائط مرشحي حركة فتح سواء بالكتل أو القوائم وقد اتضح ذلك من نتائج تصويت العديد من المناطق، حيث صوت أنصار فتح فيها لمرشح العائلة أو العشيرة بغض النظر عن انتمائه سواء لفتح أو لغيرها مما افقد فتح الكثير من الأصوات .

• فتح والسلطة :

منذ تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية اندمجت فتح بشكل كبير في مؤسسات السلطة، وشارك عدد كبير من أعضاء اللجنة المركزية والمجلس الثوري وقيادات وبعض كوادر فتح في وزارات السلطة والمجلس التشريعي الأول، وقيادة الأجهزة الأمنية وبعض الوظائف الإدارية في مؤسسات السلطة، مما أثر على عمل المؤسسات الحركية بالكامل . كما ساهم في فقدان فاعلية المؤسسات الحركية وساهم في عدم انعقاد المؤتمر العام للحركة لمدة طويلة .

"أصبح النشاط الوظيفي بديلا عن النشاط التنظيمي لأعضاء فتح بمشاركة معظم القيادة والكادر الفتاوي في وظائف السلطة الفلسطينية، بحيث أصبحت المرجعيات الأمنية والإدارية في مؤسسات السلطة بديلا عن المرجعيات القيادية التنظيمية"⁽³⁵⁾. وقد ساعد أيضا عدم الفصل بين مؤسسات فتح والسلطة والأجهزة الأمنية وإخلاص وانتماء أبناء فتح للسلطة أكثر من إخلاصهم وانتمائهم لحركتهم،

بعد اندماجهم في وظائف وألقاب وامتيازات السلطة، مما ساعد في تفكك وضعف المؤسسات التنظيمية وضعف فتح وتشردمها وتشتتها لا سيما أنها كانت تعاني من أزمات سابقة وخطيرة.

• إخفاق السلطة :

لقد أخفقت السلطة الوطنية برئاسة فتح بتوفير الاستقلال الوطني، وقيام الدولة بعد المرحلة الانتقالية من اتفاق أوسلو وفشلت بتأمين الاستقلال عن طريق التفاوض والتسوية، باعتبارهما السبيل الوحيد لشعب فلسطين لنيل مطالبه الوطنية. ولقد أخفقت السلطة الوطنية أيضا بتوفير الحياة الاجتماعية الكريمة من الرخاء والرفاة ومشاريع الاعمار كما وعدت في اتفاق أوسلو ، ولم تعد تملك سوى السعي لطلب المعونات والمساعدات العربية والدولية ، لتوفير صرف رواتب موظفيها كما أخفقت في توفير الأمن للمواطن .

كما أخفقت السلطة الوطنية في "بناء مؤسسات تحظى بالشفافية والمصداقية ، وانتشرت ظواهر الفساد وكرست المحسوبية والاستنزاف ، كما وتم تهميش دور الاتحادات والنقابات الجماهيرية للحركة ودمجها بمؤسسات السلطة، واستيعاب رموزها في هذه المؤسسات" (36). في الوقت التي عملت فيه حركة حماس على بناء شبكة من المؤسسات الاجتماعية والخدماتية مما عزز علاقاتها بالجماهير ، وكل هذه الإخفاقات للسلطة تحملت فتح مسؤوليتها باعتبارها المهيمن على السلطة وكانت النتيجة فقدان غالبية كبيرة من أنصار ومؤيدي فتح ، ثقتهم في السلطة وفي النخب الفتاوية الحاكمة في السلطة، وتطلعهم إلى نخب سياسية جديدة كحركة حماس.

• الفلتان الأمني وغياب القانون :

لقد فشلت السلطة الوطنية الفلسطينية بقيادة فتح وأجهزتها الأمنية المتعددة، في القضاء على ظاهرة الفلتان الأمني والفوضى والإخلال بالقانون في الضفة الغربية وقطاع غزة. بالرغم من الشكاوي المتعددة من كوادر وقيادات فتح والشعب الفلسطيني . إلا أن تلك الشكاوي لم تلق أذانا صاغية من قبل قيادة السلطة الفلسطينية، وبالرغم من أن المجلس التشريعي الأول قد عقد عدة جلسات استماع ومساءلة لكل وزراء الأمن والداخلية في السلطة الفلسطينية، حيث كان أغلبهم من اللجنة المركزية لحركة فتح. ففي 28.6.2004 قام المجلس التشريعي الأول باستدعاء وزير الداخلية والأمن السابق

حكم بلعائوي للأستماع حول الفلتان الأمني المستشري في الضفة الغربية وقطاع غزة تحديداً، "حيث قدم تقريراً حول الأوضاع الأمنية وعدم قدرة الأجهزة الأمنية للسيطرة على الفلتان الأمني، وأن هذه الأجهزة الأمنية أصبحت قبائل مسلحة"(37). لم يقتنع أعضاء المجلس التشريعي بتقرير وزير الداخلية والأمن وكانت جلسة قاسية جداً للوزير تم الطلب منه تقديم استقالته. وفي 17. 7. 2004 أعلن مجلس الأمن القومي الفلسطيني المكون من قادة الأجهزة الأمنية حالة الطوارئ في قطاع غزة، وقدمت الحكومة استقالتها والتي رفضها الرئيس عرفات.

وفي 29. 6. 2005 قام المجلس التشريعي الأول باستدعاء وزير الداخلية والأمن نصر يوسف على أثر استمرار الفلتان الأمني في مناطق السلطة الفلسطينية، فقدم الوزير تقريراً مطولاً حول الأوضاع الأمنية بحيث قوطع مرات عديدة من قبل أعضاء المجلس وطالبوه بتقديم استقالته.

لقد حاول المجلس عدة مرات حجب الثقة عن بعض وزراء الداخلية والأمن، إلا أن جميع محاولات المجلس ذي الأغلبية الفتاوية قد باءت بالفشل أمام السلطة التنفيذية. وبقيت حالة الفوضى والفلتان كما هي، وشكلت هذه الحالة سبباً من الأسباب المهمة لدى الناخب الفلسطيني بتصويته ضد فتح(38).

• التغني بالماضي :

لقد نجحت حركة فتح في رفع الشعارات ابتداءً من شعار الكفاح المسلح، ومروراً بالمفاوضات وانتهاءً ببناء الدولة، ولم تستطع الربط بين هذه الشعارات، رافضة قبول مستجدات الحاضر الإقليمي والدولي حيث فشلت في تطبيق هذه الشعارات مما انعكس سلباً في صناديق الاقتراع .

• تعدد المرجعيات :

لقد أدى تعدد المرجعيات القيادية بالحركة إلى ضعف الانتماء وانتشار الفساد ، وعدم معرفة حدود العضوية وصلحياتها، وأصبح التنظيم أداة من أدوات القيادة للحشد في تمرير القرارات بدلاً من أن يكون مصدراً لها وتكون هذه القرارات ناتجة عن حراك سياسي وتنظيمي يعبر عن تراكمات نضالية وسياسية لأعضائها، فتعدد الهياكل والأجهزة والمرجعيات وتعارضها ، ساهم في ضرب وحدة الحركة وعدم تجانسها مما أدى إلى فشلها في الانتخابات .

• البرنامج السياسي :

لم تتمكن حركة فتح من صياغة برنامج "يراعي التغيرات والتحولات السياسية في المنطقة والعالم من جهة، ويحافظ عليها كحركة تحرر وطني لها طابع نضالي من جهة أخرى لتظل على علاقة مع كافة الأحزاب والقوى في المنطقة" (39). لذلك دفعت فتح ثمنا سياسيا باهظا لقراءة خاطئة لطبيعة المرحلة الجديدة وطبيها مرحلة التحرر الوطني، والعمل ببناء الدولة والاستقلال، وان تجربة السلطة لهي مرحلة انتقالية نحو الدولة . لقد كان لهذا التحول تبعات سياسية خطيرة على فتح ونهجها في المجتمع الفلسطيني دفعت ثمنه غاليا، بحيث لم تتمكن من إيجاد صيغة تكاملية لبرنامج المقاومة والتسوية مما اثر على شعبيتها في الانتخابات.

• أزمة القيادة :

لقد تميزت القيادة الفتاوية في غياب تقاليد القيادة الجماعية ، وإشراك الأطر القيادية في اتخاذ القرارات الإستراتيجية، حيث "اتسمت تلك القيادة على مدى تاريخها بمركزية مطلقة في اتخاذ القرارات والسيطرة على المال والموارد، والاستحواذ على المناصب ، وأبقت الديمقراطية في الرأي للمنابر" (40). دون تأثير ذلك في القرارات على القاعدة مما أدى إلى فقدان الترابط بين القيادة والقواعد والأطر، فلا القاعدة قادرة على التأثير في القرارات والرقابة على الموارد من جهة ، ولا القيادة قادرة على حشد الحركة على برنامج أو موقف موحد من جهة أخرى ، مما نتج عنه في تشتت الرأي وخسارة عدد كبير من الأصوات من فتح في الانتخابات التشريعية الثانية.

• المصالح والامتيازات :

لقد أخفقت حركة فتح في إيجاد تيارات سياسية فكرية ، ولم تعد مصدر للفكر الفلسطيني ومعبرة عن رؤى سياسية وفكرية، تغني الحالة الفلسطينية وتثري الواقع الثقافي الوطني ، وبدل من ذلك أصبحت مصدرا لتيارات وتكتلات المنتفعين والوصوليين، وأصبح الخلاف والتنافس في الحركة على المصالح والامتيازات، وليس على تطوير وتنمية الحركة مما زاد في ضعفها وخسارتها في الانتخابات .

البنية التنظيمية :

ان بنية الحركة التنظيمية سابقا كان استجابة لظروف وجودها واستمراريتها في الخارج والداخل ، وكانت تملك المؤسسات العديدة والمتنوعة والتي لم تكن لهذه المعايير النضالية والمهنية لاسيما على صعيد المال والعسكر والهيئات السياسية، "ولم يكن هناك أيا من المحاسبة والمراجعة لأي هيكل من هذه الهياكل، حول مدى انجازاتها وتطوير تلك البنى لصالح الحركة بل العكس تحولت الحركة والبنى التنظيمية إلى مجموعة من التكتلات على أساس مصلحي ومنفعي " (41). مما افقد الحركة كثيرا من شعبيتها .

• الندوات التعبوية :

الندوات والجلسات التنظيمية والتعبوية لحركة فتح ، غالبا ما تكون معدومة في القاعدة وبعيدة عن الاستمرارية والتطوير ، بما يتناسب الإحداث الجديدة والمستجدات الحالية التي تمر بها الحركة ، لم يكن هناك وجود للنظام الداخلي وتعريف للقاعدة إلا في بعض الحالات الخلافية أو النزاعات أيضاً، تسمع وقت إذن القاعدة عن تلك النظم والقوانين الداخلية لحركة فتح مما ساعد في ضعف الترابط بين القاعدة والقيادة فكان له الأثر السلبي على حشد الأصوات لدعم فتح .

غياب القدرة على اتخاذ القرارات الحاسمة :

هناك غياب وعدم قدرة داخلية لاتخاذ القرارات المركزية الحاسمة ، فرغم حالات الفساد التي ناقشها المجلس التشريعي الأول وتحويل من ثبت تورطه للنائب العام للمحاسبة، إلا أن هذه القيادة لم تملك القدرة باتخاذ القرارات الحاسمة بذلك، الأمر الذي زاد من حالات الفلتان الأمني وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، مما أفقد السلطة ثقة الدول المانحة والشعب الفلسطيني بها، والتي انعكست سلبا على القيادة وعلى حركة فتح تحديدا.

• عدم وجود إستراتيجية واضحة للقيادة :

عدم وجود إستراتيجية واضحة لحركة فتح، بل تعمل هذه القيادة على ردات فعل الأحداث التنظيمية والمحلية والدولية، ففي مجال المفاوضات مع الجانب الاسرائيلي، تدير اسرائيل المفاوضات ضمن استراتيجية واضحة مستعملة وسيلة الضغط والابتزاز السياسي بكل الوسائل للحصول على أعلى الأثمان الباهظة لكل اتفاق، وعادة ما تكون تلك الأثمان مكاسب على الأرض أو في المجالات الأمنية، ثم بعد ذلك تدفع باتجاه الطريق المسدود وتلقي بالمسؤولية على الجانب الفلسطيني تحت شتى الظروف، وتجعله يغوص في متاهات المناورات السياسية والتخبط بردات الفعل. "هناك فرق كبير بين من يدير الأزمة وفق تصور واستراتيجية واضحة لتحقيق الأهداف، ومن يتعامل معها بردود الفعل أو بانفعال المفاجأه"(42). بحيث لم تحقق أي من الأهداف والاستراتيجية التي وضعتها.

• غياب التثقيف العلمي والثوري :

عدم رفع كفاءة الكادر من دورات علميه تثقيفية لأعداد الكادر النخبة من القيادات الشابة بما يتناسب الحداثة والعلوم والتكنولوجيا في هذا العصر وعدم رفع شعارات النضال المسلح لمقاومة المحتل والتي لا تزال ممارسته المذلة والمهينة لشعبنا في ازدياد من قتل مستمر واعتقالات يومية وتهويد وضياح مدينة القدس واستمرار بناء المستوطنات وجدار الفصل العنصري، وكل هذه الممارسات الإسرائيلية المستمرة، فشلت أمامها مؤسسات التعبئة والتنظيم والتوجيه السياسي لأعداد الكادر الفتاوي الملتزم سياسي وعسكريا، فقدت هذه المؤسسات التثقيف الجاد والصحيح لتثقيف الكادر، وأن البندقية الغير مسيسة هي قاطعة طريق. فشلت هذه المؤسسات في تعبئة الكوادر الفتاوية بما يتناسب مع روح العصر والعلم والمعرفة والانتماء التنظيمي لهذه الحركة لنزيد قوة فتح لا أن نسبب في خسارتها .

• تراكم خبرات الفشل :

تراكم خبرات التعفن والفشل في الحركة على الرغم من بعض الانجازات التي قدمتها هذه الحركة الرائدة الكبيرة على أكثر من صعيد، فشلت وأخفقت قيادة الحركة في معالجة الأزمات السابقة بالطرق الموضوعية الصحيحة، "هناك انعدام الشعور بالمسؤولية الوطنية، والمسؤولية المجتمعية والممارسات الخاطئة في مختلف المواقع بما في ذلك المواقع العليا"(43). لقد طغى الفشل على جميع المستويات،

مما تعارض مع طبيعة الحركة وأهدافها الأساسية فانفض عدد كبير من مناصري ومؤيدي الحركة بعد أن كانوا السياج الحامي لها، تعودت قيادة الحركة أن تدفع الفشل إلى أسفل، وتحمل مسؤوليات الفشل دائما إلى الهيئات القيادية الموجودة أدنى منها في حين أن الفشل نابع من إدارتها وقيادتها، وأنها لم تحقق طموحات وأهداف أفرادها في العدالة والديمقراطية ، مما أثر ذلك سلبا في صناديق الاقتراع .

• غياب التجديد :

ان غياب التجديد للقيادات والكوادر في الحركة هو الذي أدى لحالة الترهل والعجز، والحركة التي لا تتجدد قياداتها بشكل منتظم، حتما ستصاب بالعجز والفشل والتفوق وستعاني شيخوخة العقل وليس الجسد فقط .

ان قيادة الحركة بعدم عقدها أيا من المؤتمرات الحركية خلال العقدين الماضيين من الزمن، وحرمان الأجيال الشابة من المشاركة في الهيئات القيادية، لذلك تتحمل تلك القيادة إلى حد كبير مسؤولية ما لحق هذه الحركة من أضرار وعجز وفشل أدى إلى خسارتها في الانتخابات التشريعية الثانية .

• غياب الديمقراطية :

لقد تميزت حركة فتح طوال تاريخها النضالي الطويل "بتعدد الأدوار والاتجاهات، مما خلق هامشا للديمقراطية سابقا، بعكس أيامنا هذه التي ظهرت فيها مظاهر الأنانية الشخصية والفردية ومراكز القوى" (44). وبعض مراكز الفساد التي أدت إلى حالة من الترهل والفوضى وغياب الانضباط ، وشعور الكوادر بالظلم والتجاهل والتهميش قاد إلى حالة من التسبب والفلتان أدى إلى غياب وعجز القيادة من ضبط الأمور والقيام بدورها المطلوب، ومتابعة ورعاية أبناء الحركة مما جعلهم يصوتون ضدها يوم الانتخابات التشريعية الثانية .

• مراجعة الذات :

رغم الأخطاء والإخفاقات المتكررة التي أصابت الحركة لم نجد فيها من تم محاسبته أو تحويله للقضاء لمحاكمته، ولم نسمع أو نرى مراجعة أو تقييم للقيادة بعد كل هذه الإخفاقات والفشل والذي

كان آخرها، فشل المسار التفاوضي، وفشل انتخابات البلديات، وفشل الانتخابات التشريعية الثانية، لم ترى فتح من محاسبات ، وعلى ما يبدو لم نصل إلى هذه المرحلة من محاسبة الذات قبل محاسبة الآخرين أو ربما تكون كلمة محاسبة قد نزعّت من قاموس حركة فتح .

• المناسبات والمهرجانات :

من الواضح في حركة فتح اعتمادها على مجموعات صغيرة، قريبة من بعض صناع القرار في رأس الهرم، كان يتم تفعيلهم وتزويدهم بما يلزم لحشد القاعدة وتفعيلها فقط في أيام المناسبات والمهرجانات، لاسيما أيام الانتخابات الطلابية، والبلدية، والداخلية البريمرز، والتشريعية، وحتى أيام النزاعات والصراعات الداخلية والخارجية للحركة، كما حصل من إساءة واعتداء على رئيس الوزراء السابق محمود عباس قبل دخوله المجلس التشريعي الأول لقراءة بيان الاستقالة لحكومته أمام المجلس، حيث قامت مجموعة فوضوية غوغائية بالاعتداء والإساءة لرئيس الوزراء .

كان يتم تحريك واستغلال هذه المجموعات بالمال وبعض المغريات والحوافز ، للاعتداء علي هذا أو ذاك من قبل بعض المتنفذين في رأس الهرم، "وكما حصل أكثر من اعتداء على بعض أعضاء المجلس التشريعي الأول" (45). ثم يتركوا بعد ذلك دون اهتمام ورعاية لحين الطلب مرة أخرى، معتمدين تحديدا إلى بعض الشباب والعناصر الفوضويين والغوغائيين في الحركة الذين افقدوا الحركة الكثير من الدعم والأصوات أيام الانتخابات، بسبب تصرف تلك العناصر الغير مسؤولة الذين يتم تحريكهم في تلك المناسبات والمهرجانات كلما دعت الحاجة .

• . الناطق الإعلامي :

من المتعارف عليه ان الإعلام اليوم يشكل السلطة الرابعة في كل الدول بالعالم، وانه أكثر تأثيرا وفاعلية من كثير من الوسائل في هذه الأيام، لاسيما مع كثرة انتشار القنوات الفضائية المحلية منها والعربية، ومع كل إمكانيات وقدرات حركة فتح، لم تستطع هذه الحركة ان تنظم وتوظف العملية الإعلامية في خدمة فتح والشعب الفلسطيني، لم يكن هناك ناطق إعلامي واحد للحركة كان هناك تخبط وفشل في هذا المضمار، وهناك استياء لدى العناصر الفتاوية والمواطن الفلسطيني، من كثرة الناطقين الرسميين باسم حركة فتح في الإعلام الفلسطيني والعربي كل يناقض الآخر بتصريحاته . لم

تستطع فتح لغاية تاريخه من توحيد خطابها الإعلامي، مما اوجد استياء لدى العناصر الفتحاوية ولدى الشارع الفلسطيني بذلك، مما افقد حركة فتح بعض من رصيدها الجماهيري والشعبي .

• تنقية فتح :

منذ دخول السلطة الفلسطينية الوطن ، اختلطت الأمور بعضها ببعض ودخل في حركة فتح العدد الكبير من جماهير شعبنا غير المسيس والمنظم، وكما دخل بعض المخلصين الشرفاء دخل أيضا عدد لا بأس به من المنتفعين والمتسلقين الذين اعتبروا هذه الحركة شركة تجارية للكسب والمنفعة ، والمحسوبة والوصولية على حساب المناضلين الشرفاء من أبناء فتح ، وأصبح في الحركة اليوم بعض الكوادر والقيادات تتقاضى موازنات لإدارة بعض المراكز والمؤسسات تحت ذريعة البحث والدراسات، وهي بالأصل لاختراق حركة فتح والمجتمع الفلسطيني، "أصبح البعض من منظري هذه المراكز ذو تأثير كبير داخل حركة فتح وداخل الأجهزة الأمنية، مما عزز من تسلقهم ووصولهم إلى أعلى المراتب بالحركة بالمال والنفوذ" (46). فبذلك اسأوا لحركة فتح جماهيريا وشعبيا بسلوكهم وتصرفاتهم، أسأوا لحركة فتح التي أطلقت الثورة الفلسطينية وقادت حركة التحرر الوطني لأكثر من أربعين عاما ، وصنعت واحدة من أعظم الملاحم النضالية في التاريخ المعاصر ، لقد شوه هؤلاء المتسلقين والمنتفعين صورة فتح مما افقدها الدعم والسند الجماهيري يوم الانتخابات.

• التنسيق الأمني :

لقد أبرمت السلطة الفلسطينية "عددا من التفاهات مع المحتل الإسرائيلي ، وكان منها ما سمي بالتنسيق الأمني بين السلطة من جهة والجانب الإسرائيلي المحتل من جهة أخرى" (47). وقد استغلت إسرائيل وأمريكا والغرب ذلك التنسيق الأمني ، وسمح بتجهيز وتدريب الأجهزة الأمنية الفلسطينية لهدف استئصال مفهوم الانتماء للوطن ومقاومة المحتل ، وقد استفاد الجانب الإسرائيلي من هذا التنسيق بامتياز، كان الهدف الإسرائيلي والأمريكي من التنسيق الأمني هو غير هدف القيادة الفلسطينية، الهدف كان واضحا هو إعداد هذه الأجهزة بهدف القمع والاحتلال الداخلي بين الإخوة والتنظيمات، وتعميق فجوة الخلاف والانقسام بين الفصائل والتنظيمات الفلسطينية ، ولقد استغلت حركة حماس هذه القضية إعلاميا على الصعيد الفلسطيني والعربي والدولي، وتم استغلالها جيدا في المناسبات والمنابر وخطب الجمعة من قبل حركة حماس، فكانت هذه القضية أيضا من احد

الأسباب والمفاصل المهمة التي أفقدت حركة فتح كثيرا من جماهيرها وشعبيته ا باعتبار ان معظم أجهزة الأمن تابعة لحركة فتح.

6.5 مصادر البحث للفصل الخامس :

1. بلقزيز، عبد الإله، أزمة المشروع الوطني الفلسطيني ، من "فتح"، إلى "حماس"، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص، 99 ، الرباط: كانون أول ، 2005.
2. بلقزيز، عبد الإله، أزمة المشروع الوطني الفلسطيني، مرجع سابق.
3. حلقة نقاش ، تداعيات فوز حماس ، في الانتخابات التشريعية الثانية، 2006 ، على مستقبل القضية والصراع في المنطقة وعلى إسرائيل ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمان : 26 ، كانون ثاني، 2006 .
4. حلقة نقاش ، تداعيات فوز حماس ، فوز حماس، في الانتخابات التشريعية الثانية، 2006 ، مرجع سابق .
5. ايتان، ديغي ، ضابط استخبارات إسرائيلي،(في الاحتياط) تولى رئاسة الأمن الميداني ، في لقاء مع صحيفة" يديعوت أحرونوت" ، بعنوان يفضل طرح الأسئلة، 2006.3.2.1 .
6. جدعون، سامت ، هو معلق سياسي كبير في صحيفة "هآرتس الإسرائيلية" ، كتب بعنوان لم ننسى شيئاً ولم نتعلم أي شيء، 1. 2. 2006 .
7. البروفسور ايتمار، رابينوفيتش ، رئيس جامعة تل أبيب ، كتب في صحيفة "يديعوت أحرونوت الإسرائيلية" ، بعنوان أين أخطأنا ، 27. 1. 2006 .
8. أوري، أفنيري ، من زعماء حركة السلام الآن ، كتب في صحيفة "يديعوت أحرونوت الإسرائيلية" ، بعنوان يصرخون: حماس! 28. 1. 2006 .

9. آفي، ديختر، رئيس "الشاباك" الإسرائيلي ، سابقا وحاليا أحد قادة حزب "كديما"، في مقابلة مع صحيفة يديعوت أحرونوت، بعنوان المخربون لن يتلقوا حصانة، 27 . 12 . 2006.
10. افرايم، سنيه ، رئيس كتلة حزب العمل سابقا ، ووزير سابق في الحكومة الإسرائيلية السابقة، في مقابلة مع صحيفة معاريف الإسرائيلية ، بعنوان رفض انسحابات أخرى، شهر 12 . 2006.
11. ماتي، شتاينبرغ ، مستشار للشؤون الفلسطينية، في عهد اثنين من قادة "الشاباك" الإسرائيلي، عامي، أيلون، وآفي، ديختر ، ومحلل سياسي كبير في صحيفة هآرتس الإسرائيلية كتب، بعنوان شركاؤنا الجدد، 27 . 1 . 2006.
12. عوفر، شيلح ، هو محلل سياسي كبير في صحيفة "يديعوت أحرونوت" كتب، بعنوان ليس لديهم تصور، 29 . 1 . 2006.
13. بلقريز، عبد الإله، أزمة المشروع الوطني الفلسطيني ، من "فتح ، إلى "حماس"، مرجع سابق ، ص، 119.
14. بلقريز، عبد الإله، أزمة المشروع الوطني الفلسطيني ، من "فتح،" إلى "حماس" ، مرجع سابق .
15. ارشيد، سامر ، حركة فتح والسلطة الفلسطينية ، تداعيات أوسلو والانتفاضة الثانية، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ، رام الله : فلسطين: 2007 ، ص، 82 .
16. حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، المجلس الثوري، من أرشيف محاضر اجتماعاته وجلساته.
17. حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح ، اللجنة المركزية ، من أرشيف محاضر اجتماعاتها وجلساتها .

- 18 . المجلس الثوري، لحركة فتح، مرجع سابق.
19. المجلس الثوري، لحركة فتح، مرجع سابق.
20. ندوة حوار لقيادات حركة فتح، عقدت بالمقاطعة في رام الله: مع الرئيس محمود عباس، وأعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح.
21. اللجنة المركزية لحركة فتح، مرجع سابق.
22. لجنة الانتخابات المركزية فلسطين ، تقرير الانتخابات التشريعية الثانية ، 25. 1. 2006
23. لجنة الانتخابات المركزية فلسطين ، مرجع سابق .
24. لجنة الانتخابات المركزية فلسطين، مرجع سابق .
25. حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح ، اللجنة المركزية ، من أرشيف محاضر اجتماعاتها وجلساتها .
26. السلطة الوطنية الفلسطينية ، المجلس التشريعي الفلسطيني ، من أرشيف محاضر وجلسات المجلس التشريعي .
27. قدومي، فاروق ، أمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح ، في لقاء مع صحيفة الحقائق، عمان: 18. 9. 2004 .
28. قدومي، فاروق ، أمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح ، مرجع سابق .

29. المنته، رفيق ، رئيس المجلس التشريعي الأول سابقا، ووزير سابق، في لقاء مع صحيفة الحقائق، عمان: 24.7.2004 .
30. المغني، أحمد ، النائب العام للسلطة الفلسطينية ، في مؤتمر صحفي ، غزة: 25.2.2006 ، وزعت وكالة وفا نسخة عنه .
31. المغني، أحمد ، النائب العام للسلطة الفلسطينية ، مرجع سابق .
32. السلطة الوطنية الفلسطينية ، المجلس التشريعي الأول ، من أرشيف لجنة الرقابة .
33. المغني، أحمد ، النائب العام للسلطة الفلسطينية، مرجع سابق.
34. حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح ، اللجنة المركزية ، مرجع سابق .
35. ارشيد، سامر ، حركة فتح والسلطة الفلسطينية ، تداعيات أوسلو والانتفاضة الثانية ، مرجع سابق .
36. ارشيد، سامر ، حركة فتح والسلطة الفلسطينية ، تداعيات أوسلو والانتفاضة الثانية، مرجع سابق .
37. السلطة الوطنية الفلسطينية، المجلس التشريعي الفلسطيني، مرجع سابق.
38. السلطة الوطنية الفلسطينية ، المجلس التشريعي الفلسطيني ، مرجع سابق .
39. حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح ، كتّيب الحركة الداخلي، هيكل البناء الثوري.

40. بلقزيز، عبد الإله، أزمة المشروع الوطني الفلسطيني، من "فتح"، إلى "حماس"، مرجع سابق، ص 19.

41. حركة التحرير الفلسطيني فتح ، كتيب الحركة الداخلي ، مرجع سابق .

42. رملوي، نبيل ، فتح وحماس، واسرائيل والأزمة ، غزة : فلسطين : 11.3.2006 .

43. رملوي، نبيل ، فتح وحماس، واسرائيل والأزمة ، مرجع سابق .

44. ارشيد، سامر ، حركة فتح والسلطة الفلسطينية ، مرجع سابق .

45. السلطة الوطنية الفلسطينية، المجلس التشريعي، لجنة الرقابة، مرجع سابق.

46. ارشيد، سامر ، حركة فتح والسلطة الفلسطينية ، مرجع سابق .

47. بروتوكول إعلان المبادئ ، ملحق اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، بما يتعلق بالجانب الأمني.

الخاتمة :

لقد توجه الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة في 26. 1. 1996 إلى صناديق الاقتراع لانتخاب أول مجلس تشريعي وأول رئيس للسلطة الفلسطينية، استنادا إلى اتفاقية أوسلو التي وقعت بين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، للبدء بمرحلة جديدة من الانتقال التدريجي من حالة الثورة إلى حالة السلطة، وبناء مؤسسات الشعب الفلسطيني على أجزاء محررة من أرض فلسطين، في ظل تجربة فريدة من نوعها في تاريخ حركات التحرر العالمية، بحيث تجري الانتخابات الرئاسية والتشريعية في ظل واستمرار الاحتلال الإسرائيلي بكل أشكاله وممارساته، الذي يرفض أصلا الاعتراف بواقع الاحتلال لأرض الفلسطينيين وأن الشعب الفلسطيني لم يحظ بعد على اعتراف المحتل الإسرائيلي بحقه في تقرير المصير والعيش في دولة مستقلة ذات سيادة، وأن هذه الانتخابات تجري لجزء من الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتستثني أجزاءه الأخرى الموجودة في أماكن اللجوء والشتات .

لقد أظهر الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة توفقه وحماسته لتحديد مستقبله السياسي من خلال الانتخابات التي خاضها بكل نزاهة وروح ديمقراطية بشهادة كل المراقبين الدوليين والمحليين الذين أشرفوا على هذه الانتخابات .

فازت حركة فتح بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي الأول 68 مقعدا من أصل 88 مقعد في المجلس. واجه المجلس التشريعي الأول ذو الأغلبية الفتاوية، عقبات ومصاعب جمة من قبل الاحتلال الإسرائيلي من جانب، وعقبات تجسدت في العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وتداخل الصلاحيات بين مؤسسة منظمة التحرير الفلسطينية، ومؤسسة السلطة الوطنية الفلسطينية ومحاولة هيمنة السلطة التنفيذية برئاسة الرئيس الراحل ياسر عرفات على المجلس التشريعي الأول وقراراته .

إلا أن هذا المجلس أثبت نفسه على الساحة الفلسطينية والعربية والدولية، برغم حداثة تجربته أمام برلمانات الدول المجاورة والدولية، وبالرغم من حالة عدم الاستقرار السياسي استطاع هذا المجلس أن يسن عدة قوانين وتشريعات، وأن يشكل عدة لجان دائمة ومؤقتة لمسائلة السلطة التنفيذية.

لقد وضعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عقبات عدة لإفشال هذا المجلس وتحطيم وتدمير مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وقامت باحتلال واجتياح الضفة الغربية ومحاصرة الرئيس الراحل ياسر عرفات في مقر المقاطعة في رام الله، حتى أصيب بالمرض وتم نقله إلى فرنسا للعلاج لكنه توفي هناك وتم نقله ودفنه في المقاطعة في رام الله .

لقد خلف الرئيس الراحل ياسر عرفات، الرئيس محمود عباس بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية الثانية التي جرت في 9.1.2005 وانتقال السلطة الهادئ والسلس ودون معوقات مما نال إعجاب العالم بذلك.

أصدر الرئيس المنتخب محمود عباس مرسوما رئاسيا حدد فيه موعد الانتخابات التشريعية الثانية بعد تعديل القانون الانتخابي من قبل المجلس التشريعي الأول، ليصبح النظام الانتخابي مختلطا ومناصفة بين نظام الأكثرية النسبية (تعدد الدوائر) ونظام القوائم، وتم زيادة أعضاء المجلس إلى 132 بدل 88 عضوا . أتى هذا القانون الجديد بالتوافق مع معظم الفصائل والأحزاب السياسية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة على ميثاق القاهرة ووثيقة الشرف التي وقعتها الفصائل والأحزاب السياسية الفلسطينية .

أقدم الشعب الفلسطيني في الضفة وقطاع غزة على صناديق الاقتراع لانتخاب المجلس التشريعي الثاني بشكل حضاري وبكل نزاهة وروح ديمقراطية، وبشهادة كل المراقبين الدوليين والمحليين ووكالات الصحافة المحلية والعالمية . جرت الانتخابات التشريعية الثانية في مناخ هادئ وإيجابي بشكل عام رغم المعوقات والصعوبات التي فرضتها ومارستها قوات الاحتلال الإسرائيلي أعلنت لجنة الانتخابات المركزية عن نتائج الانتخابات، بفوز حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي الثاني، وخسارة حركة فتح بعكس ما هو متوقع من بعض قياديينها ومناصرينها . تلك عدة عوامل أفضت إلى هزيمة حركة فتح في الانتخابات التشريعية الثانية، وهي شديدة الصلة بالأخطاء القائلة التي ارتكبتها منذ تجربتها في إدارة السلطة طوال الأعوام السابقة، وأتت هذه التجربة خالية الوفاض على نحو يدعو إلى الخيبة والإحباط، لدى شعب كرس كل دعمه لحركة فتح على مدى أربعة عقود، من أجل أن تأتي هذه التجربة بالاستقلال والحرية للشعب الفلسطيني .

نتائج الدراسة

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها.

. فازت حركة فتح بالنصيب الأكبر من مقاعد المجلس التشريعي الأول، إذ حصل مرشحوها على 68 مقعداً من أصل 88.

واجهت المجلس التشريعي الأول ذو الأغلبية الفتاوية عدة عقبات وصعوبات، منها ما يتعلق بالجانب الإسرائيلي، ومنها ما يتعلق بالعلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، والتداخل المعقد في الصلاحيات بين مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية بقيادة فتح.

استطاع المجلس التشريعي الأول برغم حداثة، ورغم الصعوبات والعقبات التي أحاطت به، أن يثبت نفسه على الساحة الفلسطينية والعربية والدولية.

أظهرت الدراسة أن الشعب الفلسطيني قد أظهر التزاماً كبيراً بالديمقراطية والشفافية لاختيار قاداته في صناديق الاقتراع في الانتخابات الرئاسية والتشريعية الأولى والثانية نالت إعجاب واحترام العالم بالديمقراطية الفلسطينية في المنطقة.

أظهرت الدراسة أن قيادة حركة فتح تتحمل المسؤولية الرئيسية والمباشرة عن خسارتها في الانتخابات التشريعية الثانية.

أظهرت الدراسة أن الانتخابات الداخلية لحركة فتح (البرايمرز) لعبت دوراً بارزاً في زيادة الانشقاقات الداخلية في قوائم الحركة ومرشحيها، لأنها لم تقم على أسس ومعايير صحيحة، مما أدى إلى ترشح عدد كبير من كوادرات وقيادات الحركة كمستقلين، أدت إلى تشتيت وخسارة عدد كبير من الأصوات. بينت الدراسة عجز قيادة حركة فتح وعدم قدرتها على ممارسة السبل الديمقراطية لاختيار المرشحين المناسبين للمجلس التشريعي الثاني.

أظهرت الدراسة عدم قدرة قيادة حركة فتح على التوافق على تشكيل قائمة موحدة للحركة، لخوض الانتخابات التشريعية الثانية، فقد تم تشكيل قائمتين واحدة برئاسة أحمد قريع، وأخرى برئاسة مروان البرغوثي من داخل سجنه، حتى آخر موعد للترشيح، مما شكل ضربة كبرى لوحدة فتح وزيادة انقسامها.

بينت الدراسة أن هناك حالة من الإحباط، لدى غالبية الشعب الفلسطيني الذي كرس دعمه لحركة فتح لعقود سابقة، من فشل التقدم بالعملية السلمية، وتنامي الفساد، وازدياد الفلتان الأمني في الضفة الغربية وقطاع غزة، دفعه لمعاينة حركة فتح وأن يصوت ضدها في الانتخابات التشريعية الثانية.

أظهرت الدراسة فشل تشكيل قوة ثالثة من التيارات السياسية والشخصيات المستقلة لمنافسة الحركتين الأكبر فتح وحماس.

بينت الدراسة أن حركة حماس امتازت بالانضباط وترتيب صفوفها، فهي لم تشهد ما شهدته حركة فتح من انشقاقات في قوائمها الانتخابية وفي مرشحيها، وقد استفادت حماس أيضا من طرح برنامجها المقاوم للاحتلال الإسرائيلي أمام برنامج منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح المؤيد لنهج التفاوض وسيلة وحيدة للحل .

أظهرت الدراسة ان الدور الأمريكي والإسرائيلي الذي لعب دورا في إفشال السلطة الوطنية الفلسطينية بقيادة فتح وضرب وتدمير مؤسساتها وحشرها في الزاوية أمام جماهيرها وشعبها لعب دورا مميزا أيضا في خسارة حركة فتح، وهذا ما أكده عدد كبير من القادة العسكريين الإسرائيليين، ورجال الصحافة والإعلام حول ممارسات الاحتلال الإسرائيلي لإفشال السلطة الفلسطينية بقيادة الرئيس الراحل ياسر عرفات، ومن بعده الرئيس محمود عباس.

لعبت هذه الممارسات إلى خسارة حركة فتح في الانتخابات التشريعية الثانية حيث أحدثت صدمة وزلزلا لحركة فتح لا زالت تعاني من أثاره حتى اليوم .

التوصيات

- *- تفعيل مبدأ المحاسبة: فمنذ قيام ونشأة حركة فتح لم نسمع أو نرى محاسبة فعلية لمن أخطأ وأساء لهذه الحركة .
- *- جسر الهوة العميقة بين قيادة الحركة وبين كوادرها وشعبها المؤيد لفكر وأهداف حركة فتح، حتى لا تصبح هذه الحركة معزولة عن جماهيرها ومؤيديها .
- *- مراجعة نقدية جادة لدراسة أسباب الفشل في انتخاب البلديات والمجالس القروية والمحلية، ثم أسباب الفشل في انتخابات المجلس التشريعي الثاني .
- *- تنقية حركة فتح من بعض الشخصيات السياسية والأمنية التي تحوم حول نزاهتها أو موقفها الوطني بعض الشبهات في الداخل والخارج، بحيث أساؤا لسمعة هذه الحركة ولعلاقتها مع جماهيرها ومؤيديها وعزلهم عنها .
- *- تحقيق إصلاحات تنظيمية وإدارية ومالية في الحركة واعتماد معايير الكفاءة والشفافية ومحاربة ظواهر الفساد والإفساد والمحسوبية في بناء مؤسسات حركة فتح .
- *- ترشيد العلاقة بين السلطة الوطنية الفلسطينية وحركة فتح بما يعطي فتح حقها ووزنها، بمعنى تطوير مؤسسات وبنى فتح بما يتناسب والتغيرات الحاصلة في الساحة الفلسطينية والعربية والدولية .
- *- عدم الجمع في العضوية لحركة فتح في عدة لجان (كاللجنة التنفيذية واللجنة المركزية والمجلس الثوري والمجلس التشريعي ومجلس الأمن القومي) مما يجعلهم خارج نطاق الرقابة والنقد، ومما يسهل أمامهم المجال لتجاوزات كبيرة وخطيرة .

*- تفعيل وتوحيد الخطاب السياسي والإعلامي لحركة فتح، وإلغاء التناقض الكبير الحاصل في تصريحات الناطقين الإعلاميين الكثر للحركة، وعدم ربطه بخيار المفاوضات سبيلا وحيدا لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي .

*- إنشاء مراكز للدراسات والتخطيط السياسي والإعلامي والعسكري، لوضع الخطط النضالية والسياسية والإعلامية ليتم تطويرها حسب المستجدات .

*- أن تعطى الميزانية الفتاوية أهمية خاصة ومميزة، بحيث تصرف على أساس خطط العمل النضالي الفعلي وعلى أساس تطوير الحركة بالمفهوم العلمي الصحيح، وأن يتم الصرف بعيدا عن التبذير والمباهاة .

*- العمل على إعادة بناء حركة فتح على قاعدة الوحدة الوطنية، ودمج كافة القوى الوطنية في أجهزة الأمن والعمل على إلغاء الانتماءات الحزبية داخل الأجهزة الأمنية، لتصبح أجهزة أمن وطني فلسطيني حقيقي .

*- على ضوء تشخيص أسباب الفشل، العمل للاستعداد والتخطيط الجيد للانتخابات التشريعية والرئاسية والبلدية القادمة، باختيار مرشحين جيدين ويعيدون عن جميع الشبهات لم يتلوثوا بالفساد والإفساد متسلحين ببرنامج فتح الوطني والنضالي.

المراجع

- 1 . الحسن، خالد، حول اتفاق غزة أريحا أولاً، دار الشروق، عمان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت .
2. الحسن، هاني (1972) ، فتح بين النظرية والتطبيق، شؤون فلسطينية العدد (7) .
- 3 . الرفاعي، أحمد (1971) ، ياسر عرفات في ذكرى التاريخ، مكتب الشؤون الفكرية والدراسات .
- 4 . الشعبي، عيسى (1979) ، الكيانية الفلسطينية، مركز الأبحاث .
- 5 . الشقاقي، خليل (2007) ، الانتخابات الفلسطينية الثانية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، رام الله .
- 6 . الشقاقي، خليل (1997) ، الانتخابات الفلسطينية الأولى، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، رام الله .
- 7 . الشقاقي، خليل وحرب، جهاد (2007) ، الانتخابات الفلسطينية الثانية، الرئاسية، والتشريعية، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية .
- 8 . الشقيري، أحمد (1971) ، من القمة الى الهزيمة، مع الملوك والرؤساء، دار العودة بيروت.
- 9 . المجلس التشريعي الفلسطيني، (2000) ، القوانين، الدائرة الاعلامية، رام الله .
- 10 . المجلس التشريعي الفلسطيني، القرارات، الدائرة القانونية، رام الله .
- 11 . المجلس التشريعي الفلسطيني، أرشيف، لجنة الرقابة .

- 12 . المجلس التشريعي الفلسطيني، أرشيف، جلسات المجلس، رام الله .
- 13 . المجلس التشريعي الفلسطيني، (2005) ، القانون الأساسي الفلسطيني المعدل، الدائرة القانونية، رام الله .
- 14 . المغني، أحمد (2006) ، مؤتمر صحفي، غزة .
- 15 . ارشيد، سامر (2007) ، حركة فتح والسلطة الفلسطينية، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله .
- 16 . بلقزيز، عبد الاله (2006) ، أزمة المشروع الوطني الفلسطيني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت .
- 17 . حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، كتيب الحركة الداخلي، هيكل البناء الثوري .
- 18 . حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، اللجنة المركزية، أرشيف، محاضر جلساتها.
- 19 . خلف، صلاح، فلسطيني بلا هوية دون اصدار .
- 20 . رملوي، نبيل (2006) ، فتح وحماس واسرائيل والأزمة، غزة: فلسطين .
- 21 . عباس، محمود (1994) ، طريق أوسلو شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت .
- 22 . عباس، محمود (2009) ، صفحات مشرقة من تاريخ الثورة، مكتب الشؤون الفكرية، رام الله .
- 23 . عدوان، كمال (1974) ، فتح الميلاد والمسيرة، الاعلام الموحد، م، ت، ف ، بيروت .

- 24 . علاونه، كمال، فتح في الميزان، فلسطين .
- 25 . قريع، أحمد (2006) ، الديمقراطية والتجربة البرلمانية الفلسطينية، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، عمان .
- 26 . لجنة الانتخابات المركزية (1996) ، الانتخابات العامة لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وأعضاء المجلس التشريعي، فلسطين .
- 27 . لجنة الانتخابات المركزية (2006) ، تقرير الانتخابات التشريعية الثانية، رام الله .
- 28 . محارب، محمود (1989) ، الحزب الشيوعي الاسرائيلي والقضية الفلسطينية، دراسة نقدية.
- 29 . مجدلاني، أحمد (2002) ، المجلس التشريعي الفلسطيني، الواقع والطموح، منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية، فلسطين .
- 30 . هلال، جميل (1997) ، المجلس التشريعي، البيئة السياسية والاجتماعية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية .

المجلات

- 1 . الاتحاد العام لطلبة فلسطين، مجلة جبل الزيتون، القاهرة: العدد الأول، تشرين ثاني، 1965 .
- 2 . مجلة فلسطينينا، العدد الأول، تشرين أول، بيروت: 1965 ، عيسى الشعبيي .
- 3 . مجلة فلسطين الثورة وشؤون فلسطينية، لقاء مع الرئيس الراحل ياسر عرفات .

الصحف

- 1 . صحيفة الحقائق، المنتشة، رفيق (2004) ، عمان .
- 2 . صحيفة الحقائق، قدومي، فاروق (2004) ، عمان .
- 3 . صحيفة القبس، زعنون، سليم (1974) ، الكويت .
- 4 . صحيفة الشرق الأوسط، حمزه، محمد ، أوراق خاصة من ملفات الشهيد أبو جهاد .
- 5 . صحيفة "يديعوت أحرونوت"، ايتان، ديغي (2006) ، ترجمة مدار .
- 6 . صحيفة "هآرتس"، جدعون، سامت (2006) ، ترجمة مدار .
- 7 . صحيفة "يديعوت أحرونوت"، ايتمار، راينوفيتش (2006) ، ترجمة مدار .
- 8 . صحيفة "يديعوت أحرونوت"، اوري، أفنيري (2006) ، ترجمة مدار .
- 9 . صحيفة "يديعوت أحرونوت"، آفي، ديختر (2006) ، ترجمة مدار .
- 10 . صحيفة "معاريف"، أفرايم، سنيه (2006) ، ترجمة مدار .
- 11 . صحيفة "هآرتس"، ماتي، شتاينبرغ (2006) ، ترجمة مدار .
- 12 . صحيفة "يديعوت أحرونوت"، عوفر، شيلح (2006) ، ترجمة مدار .

الملاحق

ملحق (1)

* ميثاق الشرف بين الفصائل الفلسطينية:

بتاريخ 17 . 10 . 2005 وقعت كافة الفصائل والقوى الفلسطينية على ميثاق شرف يتمحور حول الانتخابات ومتطلبات نجاحها .

حيث اتفقت هذه القوى والأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات الفلسطينية الثانية، على ان تسير العملية الانتخابية بكافة مراحلها بشفافية ونزاهة ، وان يسودها التنافس الشريف بين المرشحين والقوائم الانتخابية ، بما يخدم ويعزز المصلحة العامة، وإدراكا منا لأهمية الالتزام بالقانون الانتخابي والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه لتنظيم سير العملية الانتخابية ، فإننا نتعهد بالالتزام بما يلي: ملحق 1

1- التقيد التام بأحكام قانون الانتخابات الفلسطيني والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه ،
وبتوجيهات وقرارات لجنة الانتخابات المركزية فيما يتعلق بسير العملية الانتخابية.

2- التعاون مع لجنة الانتخابات المركزية في جهودها المبذولة لتنظيم انتخابات حرة ونزيهة، واحترام وطاقمها.

3-احترام دور المراقبين المحليين والدوليين والتعاون معهم في أداء دورهم الرقابي.

4-الالتزام بالحفاظ على مبدأ سرية التصويت وحرية الناخب في اختيار قائمته ومرشحه بحرية .

5- الالتزام بالفترة الزمنية للدعاية الانتخابية المحددة قانونا.

6-عدم اللجوء في الدعاية الانتخابية إلى كل ما يتضمن أي تحريض أو طعن بالمرشحين الآخرين أو الهيئات الحزبية أو القوائم الانتخابية ، والامتناع عن التشهير والقذف والشتم ، والابتعاد عن إثارة النعرات أو استغلال المشاعر الدينية أو الطائفية و القبلية والإقليمية والعائلية أو العنصرية بين فئات المواطنين.

- 7- الامتناع عن التعرض المادي للحملة الانتخابية للغير سواء كان ذلك بالتخريب أو التمزيق أو إصاق الصور والشعارات فوق صور وشعارات الآخرين ، أو أية أعمال أخرى تفسر أنها اعتداء مادي على الحملة الانتخابية للمرشحين الآخرين.
- 8- الالتزام بعدم ممارسة أي شكل من أشكال الضغط أو التخويف أو التخوين أو التكفير أو العنف ضد أي من المرشحين و/أو من الناخبين.
- 9- الالتزام بعدم حمل السلاح أو/و استخدامه أثناء الاجتماعات العامة والمسيرات وسائر الفعاليات والنشاطات الانتخابية الأخرى.
- 10-الالتزام بعدم تقديم هدايا أو تبرعات أو مساعدات نقدية أو عينية أو غير ذلك من المنافع أو الوعد بتقديمها لشخص طبيعي أو معنوي أثناء الحملة الانتخابية سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- 11- عدم وضع الملصقات والصور الدعائية على الأماكن الخاصة أو على أبواب وجدران المحلات التجارية للمواطنين إلا بعد الحصول على موافقتهم الصريحة على ذلك، والالتزام بعدم وضع الملصقات والصور الدعائية على لوحات الإعلانات التي تعود ملكيتها للشركات التجارية أو للمواطنين إلا بعد الحصول على موافقتهم الصريحة على ذلك ، والالتزام بإزالة جميع مظاهر الدعاية الانتخابية بعد انتهاء العملية الانتخابية.
- 12-عدم استعمال الشعار الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية و/أو السلطة الفلسطينية أو أي شعار قريب الشبه منه في الاجتماعات والإعلانات والبيانات الانتخابية، وفي سائر أنواع الكتابات والرسوم والصور التي تستخدم في الدعاية الانتخابية
- 13-عدم إقامة المهرجانات وعقد الاجتماعات العامة في المساجد أو الكنائس أو إلى جوار المستشفيات أو في الأبنية والمحلات التي تشغلها الإدارات الحكومية أو المؤسسات العامة، وعدم استخدام المعسكرات والمقرات الأمنية الفلسطينية أو اللوازم العامة وذلك لإغراض الدعاية الانتخابية
- 14- الحفاظ على بيئة نظيفة أثناء الحملة الانتخابية، وتجنب اللصق العشوائي للصور والبيانات في الأماكن العامة، وضرورة الاهتمام بمظهر الأمكنة العامة وتنظيفها بعد الانتهاء من المسيرات والمهرجانات الانتخابية.

15- التزام عدم الحصول على أموال لتغطية مصاريف حملتنا الانتخابية من أي مصدر أجنبي أو خارجي غير فلسطيني بشكل مباشر أو غير مباشر، وعدم الحصول أيضا على أموال من السلطة الفلسطينية لتغطية مصاريف الحملة الانتخابية.

16- التزام حدود الصرف على الحملة الانتخابية بحيث لا تتجاوز مليون دولار أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً للصرف على الحملة الانتخابية للقائمة الانتخابية ككل، وستون ألف دولار أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً للصرف على الحملة الانتخابية للمرشح لعضوية المجلس في الدائرة الانتخابية.

17- الالتزام بتقديم بيان مالي مفصل للجنة الانتخابات المركزية بجميع مصادر التمويل التي حصلنا عليها، والمبالغ التي أنفقناها أثناء الحملة الانتخابية خلال مدة أقصاها شهر من تاريخ إعلان نتائج الانتخاب النهائية.

18- تدريب الوكلاء التابعين لنا على قواعد سلوك الوكلاء والمراقبين الصادرة عن لجنة الانتخابات المركزية.

19- تحمل المسؤولية عن نشاطات الدعاية الانتخابية الصادرة عن جميع الوكلاء التابعين لنا، وعن العاملين في حملتنا الانتخابية.

20- تزويد لجنة الانتخابات جميع الصفحات والمواقع الالكترونية التي من خلالها سنقوم بممارسة دعاية انتخابية.

21- تحمل المسؤولية عن أي نشرات أو ملصقات أو بيانات صادرة عن حملتنا الانتخابية.

22- التزام شراء الأساليب السلمية والقانونية في ما يتعلق بالاعتراضات والطعون ونتائجها في كافة مراحل العملية الانتخابية والتعاون مع الجهات المختصة في شأن التحقيقات في هذه الاعتراضات والطعون والشكاوى.

23- التزام قرارات القضاء الفلسطيني في ما يخص العملية الانتخابية

24- التزام نتائج الانتخابات الرسمية والنهائية الصادرة عن لجنة الانتخابات المركزية و/أو المحكمة المختصة.

25- تشكيل لجنة وطنية لمتابعة التزام أحكام هذا الميثاق وتوعية المجتمع به

والتزاماً منا بالنقيد بما ورد في هذا الميثاق، فإننا نوقع عليه، والله الموفق.
القوى والفصائل الوطنية والإسلامية المشاركة في العملية الانتخابية التشريعية:

حركة فتح، وحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وحزب الشعب، والاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)، وجبهة النضال الشعبي الفلسطينية، وجبهة التحرير الفلسطينية، وجبهة التحرير العربية والجبهة العربية الفلسطينية، والجبهة الشعبية - القيادة العامة.

ملحق(2)

*رسائل الاعتراف المتبادل بين الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الوزراء
الإسرائيلي إسحاق رابين حول اتفاق الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية
وإسرائيل.

..خطاب اعتراف منظمة التحرير بإسرائيل.

September 9, 1993

Yitzhak Rabin

Prime Minister of Israel

Mr. Prime Minister,

The signing of the Declaration of Principles marks a new era...I would like to confirm the following PLO commitments: The PLO recognizes the right of the State of Israel to exist in peace and security. The PLO accepts United Nations Security Council Resolutions 242 and 338. The PLO commits itself...to a peaceful resolution of the conflict between the two sides and declares that all outstanding issues relating to permanent status will be resolved through negotiations...the PLO renounces the use of terrorism and other acts of violence and will assume responsibility over all PLO elements and personnel in order to assure their compliance, prevent violations and discipline violators...the PLO affirms that those articles of the Palestinian Covenant which deny Israel's right to exist, and the provisions of the Covenant which are inconsistent with the commitments of this letter are now inoperative and no longer valid. Consequently, the PLO undertakes to submit to the Palestinian National Council for formal approval the necessary changes in regard to the Palestinian Covenant.

Sincerely,

Yasser Arafat.

Chairman: The Palestine Liberation Organization.

خطاب اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير.

September 9, 1993

Yasser Arafat

Chairman: The Palestine Liberation Organization.

Mr. Chairman,

In response to your letter of September 9, 1993, I wish to confirm to you that, in light of the PLO commitments included in your letter, the Government of Israel has decided to recognize the PLO as the representative of the Palestinian people and commence negotiations with the PLO within the Middle East peace process.

Yitzhak Rabin.

ملحق (3)

**بنود الميثاق الوطني الفلسطيني التي صادق المجلس الوطني الفلسطيني في غزة
على إلغائها بحضور الرئيس الأمريكي كلينتون
غزة 14/12/1998**

صادق أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني في غزة على إلغاء مواد الميثاق الوطني الفلسطيني التي تؤدي إلى القضاء على دولة إسرائيل وتعديل بعضها الآخر التزاما بتنفيذ اتفاق واي بلانتيشن.

والمواد الملغاة هي 6 و7 و8 و9 و10 و15 و19 و20 و21 و22 و23 و30، أما المواد التي حذفت منها مقاطع فهي 1 و2 و3 و4 و5 و11 و12 و13 و14 و16 و17 و18 و25 و26 و27 و29.

وهنا المواد الملغاة:

· المادة 6 اليهود الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى بدء الغزو الصهيوني لها يعتبرون فلسطينيين.

· المادة 7 الانتماء الفلسطيني والارتباط المادي والروحي والتاريخ بفلسطين حقيقتان ثابتتان، وأن تنشئة الفرد الفلسطيني تنشئة عربية ثورية واتخاذ كل وسائل التوعية والتثقيف لتعريف الفلسطيني بوطنه تعريفا روحيا وماديا عميقا وتأهيله للنضال والكفاح المسلح والتضحية بماله وحياته لاسترداد وطنه حتى التحرير واجب قومي.

· المادة 8 المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني هي مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين؛ ولذلك فإن التناقضات بين القوى الوطنية الفلسطينية هي من نوع التناقضات الثانوية التي يجب أن تتوقف لصالح التناقض الأساسي فيما بين الصهيونية والاستعمار من جهة

والشعب العربي الفلسطيني من جهة ثانية، وعلى هذا الأساس فإن الجماهير الفلسطينية، سواء من كان منها في أرض الوطن أو في المهاجر تشكل منظمات وأفرادا جبهة وطنية واحدة تعمل لاسترداد فلسطين وتحريرها بالكفاح المسلح.

· المادة 9 الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين وهو بذلك إستراتيجيا وليس تكتيكيا. ويؤكد الشعب الفلسطيني تصميمه المطلق وعزمه الثابت على متابعة الكفاح المسلح والسير قدما نحو الثورة الشعبية المسلحة لتحرير وطنه والعودة إليه وعن حقه في الحياة الطبيعية فيه وممارسة حق تقرير مصيره فيه والسيادة عليه.

· المادة 19 تقسيم فلسطين الذي جرى عام 1947 وقيام إسرائيل باطل من أساسه مهما طال عليه الزمن لمغايرته لإرادة الشعب الفلسطيني وحقه الطبيعي في وطنه ومناقضته للمبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وفي مقدمها حق تقرير المصير.

· المادة 20. يعتبر باطلا كل من وعد بلفور وصك الانتداب وما ترتب عليهما وأن دعوى الترابط التاريخية والروحية بين اليهود وفلسطين لا تتفق مع حقائق التاريخ ولا مع مقومات الدولة في مفهومها الصحيح. وأن اليهودية بوصفها دينا سماويا ليست قومية ذات وجود مستقل وكذلك فإن اليهود ليسوا شعبا واحدا له شخصيته المستقلة وإنما هم مواطنون في الدول التي ينتمون إليها.

· المادة 21 الشعب العربي الفلسطيني معبرا عن ذاته بالثورة الفلسطينية المسلحة، يرفض كل الحلول البديلة من تحرير فلسطين تحريرا كاملا ويرفض كل المشاريع الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية أو تدويله.

· المادة 22 الصهيونية حركة سياسية مرتبطة ارتباطا عضويا بالإمبريالية العالمية، وهي حركة عنصرية تعصبية في تكوينها، توسعية استيطانية في أهدافها، فاشية نازية في وسائلها، وأن إسرائيل هي أداة الحركة الصهيونية وقاعدة بشرية جغرافية للإمبريالية العالمية ونقطة

ارتكاز ووثب لها في قلب الوطن العربي لضرب أمانى الأمة العربية في التحرر والوحدة والتقدم.

إن إسرائيل مصدر دائم لتهديد السلام في الشرق الأوسط والعالم أجمع، ولما كان تحرير فلسطين يقضي على الوجود الصهيوني والإمبريالي فيها ويؤدي إلى استتباب السلام في الشرق الأوسط، لذلك فإن الشعب الفلسطيني يتطلع إلى نصرته جميع أحرار العالم وقوى الخير والتقدم والسلام فيه وبناشدهم جميعاً على اختلاف ميولهم واتجاهاتهم تقديم كل عون وتأييد له في نضاله العادل المشروع لتحرير وطنه.

· المادة 23 دواعي الأمن والسلام ومقتضيات الحق والعدل تتطلب من الدول جميعها حفزاً لعلاقات الصداقة بين الشعوب واستبقاء لولاء المواطنين لأوطانهم أن تعتبر الصهيونية حركة غير مشروعة وتحرم وجودها ونشاطه.

· المادة 30 المقاتلون وحملة السلاح في معركة التحرر هم نواة الجيش الشعبي الذي سيكون الدرع الواقية لمكتسبات الشعب العربي الفلسطيني.

